

دكتور محمد رؤوف حامد

الوطنية في مواجهة العولمة

اقرأ

سلسلة ثقافية شهرية
صدر عن دار المعارف



دار المعارف

اقرأ

سلسلة ثقافية شهرية
صدر عن دار المعارف

[٦٤٧]

رئيس التحرير: **رجب البنا**

تصميم الغلاف : منال بدران

الناشر : دار المعارف - ١١١٩ كورنيش النيل - القاهرة ج . م . ع .

دكتور محمد رؤوف حامد

الوطنية فى مواجهة العولمة



دارالمعارف

إن الذين عنوا بإنشاء هذه السلسلة ونشرها ، لم يفكروا إلا في شيء واحد ، هو نشر الثقافة من حيث هي ثقافة ، لا يريدون إلا أن يقرأ أبناء الشعوب العربية . وأن ينتفعوا ، وأن تدعوهم هذه القراءة إلى الاستزادة من الثقافة ، والطموح إلى حياة عقلية أرقى وأخصب من الحياة العقلية التي نعيشها .

طه حسين

الإهداء

❖ إلى ذكرى شهداء الوطن في حروب ٤٨ و ٥٦
و ٦٧ والاستنزاف و ١٩٧٣ .. ،

❖ وإلى المؤمنين فكرا وفعلا بأن في عظم شأن
وهيبة الوطن المدخل الرئيسى للتفاعل
الأمثل مع المتغيرات العالمية ، في كل وقت
وفي أى مجال ... ،

❖ إلى أمسى ...

❖ وإلى «سلوى» .. زوجتى .

مُقَدِّمَةٌ

يعتمد علو أى بناء على قدر قوة ومثانة الأساس تحت الأرض . وبالمثل ، إذا كان لشئون بعض الدول والمؤسسات ازدهار على المستوى العالمى ؛ فإن هذا الازدهار لم يكن ليقوم ويتزايد ، ولا يمكن أن يستمر ويتواصل دون أساس متين يتمثل فى قوة الوطن (أو فى القوة التى فى الوطن) .

ما نود أن نقول إذن هو أن ازدهار الدول والمؤسسات فى زمن العولمة هو امتداد لتقدم منظومة الوطن ، وبالتالي فإن قدر الإنجاز فى التنافسية العالمية ، وقدر التواصل الإيجابى مع الآخرين على المستوى العالمى ، يعتمدان على مدى وجود ركيزة صحيحة يستند عليها عند ممارسة القفز إلى الهدف المطلوب (أو الممكن) فى البيئة العالمية . وبدون الركيزة المناسبة من قوة الوطن فإن التفاعل على المستوى العالمى (سواء فى أطر العولمة أو من منظور العالمية) لا يكون صحيحا ، ولا يتم بالأبعاد المناسبة .

وهكذا ، يمكن القول أن نجاح مصر الدولة والشعب والمؤسسات (وكذلك نجاح الدول النامية بوجه عام) فى التفاعل مع المتغيرات العالمية (والتي توصف بعض أوجهها الحالية بالعولمة) يعتمد على صحة وقوة منظومة الوطن . إن هذا الاعتبار هو الذى قادنا إلى طرح مفهوم (الوطننة) كمدخل لمصر والدول النامية للقرن الـ ٢١ (الباب

الأول) . مؤكداً الحاجة إلى فكر عالم - ثالثي يبرز من خلال خصوصياتنا في الخلفيات والحاجات والإمكانيات والأهداف .

هذا ، ويتطلب البناء الوطنى الصحيح فى ظل تحديات البيئة العالمية المحيطة الانتباه إلى إدارة الإبداع الوطنى (الباب الثانى) ، وكذلك الوعى النقدى بدور النخبة (الباب الثالث) . وإذا كان الوطن هو أساس لقوة تفاعل الدولة ومؤسساتها فى البيئة العالمية، فإن القوة الوطنية فى العلم والتكنولوجيا هى الأساس فى قوة وتقدم الوطن (الباب الرابع) .

إن للتقدم متطلبات ومقتضيات منظومية تتضح أسسها فى إدارة الإبداع الوطنى ، وفى نقد النخبة ، وفى العلم والتكنولوجيا ، وهو الأمر الذى ينعكس استيعابه على تقدم الوطن ككل ، وتقدم كل منظوماته (أو مؤسساته ووحداته) . إنها أمور تنطبق على كل أنماط ومجالات الحياة الإنسانية داخل الوطن ، وعلى امتداداتها وتفاعلاتها على المستوى العالمى ، وهذا هو ما يمكن ملاحظته فى الباب الخامس والأخير من هذا الكتاب ، والذى قصدنا فيه أن نشير إلى نموذج وطنى (س) ونناقش أوضاعه وتفاعلاته مع المتغيرات العالمية .

وجدير بالذكر أن فصول الكتاب تركز على رؤى وأطروحات أساسية قدمناها فى محاضرات أو دراسات أو مقالات من خلال منابر مصرية عديدة .

وهنا ننهى هذه المقدمة ونترك القارئ للتفاعل مع «الوطننة» عبر الأبواب الخمسة حيث لنا لقاء بعد ذلك فى «الخاتمة» ، إن شاء الله .

م . م . حامد .

الباب الأول

«الوطننة» .. مدخلنا للقرن الـ ٢١

فى تقديرنا المسافة شاسعة بين «العولمة» و «الكوكبية» ، ففى الإطار العولمى يجرى تشبيك العالم وتحويله إلى قرية صغيرة بفعل وزن كبير لأصحاب القوة والسيطرة العالمية (الدول الكبرى والشركات متعددة أو متعددة الجنسية) ، ومن أجل مصالحهم هم على وجه الخصوص. وأما فى الإطار الكوكبى تكون الجماعية الدولية متأثرة (ب) وموجهة (لـ) شعوب الكوكب فى أجزائه المختلفة ، من منظور فيه مساواة وعدل ونفس الاعتبارات القيمة للجميع ، أكثر مما فيه من سيطرة وهيمنة وممارسات غير شرعية للأقوى . إن العولمة جنوح إلى أفعال وافتعالات ناتجة عن مصالح لفئات عالمية محدودة ، وأما الكوكبية فهى التوجه إلى أخلاقيات عالمية ترتبط بمصالح البشر والأرض ككل ، ومن منظور إنسانى محض . وهكذا تكون المسافة شاسعة بين العولمة والكوكبية ، ويظل هناك الكثير عما يمكن وينبغى تحقيقه فكريا وسياسيا واقتصاديا وتكنولوجيا لعبور هذه المسافة . وهذا هو ما تقصد إليه الأجزاء التالية :

١ - الإنسان المصرى .

٢ - قوة دفع وطنى .. للتعامل مع العولمة .

٣ - «الوطننة» طريق رئيس للتفاعل مع العولمة .

(١) الإنسان المصرى

فى مصر ميزة نسبية عظيمة هى الناس ، البشر بما لديهم من خبرات وقدرات ذاتية وبعد حضارى ، هذه الميزة النسبية هى السبب الكامن وراء ظاهرة تفوق الإنسان المصرى فى الخارج ، وهى السبب وراء الإعجاز المصرى فى مواجهة التحديات الحادة، مثلما حدث فى بناء السد العالى وفى انتصار أكتوبر العظيم .. وهى أيضا السبب فى استمرارية تقدم الحياة على أرض مصر عبر آلاف السنين فى استيعاب وتكيف إيجابيين رغم تبدلات الزمن . كان ذلك كله فى الماضى قبل قدوم الكوكبية (العولمة) والتى صارت فيها الكرة الأرضية . بفعل العلم والتكنولوجيا - قرية صغيرة تتلاشى فيها المسافات وتنعدم آثار فروق التوقيت وتتححر التجسرة وتتوحد البيئة . الآن فى مناخ العولمة هذا ، لم يعد وجود ميزة نسبية أمرا كافيا ، فالعالم قد صار صغيرا .. وسيكون أصغر وأصغر بفعل تطورات الاتصال والمنافسة الناجمين عن العلم والتكنولوجيا . وكلما انكمش العالم ازدادت التنافسية ، وبالتالى تظل الميزات النسبية بدون قيمة إن لم تتحول إلى ميزات تنافسية .

وهكذا ، نحن بحاجة إلى تعظيم فاعلية المخزون الوطنى من الميزة النسبية البشرية بحيث يتحول هذا المخزون إلى (قدرات) تنافسية متمكنة . باستمرار - من التعامل مع متطلبات وتحديات التقدم فى إطار العولمة .

نحن إذن بحاجة إلى عمليات استكشاف وتفعيل وتطوير أمثل فى
الميزة النسبية البشرية فى مصر ، وهناك - فى تقديرنا - شروط رئيسية
لهذه العمليات يمكن إيجازها فيما يلى :

١ - الاعتماد على طبيعة العصر وهى (المعرفة) بحيث تقوم عمليات
الاستكشاف والتفعيل والتطوير على الآليات الجديدة التى توصلت إليها
المعرفة الإنسانية بشأن التغيير. ومن أهم هذه الآليات (التعامل المنظومى)
القائم على المنهج العلمى وبحوث العمليات وأساليب الإدارة الحديثة
(الإدارة الإستراتيجية - إدارة الجودة الكلية - إدارة الإبداع
المجتمعى) .

٢ - أن تتم عمليات الاستكشاف والتفعيل والتطوير من خلال
احلال قيم أصيلة (مثل احترام الآخر واستحسان التنوع والالتزام
بالموضوعية .. الخ) مكان قيم مرضية (مثل التملق والواسطة
والشلية والعنف .. الخ) .

٣ - أن تعتنى هذه العمليات بأن يحدث التطوير أو التغيير إلى
الأفضل من (داخل) الإنسان (موضوع الميزة النسبية) وليس من خلال
مجرد المحاكاة أو التبعية فى الأداء والتفكير لجديد يحدث على مستوى
العالم . هنا يحتاج الأمر لجهود إبداعية مكثفة من الباحثين والقيادات
فى علوم ومجالات النفس والاجتماع والإدارة والسلوكيات والتربية والفنون
واللغات .

٤ - أن يكون هدف هذه العمليات هو إحداث (تقدم أسى)^(١) وذلك بمعنى أن تتصاعد الانجازات أسيا بالنسبة لمرور الزمن أو بالنسبة لحجم المدخلات من جهد وتكلفة . ولا بد من إدراك أن (التقدم الأسى) هو السبيل الوحيد لتخطي الفجوة المتزايدة بمرور الزمن بين المتقدمين والمتأخرين عنهم .

إن تحويل الفجوة البشرية في مصر من ميزة نسبية إلى ميزة تنافسية هو عمل إبداعي قومي يمثل الطريق إلى تحولات نوعية في حياتنا .. تحولات ضرورية لا غنى عنها ، تماما كتحويل المغناطيسية إلى حركة أو تحول الكهرباء إلى ضوء .

(١) عن (التقدم الأسى) يمكن للقارئ الرجوع إلى تفاصيل مذكورة في كتابات نشرت لنا في وقت سابق ، وهي كالتالي :

- (التقدم الأسى) ، الفصل (٨) في كتاب : (الثورة التكنولوجية وخيارات مصر في القرن الـ ٢١) - تحرير : د . محمد السيد سعيد - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية - الأهرام - ١٩٩٦ .

- إدارة المعرفة : رؤية مستقبلية - سلسلة اقرأ - كتاب رقم ٦٣٧ - ١٩٩٨ .

- التقدم الأسى : إدارة العبور من التخلف إلى التقدم - سلسلة دراسات مستقبلية

- المكتبة الأكاديمية ، القاهرة - ١٩٩٨ .

(٢)

قوة دفع وطنى .. للتعامل مع «العولة»

نشر الأهرام دراسة على حلقات بعنوان «الشرق الأوسط فى عالم اليوم» للدكتور حازم الببلاوى (١٦ و ٢٣ و ٣٠ أغسطس ١٩٩٥)، وقد لاحظنا أن بعض المفاهيم التى باتت زائفة الاستعمال ووردت فى الدراسة فى حاجة إلى تدقيق، ومنها مفهوم (ترابط واندماج) العالم حاليا .. وفى هذا الخصوص نشر لنا (قوة دفع وطنى .. للتعامل مع العولة) فى أهرام ٢٠ سبتمبر ١٩٩٥، حيث ركزنا على مسألة التناقض بين السياسات الوطنية وطبيعة (العولة) وهو الأمر الذى يستوجب - فى رأينا - تجنب محاولات إزالة التناقض على حساب مواءمة وأقلمة الكيانات الوطنية، وهو خلل هناك حاجة للتوصل إلى آليات لتصحيحه . ومؤخرا بدأت بعض القيادات السياسية والفكرية فى البلدان النامية الإشارة إلى التناقضات بين المصالح الوطنية والعولة، وهو الأمر الذى يدفع إلى إعادة عرض هذا المقال .

الدراسة المهمة (حول الشرق الأوسط فى عالم اليوم) للدكتور حازم الببلاوى، تمثل رؤية تاريخية ومستقبلية شاملة للمتغيرات العالمية وانعكاساتها على التنمية (وخاصة فى المنطقة العربية) وفى تقديرى أن ارتفاع شأن هذه الدراسة والأهمية القصوى لموضوعها يحثان على تقديم

رؤى نقدية بشأن الموضوع المثار، وفي هذا الخصوص أعرض بإيجاز شديد لما يلي :

١ - أن هناك عددا من المفاهيم عن الأوضاع العالمية تبث وتنشر بتلقائية وبسرعة تحتاج إلى تدقيق كبير يسهم في توعية الدول الصغرى والشعوب الأفقر في هذا العالم . ومن هذه المفاهيم ما ورد في الدراسة من الاقرار بأن (العالم حاليا أكثر ترابطا واندماجا) وفي تقديرنا أن الترابط والاندماج كصفتين ، هما أبعد ما يمكن أن يوصف بهما العالم في الوقت الحالي ، ذلك إذا أخذنا في الاعتبار المعنى الوظيفي للصفتين .. أما ما يبدو على السطح من ترابط واندماج ، فهو أمر شكلي قصري حيث يقوم على أساسين رئيسيين :

أولهما تقنى، ونعنى به تطور الاتصالات، وثانيهما ممارسات تسلطية حاكمة فاعلة من الأقوياء في هذا العالم (دول أو مؤسسات أو شركات). وإذا كانت ثورة الاتصالات قد أدت - كما يشير د. الببلاوى وغيره من المفكرين - إلى ثورة مالية تقفز فيها الأموال عبر الحدود السياسية، فإن ذلك يتم في إطار توجهات ومصالح القوى العالمية الكبرى، وليس في اتجاه دمج أو ترابط وظيفي عالمي يرعى مصالح الجميع ومنهم الأصغر والأفقر في هذا العالم^(١). وهنا يجب ألا ننسى أن قفز الأموال عبر الحدود السياسية عن طريق ثورة الاتصالات لا يصاحبه استخدام آليات هذه الثورة في نقل المعارف التكنولوجية إلى الدول الصغرى.

(١) ربما يؤكد صحة هذا الرأي حدوث الأزمة المالية في جنوب شرق آسيا، والتي بزغت بعد عامين من كتابة هذا المقال.

ويجب أيضا ألا ننسى أن جزءا كبيرا من التباين الشاذ في موقف قوى العولمة والمنظمات الدولية من حربى الخليج والبوسنة ، يعود إلى المصالح المباشرة لهذه القوى دون الاعتبار المناسب لأبعاد الترابط العالمى . ناهيك عن آليات ذات أبعاد ضمنية انقضاضية حادة مثل التشاركية وبنوك التنمية الاقليمية .. الخ .

٢ - إن ما أُلح إليه د . الببلاوى من (تناقض بين السياسات الوطنية من جهة وطبيعة العولمة من جهة أخرى) هو أمر فى غاية الأهمية والخرج يستوجب فى تقديرنا التوسع والتعميق فى مناقشته مع الأخذ فى الاعتبار لما يلي :

(أ) تجنب محاولات إزالة التناقض - فقط - على حساب التواءم والتأقلم من جانب الكيانات الوطنية تجاه طبيعة العولمة حيث يمثل ذلك تطبيقا شرسا لسلوكيات تسلطية من الأقوى تجاه الأضعف .

(ب) الانتباه لما يمكن وصفه بظاهرة تردى وضعف التوجهات الدولية (من خلال الأمم المتحدة ومنظماتها والمنظمات الأخرى) فى تنمية شعوب العالم الثالث مع ضرورة التحديد الفكرى الموضوعى لمسئولية جميع الأطراف فى هذا الخصوص . وفى المقابل من المطلوب التوصل إلى توصيف فكرى علمى برجماتى للآليات الممكنة لتصحيح هذا الخلل عن طريق كل من دول العالم الثالث والمنظمات الدولية ووسائل العولمة ذاتها .

(ج) ضرورة التوقف فكريا وفلسفيا أمام ظاهرة التقلص المتدرج لدور الدولة فى الدول النامية . حيث يصعب (بل يستحيل) على توابع العولمة من مؤسسات وأشخاص وعلاقات ومصالح ، أن تقدر على توجيه دفة التنمية الوطنية بغير (ضبط) وطنى يقوم على سياسات وطنية ترعاها

الدولة. وإلا تركت شعوب الدول النامية تحت رحمة ظاهرة لم تكتمل
وهى العولمة (ولم تثبت إيجابياتها الكوكبية بعد). وأيضا تحت رحمة
المحللين من أصحاب المصالح فى العولمة .

٣ - إن شعوب الدول النامية تفتقد فى تقديرنا (قوة دفع فكرية)
لأحداث توازن وطنى (من حيث المصالح والأهداف والآليات والقيم) مع
المتغيرات العالمية . ذلك بمعنى أن المفكرين الوطنيين فى السياسة
والاقتصاد والتكنولوجيا مطالبين بتقديم قوة دفع وطنى فى التعامل مع
ظاهرة العولمة . قوة تتأسس على منظور فكرى وطنى استراتيجى ، وليس
على أى ملابسات سياسية أو توجهات قصيرة المدى ، بحيث أن قوة
الدفع الفكرى الوطنى هذه تكون هاديا استراتيجيا للرأى العام وللقوى
السياسية فى تلمس الطريق برشد عند اختيار السياسات وعند التطبيق.
ولا يخفى على أحد فى غيبة عند قوة الدفع المذكورة فإن ردود الفعل
الوطنية لتوجهات (عولمية) تبدو لنا طارئة أو ضاغطة منها فى رأى بنك
التنمية الشرق أوسطية ، والتشاركية الأوروبية.. الخ تأتى فى إطار
اجتهادات عاجلة.. أكثر مما تركز على فكر متكامل أو بصيرة
استراتيجية محددة المعالم .

وختاما نشدد على الاعتبارين التاليين :

إن النماذج الحية للنجاحات فى التنمية سواء على المستوى الدولى
(بعض دول آسيا) أو على مستوى المؤسسات الوطنية (بعض المؤسسات فى
مصر أو فى دول نامية أخرى) ، تشهد بأن العناصر الرئيسية فى التنمية
هى الرغبة والإرادة والهندسة الأمثل للإمكانيات والمناخ وبعد ذلك فقط

يأتى دور المنظمات الدولية وآليات العولمة والتي ينبغي فهمهما واستيعابها إلى الحد الذى يكفل حسن استخدامها. بمعنى استعمالها والتناغم معها فى إطار التكامل مع الاستراتيجيات الوطنية ، وليس مجرد التأقلم والمواءمة من خلال ردود الفعل .

إن ما يجرى من إعادة تشكيل (كوكبى أو دولى أو إقليمى) للعلاقات الاقتصادية والسياسية لابد وأن يحفز الدول النامية (حفاظا على وجودها) على إعادة تشكيل (أو إعادة بناء) لإمكاناتها الوطنية ولقدرتها على التفاعل الإيجابى مع آليات العولمة . وهنا تظهر الحاجة الأساسية مرة أخرى للفكر الوطنى المحض القادر على استيعاب المتغيرات العالمية والاستفادة منها فى إطار دفع حركة التنمية الوطنية .

(٣)

«الوطننة» طريق رئيسى للتفاعل مع العولمة

فى عالم اليوم تبرز إيجابية كبرى يتختص بـ «المعرفة». لكن هذه الإيجابية تكاد تكون مشلولة من حيث الانعكاسات الحميدة الممكنة لها على المستوى العالمى (وليس مستوى الشمال فقط). إن هذا الشلل يجرى بفعل أنواع جديدة من القصور العولى تميز ما يطلق عليه «العولمة».. وهنا يجدر بنا أن ننتبه إلى أنه فى الوقت الذى تفرض فيه آليات العولمة (من دول كبرى ومنظمات وعلاقات دولية) مسارات عولية خاصة على الدول النامية (مثل التفتينية والفردية)، فإن متعددة (أو متعديات) الجنسية فى الدول الكبرى تأخذ الاتجاهات المضادة لذلك (مثل التحالفية والتكتلية والجماعية.. الخ).

«العولمة» إذن تعنى للشمال شىء، وتعنى للجنوب شىء آخر.. وهى - فى كل الأحوال - ليست «العالمية».. إنها تباينات وتناقضات متسارعة وعميقة و.. شرسة. إن الأمر يخرج عن إطار أن نكون مع أو ضد العولمة، حيث يظل علينا فى الجنوب واجب homework كبير، وهو أن نفهم جيدا «العولمة» و «بيئة العولمة».. وأن نتعرف جيدا على النهج الذى من شأنه أن يحصر العولمة فى خصوصيتها «المرحلية»، وأن يساعد الشعوب، شعوب الجنوب بالذات، والعالم كله بوجه عام، أن تتجاوز العولمة إلى «العالمية».

إن الجزء التالي يعرض للعولمة ولنسج التعامل معها من منظور منظومي، وهو منظور يقود إلى الاقتراب من «الوطننة» كحاجة ومفهوم وسلوك.. وكوسيلة لتجاوز سلبية العولمة من أجل تحقيق العالمية بإيجابياتها الممكنة.

ترى لو أن اليابان كانت قد انصاعت لنصائح الاقتصاديين الأمريكيين من أعضاء فريق الجنرال ماك آرثر (والذي أوفدته أمريكا للمساعدة على إحياء اليابان بعد الحرب العالمية الثانية)، هل كان لها أن تصبح كما هي اليوم قوة اقتصادية عظمى ندد لمجموعة الدول الأوروبية وللولايات المتحدة؟. لقد نصح الخبراء الأمريكيون المسؤولين اليابانيين بأن تركز اليابان على الصناعات كثيفة العمالة، إلا أن اليابانيين بقيادة ميوهي شينوهارا مهندس تنمية اليابان بعد الحرب قد فعلوا العكس، وكانت المعجزة اليابانية التي فاقت كل التوقعات.

إن تجربة اليابان في تتابعاتها منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى الآن (خاصة عند الأخذ في الاعتبار لتجارب اللحاق بالتقدم في جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية) لها جدرة بأن تكون في الخلفية الفكرية عند مناقشة أوضاع ومستقبلات العولمة، وكذلك مستقبل شعوب ودول العالم الثالث مع العولمة كمصالح وسلوكيات وكفكر، وذلك كما سيأتي ذكره فيما بعد.

ولأن هذا الفصل يهدف إلى معالجة تفاعل شعوب الدول النامية مع العولمة، فإن هذه المعالجة قد تكون أوفق ما يمكن عند الأخذ في الاعتبار

للعولمة كمنظومة وذلك من حيث معالمها وآلياتها وحركياتها وتفاعلاتها
(بالفعل ورد الفعل) مع البيئة العالمية.

الملح الإيجابي الرئيسى فى العولمة :

إذا كانت قوى الدفع الرئيسى للعولمة تكمن فى سببين أساسيين وهما
تسارع التغييرات التكنولوجية، والحركية المتسارعة لرأس المال، فإن من
المهم الانتباه إلى أن الملح الإيجابي الرئيسى للعولمة هو بزوغ المعرفة
كمكون رئيسى فى أنشطة الإنتاج (والخدمات). لقد كان من الممكن لهذا
الملح الإيجابي أن يجعل من العولمة حركية إنسانية عظيمة قادرة على
اختراق مستمر ومتواصل لظلمات الجهل والفقر والاستبداد فى كل أنحاء
المعمورة، أى حركية عالمية بحق، لولا ارتباطها (أى العولمة) فى بزوغها
ونموها بالحركية المتسارعة لرأس المال. حيث رأس المال يتمتع دائماً
بحب الذات self love ، وهو الأمر الذى يعوق توظيف المعارف العلمية
والتكنولوجيا فى إطار عالمى من أجل رفاهية العالم ككل (وحل مشاكله)،
حيث على النقيض من ذلك يجرى الحفاظ وبشراسة على حصر استخدام
هذه المعارف فى دوائر خاصة من أجل زيادة قدرة القادرين على احتكار
التقدم (من خلال - فى الأساس - اتفاقيات التجارة العالمية).

قيادات كبرى تتن من العولمة :

ليس من قبيل الصدفة أن الولايات المتحدة الأمريكية - والتى هى
القطب الأوحى الآن فى العالم - تكاد تكون الشريك الدائم فى النزاعات
الثنائية بين الدول بخصوص حقوق الملكية الفكرية منذ تطبيق اتفاقيات

الجات عام ١٩٩٥ ، وهو الأمر الذى قد يحمل دلالة على قدر هيمنة الولايات المتحدة (كطابع رئيسى للعولمة). إن هذه الهيمنة قد امتدت إلى منع التجديد للدكتور بطرس غالى فى منصب سكرتير عام الأمم المتحدة. وهو الذى كان قد أوضح أن «الولايات المتحدة ليست هى الأمم المتحدة». كما أن هذه الهيمنة قد عبر عنها وبوضوح «ناكامورا» وزير خارجية اليابان فى قوله «إن ما تطلق عليه الولايات المتحدة تسمية اقتصاد السوق الحرة ليس حرية بحال من الأحوال، إنه نوع من الحرية يدفع بالقنابل والصواريخ كلما يظهر أن بلدا آخر يحقق تفوقا..»، ذلك فضلا عن الاتهامات المباشرة التى وجهها ويوجهها مهاتير محمد رئيس وزراء ماليزيا (وغيره) للعولمة (وللولايات المتحدة) بخصوص الأزمة المالية التى تعرضت لها تمر جنوب شرق آسيا منذ نحو عامين.

أنواع جديدة من القصور العالمى :

إن أنين بعض القيادات العالمية أو الوطنية تجاه العولمة يأتى لاحقا وموازيا لأنواع جديدة من القصور العولى عبرت (وتعبر) عنها العديد من الكتابات المتخصصة فى الاقتصاد والمالية والسياسة والاجتماع والجغرافيا، ومن أهم أنواع هذا القصور نذكر ما يلى :

١ - خلو نشاطات وأجندات المؤسسات الدولية (خاصة البنك الدولى وصندوق النقد الدولى ومنظمة التجارة العالمية) من أعمال جوهرية تختص بنقل المعرفة (المعنية بالتقدم) إلى الجنوب، اللهم فيما عدا المعرفة الخاصة بإنفاذ اتفاقيات الجات.

٢ - ازدياد تركيز الثروة على المستوى الدولي، وكذلك داخل كل دولة على حدة، مع نشوء تحالفات رأسمالية بالقدر الذي صار يشكل ما قد يمكن وصفه بأهمية رأس المال وهو الأمر الذي يصاحبه تعاضد في تأثير تحالفات وقوى رأس المال على الجماعات والأوطان، وهي تأثيرات وتحالفات تنذر بوجود دكتاتورية صاعدة لرأس المال. وهنا لا تنسى - بشأن هذا الاتجاه - الإشارة إلى التسارع المشاهد في عملاقة رأس المال من خلال اتحاد الشركات الكبرى وشراءها لبعضها البعض. وإذا كان العالم قد صار بالفعل على شفا أن يكون رهينة في قبضة كبار المضاربين، فإن ما يستحق الحذر هو أن الخصوصية الجارية يستفيد منها عدد قليل من الرأسماليين داخل البلدان النامية وخارجها.

٣ - تراجع سلطة الدولة، خاصة في مجالات حماية المجتمع من العنف، وضبط التنمية الاقتصادية، وتحقيق الرفاهية المجتمعية. ذلك مع تزايد تدريجي في الخصوصية وفي احتواء الشركات الكبرى لمصير المجتمعات، وكذلك تزايد في العجز التجاري في الدول النامية.

٤ - توافم الظاهرة السابقة (تراجع سلطة الدولة في مقابل هيمنة الشركات الكبرى) مع ظاهرة أخرى وهي هيمنة متزايدة لسلوكيات الغاب في الشارع الدولي (مثل: تجسس أمريكا على أوروبا - تباين الالتزام باتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية - وجود صريح لأجندات خفية في الساحة الدولية)، وقد يكون من الطريف هنا أن ثقافة ومصالح بيئة العولمة تتجلى حتى في الحروب حيث يشير كتاب أمريكي^(١) إلى أن الولايات

(١) اقرأ : «محمد رؤوف حامد - إدارة العولمة - سلسلة كراسات عروض - المكتبة الأكاديمية - القاهرة - ١٩٩٩».

المتحدة الأمريكية قد كسبت حوالى ١٤ مليار دولار من حرب الخليج الثانية، بالإضافة إلى خلق فرص عمل للأمريكيين.

٥ - تفاقم متزايد فى المشكلات الاجتماعية، والتي من أبرزها البطالة المتزايدة، وانخفاض الأجور، وتقلص الخدمات الاجتماعية. والجدير بالانتباه هنا هو أن التطور السلبي لهذه المشكلات يتوافق مع سلبيات إنسانية خطيرة تتمثل على وجه الخصوص فى حدة التقسيم الطبقي، مع تآكل الطبقة الوسطى، وتهميش الانتماءات الوطنية.

٦ - انحسار كبير فى قدرة الجنوب على الاتجاه إلى حل مشاكله، حيث تحاول كيانات الجنوب لاهثة ملاحقة منتجات وخدمات بيئة العولمة فى علاقة تبعية وعبودية (وربما إكراه)، وذلك على حساب الانتباه للمصلحة المجتمعية الجنوبية (والتي يمكن تمثيلها فى معادلة تربط بين القيمة والجودة والسعر). ذلك فى الوقت الذى يُتوقع فيه - مع استمرار سياسات العولمة - أن يتساقط ثلاثة أرباع سكان الجنوب فى غياهب العوز والفاقة.

ردود الفعل تجاه العولمة:

مع التسليم بعدم إمكانية خروج أى دولة رشيدة عن بيئة التجارة العالمية (واتفاقياتها)، فإنه يمكن التمييز بين الملامح التالية فى ردود الأفعال تجاه العولمة.

(أ) قدر من الكراهية البازغة من الحماس الوطنى والمرتكزة على العاطفة والخيال، ومن أمثلة ذلك قرار منظمة «أسيان» فى ١٩٩٨/١١/٢٤ منح الجائزة الأولى فى مسابقة فنية إلى مصور ماليزى تقديرا لصورة رسمها

بعنوان «أيها المضارب المالي الأجنبي قف عن تدمير بلادنا، وداعا
سوروس والصهاينة، أهلا وسهلا باليابان».

(ب) تفكير مثالي يتجه إلى اقتراح وسائل تساعد في الإنقاذ، وذلك
على غرار إنشاء جامعات كبرى تختص بالبحث العلمي والتكنولوجيا في
مصر والمنطقة العربية، أو استصدار وثيقة أو إعلان عالمي للتعامل بين دول
الشمال ودول الجنوب. ذلك بالإضافة إلى مناشدات من قيادات الجنوب
بشأن تعاون الشمال في نقل التكنولوجيا والمعرفة وتنمية رأس المال
البشري.

(ج) الدعوة لإحياء المجتمع المدني وتنشيط المنظمات غير الحكومية.

(د) إتباع وابتداع ميكانيزمات جديدة لضمان المصالح الوطنية في
المجابهة مع اتفاقيات التجارة العالمية. والجدير بالذكر (وربما الاندهاش)
أن الغرب الصناعي هو الذي يحاول في هذا الاتجاه، ومن هذه
الميكانيزمات نذكر إقامة ضريبة القيمة المضافة على السلع المستوردة،
وكذلك التخطيط التأشير.

(هـ) بزوغ توجهات وممارسات سياسية تهدف إلى تهذيب وتشذيب
العولة (مثل: المناداة بعولة مسئولة - الطريق الثالث - البحث عن
خيارات بديلة).

النموذج الياباني في رد الفعل:

والآن، مع وضوح قدر وأبعاد المعاناة الجارية والقادمة عند القيادات
والشعوب والعالم بأسره بشأن العولة وتبعيات هيمنة القطب الأوحـد
والشركات الكبرى، ومع ما يمكن أن يلاحظ من تقزم في ردود الأفعال

فى الشارع الدولى تجاه العولمة، بالمقارنة بعمق متغيرات العولمة وشدة تسارع إيقاعها، فإنه تجدر بنا الإشارة إلى معالم النموذج اليابانى بالمقارنة ببقية النماذج. يهمنى هنا أن نتذكر أن اليابان قد بزغت - فى تقدمها - من حالة محطمة بعد الحرب، وأنها تقدمت بسرعة ونافست، وهو الأمر الذى لم يكن متوقعا، وأنها مازالت متقدمة وتمارس التقدم رغم الأزمة المالية فى جنوب شرق آسيا، ورغم تحديات أخرى هامة.

لقد بزغ وتقدم النموذج اليابانى بالاعتماد على توجهات خاصة وهامة ومنفردة كانت تركز على المصلحة الوطنية من منظور جماعى مجتمعى communitarian وليس من منظور رأس مالى فردى individual. لقد التصق اليابانيون بالمصلحة الوطنية وحافظوا عليها فى كل مراحل مواجهتهم لتحديات التنمية. ففى مواجهة الاستثمار الأجنبى المباشر (أو كبديل عنه) كانت لهم استراتيجيتهم والتى تضمنت ما يلى:

- معدلات عالية من الادخار والاستثمار.

- تخصيص الموارد للقطاعات راقية التكنولوجيا من خلال خطة سياسية.

- تعليم وتدريب درجة أولى.

- سياسات وأسواق من شأنها تشجيع المصانع اليابانية على أن تفكر من منظور طويل المدى (صحة طويلة المدى).

- إدارة الاستثمار الأجنبى المباشر على أرض الوطن بواسطة «بيروقراطيين مهرة» يعملون من أجل خدمة المصلحة القومية (كما هى معرفة وطنيا وكما هى محمية بواسطة إجماع قومى).

– احترام أقل من الكامل للأسواق الحرة والتجارة الحرة.

وفى إطار شحذ طاقات كل الأفراد والمؤسسات (لشعب يبلغ تعدادة عشرات الملايين) من أجل تنمية الوطن نجد المؤسسات اليابانية تعمل وفق الأسس التالية :

– المساهمة فى احتياجات المجتمع اليابانى وتحقيق هيبة وعظمة أكبر لليابان.

– أن يكون السبيل لتحقيق ربح للشركة هو تشجيع وتحقيق الرفاهية والسعادة للعاملين (وذلك من خلال: توظيف طويل المدى-مشاركة فى صنع القرار-فروق ضئيلة بين رواتب القمة والقاع-رغبة عامة فى اقتسام الآلام والمكاسب).

– اعتبار مهمة «البيزنس» هى الحفاظ على الصحة طويلة المدى للمؤسسة ككل.

– الانتباه إلى أن العلاقة بين المديرين والمدارين (العاملين) يجب أن تكون توافقية وتناغمية لأن لكلاهما نفس المصلحة فى إنعاش الشركة، وأما أصحاب الأسهم فإن عائداتهم تتواجد طالما هناك فوائد وعائدات للآخرين (فى المؤسسة والمجتمع).

ولواجهة تحديات التنافسية الدولية بخصوص قضايا صعبة مثل التكنولوجيا والبحث والتطوير، نجد اليابانيين قد ابتكروا (من خلال التوجه الجماعى الأصيل لديهم) ما يعرف بالكونسورتيا، وهو التكتل بين الشركات التى تعمل فى نفس المجال بحيث تتعاون هذه الشركات مع بعضها البعض ومع الحكومة من أجل تحقيق الريادة فى البحث والتطوير

والتغيير التكنولوجى ، وبالتالى القدرة على المنافسة الدولية. وفى الخلاصة بالنسبة لهذا النموذج يمكن القول أن التوجهات اليابانية كانت جماعية وطنية أصيلة مرنة.

النماذج غير اليابانية:

لقد صعدت دول النمر من خلال الكثير من المبادئ التى اعتمدت عليها اليابان (مثل: الجماعية - التكتلات - التعليم والتدريب - التكنولوجيا الراقية). لكن دول النمر-وبالمثل الدول التى كانت تحاول اللحاق فى أمريكا اللاتينية-كانت أقل اعتمادا على الذات الوطنية فى توليد الأموال اللازمة للاستثمار وأقل حذرا تجاه الاستثمار الأجنبى المباشر والقروض الأجنبية، فكانت جميع هذه الدول عرضة للتقلبات المالية الحادة مقارنة باليابان التى كانت أكثر حذرا وأسبق فى المسيرة والأكثر تقدما.

أمريكا تقلد اليابان:

لقد حققت اليابان من خلال نموذجها الوطنى نجاحات مبهرة وصلت - على سبيل المثال - إلى حد امتلاك نصيب ٨٠٪ من السوق العالمى لرقائق ذاكرة الكمبيوتر عام ١٩٨٦ ، وذلك على حساب الولايات المتحدة التى انخفض نصيبها فى السوق العالمى من الاستحواذ المطلق (١٠٠٪) عام ١٩٧٤ إلى حوالى ٢٠٪ فقط عام ١٩٨٦. وحتى تستعيد الولايات المتحدة ريادتها العالمية كان على الصناعة الأمريكية أن تتبع الأسلوب اليابانى الخاص بالتكتلات (الكونسورتيما). وبالفعل تم عام ١٩٩٤ تكوين كونسورتيوم من ١٤ شركة أمريكية باسم سيماتيك. ليس ذلك فقط،

بل إن شركات أمريكية كبرى (مثل نومي NUMMI، وفورد، وكريسler) قد أحدثت تغييرات جذرية في مصادر السلطة الإدارية بها، حيث أتاحت الفرصة لممثلي اتحاد العمال للتواجد في مجلس الإدارة، وحيث يأتي حق الإدارة في هذه الشركات بازدياد تدريجي من الإداريين (العاملين).

إن الملفت للانتباه بشكل صارخ هنا هو أن القطب المهيمن على العالم، والذي تقوم سياساته على مذهب «الفردية» يتحول إلى مناهج «الجماعية» استجابة للضرورة، ذلك في الوقت الذي تسارع فيه بلدان الجنوب بالالتزام بمناهج الفردية وتطبيقها حتى بدون تطويع وطني - كنوع من التوافق الأصم مع العولة، بينما هي الأشد احتياجا للجماعية (وللوطننة)، وبدلا من التكتل في الجنوب، نجد الجنوب يتفتت كدولة وكمجتمع وكوطن بحيث تضع فرص وإمكانات التكتل الجنوبي، الأفقي والرأسي، على المستويات المحلية وعلى المستوى العالم ثالثي. ومن الغريب أن المؤسسات الدولية الناصحة والراعية والمقرضة لعمليات التنمية في الدول النامية (وبالذات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) لم تُصنَّ في وصفاتها وروشتاتها لهذه البلدان شيئا عن الخبرات والنتائج المترتبة على الجماعية كمنهج في اليابان وفي دول أخرى.

هناك إذن حاجة إلى «الجماعية»، وهناك حاجة ماسة إلى ما يمكن أن يطلق عليه «الوطننة».

الوطننة:

المقصود بالوطننة هنا ليس بالذات نقض العولة أو شن حرب عليها، وإنما تحفيز، وتنظيم، وتعزيد، وتعظيم القدرات الوطنية في استيعاب

وأعمال كل من المعارف والإمكانات المحلية (والعالمية الممكنة) بالكيفية التي تجعل من هذه «القدرات الوطنية» سندا لبعضها البعض وللوطن وللمواطنين في التنمية، وفي الاستفادة من إيجابيات العولمة، وأيضا في تجنب سلبياتها وانحيازاتها.

الحاجة إلى الوطنية:

تنطلق الحاجة إلى الوطنية من عدد من الاعتبارات نشير فيما يلي إلى أمثلة عليها:

١ - اعتبارات خاصة بالسياسات العالمية:

- تحول الشمال من السعى إلى تطبيق مفهوم التنمية في إطار عالمي (كوكبي) إلى الاهتمام شبه الكلي بتنمية ذاته.
- حقيقة أن العولمة تمثل بيئة وظروف، ولا تمثل قاطرة للتقدم، وذلك حيث تظل القاطرة الأساسية للتقدم رهينة صلاح وفلاح المنظومة الوطنية.
- اتجاه الشركات العالمية الكبرى إلى العملاقة والاستحواذ، مع تجنبها إقامة منشآت بحث وتطوير في البلدان النامية أو نقل التكنولوجيا إلى هذه البلدان ما لم تكن هناك قدرات محلية تنافسية (خاصة في مجالات البحث والتطوير والتغيير التكنولوجي).
- تحول متوقع في الاقتصاد السياسي الدولي فحواه الانتقال إلى مرحلة ما بعد التقلبات الاقتصادية after the business cycle حيث ستتمكن

الشركات متعددة الجنسية وكذلك الكيانات الوطنية الكبرى من «امتصاص» و «تحميل» أية متغيرات اقتصادية ومالية سلبية، وذلك من خلال تعدد أنواع ومستويات الأنشطة، وفي المقابل يزداد الضعف في قدرة الكيانات الصغيرة (شركات وبلدان) على امتصاص هذه الأزمات.

٢ - اعتبارات معرفية وإدارية وثقافية :

● ارتقاء الاستيعابات والابتكارات المعرفية إلى مستويات لا يمكن التوصل إليها إلا من خلال جهد منظومي جماعي وهو ما يعرف بالطبيعة المنظومية للابتكار (والمعرفة)، والتي يجب أن يمتد إطارها المنظومي في الدول النامية ليشمل الوطن ككل (السياسة - التخطيط - التعليم - التشغيل - التشييد - الرعاية.. الخ).

● ثبوت الحاجة إلى «التكتلات» و «الاقترابات» بين الكيانات في جهات الإنتاج والخدمات على المستوى الوطنى وذلك من أجل إحداث قفزات في القدرات الخاصة بالتدريب والتسويق والتطوير والتنافسية، وكذلك في ترشيد التفاعل (والتعاون) مع الحكومة ومع الرأى العام، وأيضا مع العلاقات الدولية والأسواق العالمية.

● التحول من مرحلة تأثير كبير للثقافة على صنع التكنولوجيا إلى مرحلة تأثير كبير للتكنولوجيا على صنع الثقافة، وهو الأمر الذى يستلزم استحداث «طفرة وطنية الأبعاد» فى التغيير التكنولوجى بحيث يمكن أن نصل كمصريين (وكبلدان نامية عربية وغيرها) إلى القدرة على

استخدام التكنولوجيا لتطوير ثقافتنا بأنفسنا بدلا من ترك الغير يقوم بهذه المهمة من أجل (وفى إطار) أهداف تختص بسياساته هو، فضلا عن وجوب المساهمة الإيجابية فى تنمية الثقافة العالمية من خلال المكون الثقافى المحلى، وكذلك منع تشويه الغير للصورة الذهنية عن شعوبنا وتاريخنا من خلال استخدام التكنولوجيا فى نشر منتجات ثقافية مغرضة.

٣ - اعتبارات وعوامل داخلية:

- صعوبة ترك التنمية الوطنية بالكامل لسياسات السوق، حيث العولة لا تسمح لسياسات السوق فى الدول النامية بتحقيق جهد تنموى وطنى، وحيث تؤدى الحرية المطلقة لسياسات السوق إلى تحول تدريجى لقوى الإنتاج والخدمات الوطنية إلى أعمال «وكالة» وإلى ملكيات يمكن أن تكون أجنبية صرفة (!؟)
- مساهمة أوجه سلبية للعولة فى تفتيت الانتماءات الأسرية والاجتماعية والوطنية.

المحددات المنظومية للوطننة:

تحتاج الوطننة إلى حسن استخدام وتطبيق المعارف المنظومية العالمية فى كل مستويات العمل المنظومى الوطنى (عمليات تحديد الأهداف - التشغيل - التنسيق - متابعة وتطوير وتوليد المنظومات الوطنية على اختلاف مستوياتها)، وفى هذا الإطار توجد محددات يتطلب الأمر الالتزام بها وعدم الحيود عنها، وذلك من خلال اتفاق وطنى عام، ومن أمثلة هذه المحددات ما يلى:

١ - تجنب إزالة التناقض بين المصالح الوطنية والتوجهات العولمية على حساب الكيانات الوطنية.

٢ - ممارسة العمل العام والخاص من خلال مجموعة من الأطر المرجعية الوطنية والتي تتكون مما يلي:

(أ) أطر مرجعية مستقبلية خاصة بما نريد الوصول إليه (الدخل - التغيير التكنولوجي - التعليم - الصحة - التصدير.. إلخ).

(ب) أطر مرجعية حياتية خاصة بالممارسات الأفضل التي نرتضيها - قوميا - بخصوص أداء كافة شئون الحياة اليومية للوطن (مثل: المرور - العلاج - الإعلام - البيئة - تعيين القيادات - العلاقة بين أفراد الأسرة - العلاقة بين الكبير والصغير - العمل الحكومي - استخدام المنشآت العامة.. إلخ.. إلخ).

(جـ) قياس مستويات الأداء وقدر التحولات طبقا لأطر مرجعية وبواسطة «مسطرة التغيير» والتي تقوم على حسابات تدخل فيها مؤشرات الإبداع والزمن والعائدات الخاصة والمجتمعية.. إلخ، ولا يدخل فيها أبدا أعمال «البروباجندا» ولا تشدق كل مسئول بتوجيهات رئيسه.

٣ - تقوية الانضباط الوطنى من خلال ما يلي:

(أ) تقليل الفاقد الوطنى العام، وذلك بتجنب العشوائية والمجاملات فى وضع الأهداف وفى الإدارة وفى السلوكيات وفى تعيين القيادات.

(ب) تعظيم أداء المصريين لأعمالهم، وتقوية قدراتهم على العمل الجماعى وعلى الابتكارات وذلك باستخدام رشيد لأساليب الإدارة الحديثة.

(ج) جعل «المعرفة» جزء من نسيج البنية الأساسية للوطن ول مستقبله، وذلك بتغلغل البحث العلمى بأدواته (فى العلوم الطبيعية والإنسانية وفى الرياضيات) فى كافة مجالات العمل (فى الحكومة والقطاعين العام والخاص وفى كل مجالات الإنتاج والخدمات)، وهو أمر يحتاج إلى تغييرات جذرية فى الرسالة والسياسات والدور القومى لوزارة البحث العلمى (أنظر: البحث العلمى فى مصر. البناء الوطنى قبل العولمة - أحوال مصرية - العدد ٣ - ١٩٩٩).

فكر الوطننة:

إن إدارة مسيرة البلدان النامية فى زمن العولمة تكون من خلال أحد أمرين، إما الانصياع الجبرى (أو الإكراهى) لسياسات وأدوات العولمة من خلال إجراءات لا تخرج عن حد ردود الفعل المباشر والقاصر أمام عولمة تعتمد خطواتها على سياسة «كش ملك»؛ وإما من خلال فكر وطنى.. فكر عالم ثالثى.. فكر يركز على استيعاب معرفى عالمى وعلى حس وطنى قوى (كما فعل اليابانيون). هناك حاجة إذن من مفكرى وخبراء الدول النامية (فى العلم والسياسة والاقتصاد والاجتماع والتاريخ.. الخ) إلى تعضيد قوة الدفع الوطنى (والجنوبى) فى التفاعل مع العولمة (انظر: قوة دفع وطنى للتعامل مع العولمة - الفصل الثانى من الباب الأول)، وفى هذا الإطار نشير إلى بعض الحاجات و/أو التوجهات:

● حاجة مجتمعات الدول النامية إلى تقوية الإبداع المجتمعي وإلى الإبداع في إدارة المجتمع (أنظر الفصلين الثالث والرابع من الباب الثاني).

● الانتباه إلى منطقية «التقدم الآسي» كمنهج لعبور الفجوة بين المتخلفين والمتقدمين (أنظر: إدارة المعرفة - سلسلة اقرأ - العدد ٦٣٧ دار المعارف).

● الحاجة إلى غرس ثقافات وأخلاقيات التقدم في شعوب الدول النامية (مثل: التواصل في الجهود - العمل الجماعي - إعطاء كل فرد أو مجموعة أحسن مآلديه من عمل لغيره - التحالف والتعاون كوسيلة للتقدم - التفاوض الإيجابي - التكامل وعدم التجزئة - القضاء على القلق - الحب والتعاضدية بين الأفراد والمنظمات كوسيلة للارتقاء - القفز فوق عقبات مجتمعية تقليدية أو تراثية).

● الانتباه إلى أن احتياجات معظم سكان دول الجنوب في حاجة إلى صياغة جنوبية تختص بالعلاقة بين القيمة (قيمة السلعة سواء هي منتج أو خدمة) من ناحية، والسعر والجودة من ناحية أخرى، وذلك حيث أن دول الجنوب قد وقعت أسيرة (بسبب الخداع أو الإكراه أو عدم المعرفة) لسباق التوافق في المواصفات في إطار العولمة، وهو سباق توضع شروطه بواسطة الشمال المحتكر، والذي يهيمن على جنى ثماره بشكل يكاد يكون مطلق. إن الصياغة الجنوبية التي نشير إليها يجب أن تتأسس على معايير الاحتياجات والظروف الخاصة بشعوب الجنوب.

الوطننة تصحيح للعولمة:

وبعد، إذا كان التغيير فى زمن العولمة هو شرط للاستقرار، فإن «الوطننة» فى دول العالم الثالث هى - فى تقديرنا - نموذج استرشادى يرشد عمليات التوصل إلى ممارسات صحية، سواء فى التغيير داخل هذه الدول، أو فى استجابة هذه الدول لمتغيرات العولمة. وإذا كانت الدول المتقدمة وشركاتها متعددة الجنسيات تحاول محاصرة العالم فى «عولمة» تفيد الشمال أكثر من الجنوب، فإن على دول الجنوب بسياسيتها ومفكراتها النضال من أجل تحويل «العولمة» إلى «عالمية أو كوكبية» بمعنى عالمية المصالح، أى أن تعود المصالح على كل أعضاء الكوكب بشماله وجنوبه وشرقه وغربه. وهكذا، «الوطننة أداة تصحيح للعولمة».

الباب الثانى

إدارة الإبداع الوطنى

«الإبداع الجماعى الوطنى» ضرورة فى كل وقت وخاصة فى ظروف وتحديات العولمة. إن الطريق إلى هذا المستوى من الإبداع يقوم على خليط متوافق من الإدارة والتعليم والبحث والثقافة والتراث والاتفاق الوطنى العام، وذلك كما يمكن أن يتضح من التناولات التالية:

- ١ - البحث العلمى ورسوب اينشتاين.
- ٢ - لماذا يبدع المصرى بالخارج.. لا فى الداخل. !؟
- ٣ - من الإبداع الفردى إلى إبداع إدارة المجتمع..
- ٤ - الإبداع المجتمعى وضرورة الإدارة المبدعة.
- ٥ - التوظيف الاجتماعى للعلم والعلماء..
- ٦ - من هو العالم فى بلداننا النامية ؟ !
- ٧ - الثقافة العلمية من منظور منظومى..
- ٨ - ما بعد كتاب د. أسامة الباز:
- « الإبداع مشروعنا للقرن الـ ٢١ » ..
- ٩ - طريق إلى مصر الأفضل..
- ١٠ - نحو حركية فكرية وطنية جديدة..

(١)

البحث العلمى ورسوب اينشتاين

إلى أى حد تلعب البيئة التعليمية فى بلداننا - النامية - دور «عشماوى» الإبداع؟.. هذا أمر يمكن إدراكه عندما نعرف أن التلميذ البرت اينشتاين رسب فى الامتحان نتيجة نظام تعليمى قبيح، وأنه تحول إلى قمة الإبداع العلمى فى القرن الـ ٢٠ نتيجة نظام تعليمى آخر جميل، وعقلانى، ومحترم.

فى إحدى أمسيات يناير ١٩٨٤.. وبينما الجو شديد البرودة فى مدينة زيوريخ بسويسرا كان المئات من المشتغلين بالعلم يتوافدون على مبنى قديم ضخم فوق ربوة عالية فى قلب المدينة الجميلة.. كان المبنى هو المركز الرئيسى لمعهد البوليتكنيك بسويسرا.. وكانت القاعة هى القاعة الرئيسية للمحاضرات.. وأما عن المناسبة فقد كانت محاضرة يلقيها الحائز على جائزة نوبل فى الطبيعة لعام ١٩٨٣ والذى منح الجائزة لاكتشافاته التى اعتبرت امتدادا لنظرية النسبية.. كان الرجل هندى الأصل أمريكى الجنسية متخصصا فى الفيزياء الفلكية.. وكانت محاضرتة بعنوان «نظرية النسبية.. لماذا هى أجعل النظريات الموجودة»..

كنت وقتها فى زيارة علمية لجامعة زيوريخ.. ذهبت إلى مكان المحاضرة مع الجموع الوافدة..

الحقيقة.. والجمال:

استمرت المحاضرة ستين دقيقة.. تحدث الرجل بحب واقتدار عن وجهة نظره بخصوص مواطن الضعف والقوة فى عدد من النظريات الأساسية المعروفة.. كان لديه معياران يكشف بهما على كل نظرية.. معيار الحقيقة.. ومعيار الجمال.. وكانت الفكرة الأساسية التى توصل إليها هى أن نظرية اينشتاين تتميز على النظريات الأخرى بأنها تتصف بالشيئين معا.. الحقيقة.. والجمال..

استطاع المحاضر أن ينبه الحاضرين إلى الحقيقة والجمال فى السيمفونية المتواصلة للبحث العلمى.. وبعد المحاضرة كان الناس يغادرون القاعة وهم يتحدثون بلغة الرموز والمعادلات عن الحقيقة والجمال فى الأعمال العلمية المختلفة..

هل كان غيبيا؟!

أما أنا فقد كنت أجول بخاطرى حول سر عبقرية اينشتاين.. وحول الخلفية التاريخية للمكان الذى كنا نجلس فيه، ففى معهد البوليتكنيك هذا كان اينشتاين طالبا ثم أستاذا.. ومن المفارقات التى تستدعى الانتباه أن اينشتاين كان قد رسب فى امتحان الدخول إلى هذا المعهد.. وكان عليه أن يجهز نفسه للتقدم مرة ثانية عن طريق الانتظام فى دروس للتقوية فى مدرسة أخرى.. ترى هل كان اينشتاين طالبا غيبيا فرسب ثم تحول إلى طالب ذكى فنجح.. أم أن هناك ظروفًا أخرى؟..

الحقيقة أن البرت اينشتاين لم يكن فى صباه غير طالب عادى فى إحدى مدارس مدينة ميونيخ بألمانيا.. وكأى مدرسة فى ذلك الوقت كان

النظام بها صارما.. والواجبات المدرسية كثيرة.. وكان على اينشتاين وزملائه أن يكونوا دائما جاهزين لإجابة أسئلة المدرسين والنجاح فيما تفرضه عليهم المدرسة من امتحانات.. كانت الدراسة شيئا مملا حتى أن سعادة اينشتاين بالانتهاء من الامتحان النهائى فى هذه المدرسة كانت معزوجة بحالة قرف من العلم جعله - ولدة عام بعد ذلك - غير قادر على الإطلاع بهمة على أية موضوعات علمية..

سر العبقرية:

كل من الممكن بعد رسوب اينشتاين فى امتحان التقدم إلى البوليتكنيك أن يتحول إلى عمل آخر غير العلم، غير أن إرادة الله شاءت أن يجد اينشتاين نفسه وأن يتعرف على ذاته الحقيقية فى هذه المدرسة السويسرية والتي دخلها بقصد الانتظام فى مقررات للتقوية استعدادا لدخول الامتحان مرة أخرى..

عن هذه الفترة يقول أستاذ علم النفس هولتون فى مقال له بعنوان «محاولة لفهم العبقرية العلمية»: «تمثل هذه الفترة نقطة تحول فى حياة اينشتاين وكذلك نقطة تحول فى طريقة تفكيره.. فعلى العكس تماما من خبرته السابقة بالمدرسة الألمانية كان للمدرسة الجديدة فى سويسرا توجهها عقلانيا يأخذ فى الاعتبار قدرات الفرد فى البحث عن المعرفة. كان هناك القليل جدا من الحفظ والاستذكار فى مقابل اهتمام كبير بالعمل البحثى الذى يبدأه الطالب بنفسه.. كذلك كان هناك التركيز على تنمية تفاعل مرن وديمقراطى بين التلاميذ والمدرسين»..

يقول اينشتاين عن هذه المدرسة: «شكرا للروح العقلانية لهذه المدرسة.. كان المدرسون لا يعتمدون في علاقاتهم بالطلاب على نفوذ أو سلطات غير قدراتهم على التفاعل معهم..»..

الحقيقة والجمال إذن في حياة اينشتاين أنه «استطاع أن يتعرف على ذاته» ولربما كان ذلك هو سر عبقريته، تؤكد هذا الأستاذة الأمريكية الشابة تيريزا مابيل في مؤلفها عن علم نفس الإبداع والذي صدر عام ١٩٨٣..

تقول مابيل: «في هذه المدرسة التي كف اينشتاين فيها عن دور الطالب المطيع وتعداه إلى الطالب الإيجابي الذي يفكر بصوت عال مع أساتذته، كان اينشتاين قد بدأ أولى التجارب العلمية بطريقة حركت عقله ووجهته إلى نظرية النسبية»..

لو لم يتح لاينشتاين أن يهرب بسلامة من زنزانة الطالب المطيع لما استطاع بعد ذلك أن يتعرف على قدراته وأن يتوصل إلى نظرية النسبية..

استفسارات

كاد اينشتاين أن يتحول إلى ضحية للطرق الجامدة للتدريس والتي أبعدته عن الاهتمام بالموضوعات العلمية لمدة عام كامل، وكادت أن تبعده عن طريق التوصل إلى نظريته لولا أن أكتشف ذاته من خلال نظام تعليمي يقوم على تفاعل ديمقراطي بين الأساتذة والطلاب وعلى التعامل مع المفاهيم والنظريات بأسلوب الفهم والبحث وليس بالحفظ والتكرار.

كساد البحث العلمى إذن أن يفقد اينشتاين..، والسؤال الآن :
كم من اينشتاين ضاع وتاه فى إطار أساليب التعليم والبحث
العلمى عندنا؟.. وكم من اينشتاين سيضيع ويتوه إذا استمر الحال
كما هو؟.. إن محاولة الاجابة تضعنا أمام الاستفسارات التالية :

● هل يجرى تدريب الطلاب فى مصر على كيفية الحصول على المعلومة
أم على مجرد تلقيها؟..

● هل يؤخذ فى الاعتبار تدريب الطلاب على التفكير المنهجى المنظم
أم مجرد حفظ المعلومات واستظهارها ساعة الامتحان؟..

● هل يدرب طلاب الماجستير والدكتوراه على اكتشاف المشكلات
وصياغتها ووضع الفروض لحلها واختيار صحة هذه الفروض،
أم مازالوا يقومون بمجرد تدريبات بحثية لا تؤخر ولا تقدم؟..

● هل وصل تفاعل الأستاذ والطالب فى بلادنا إلى درجة النقاش
الديمقراطى وتبادل الحجج والإقناع، أم ما زال قصارى جهد الطالب
أن يعيد تكرار ما حفظه عن أستاذه؟

● وعن علاقة طالب العلم بالعلم والبحث العلمى هل هى علاقة تبعية
تهدف إلى الحصول على تراخيص الماجستير والدكتوراه تماما كما
حصل اينشتاين على رخصة المدرسة الأولى فى ميونيخ وفشل فى
دخول معهد البوليتكنيك فى سويسرا.. أم هى علاقة إيجابية يمكن
من خلالها التوصل إلى معرفة جديدة تقود إلى حياة أحسن كما فعل
أينشتاين عندما تعرف على إمكانياته؟

إذا كانت الاستفسارات السابقة تحمل فى طياتها بعض الآراء فإنه
يجدر بنا أن نتذكر معها الرأى التالى والذى ضمنه أينشتاين كتابة عن
حياته ، كتب أينشتاين يقول : «إنها لمعجزة حقاً أن القوة الخفية التى
تدفع الطلاب إلى حب الاستطلاع وتوجيه الأسئلة ما زالت موجودة ولم
تختق بعد بفعل الطرق الجامدة للتدريس.. إن هذه القوة الخفية تحتاج
أساساً إلى الحرية بالإضافة إلى التحفيز وإلا فإنها ستموت بكل تأكيد. إنه
لخطأ بشع أن نظن أن الإجبار أو مجرد الشعور بالواجب ينمى متعة
التأمل والبحث» . . .

(٢)

لماذا يبدع المصري بالخارج

.. لا فى الداخل ؟

لماذا يبدع المصري بالخارج.. لا فى الداخل؟. إنه سؤال تقليدى، لكنه بحاجة إلى إجابة غير تقليدية. لقد كان الباعث إلى إثارة هذا السؤال ومحاولة التفكير بشأنه مبادرة الرئيس مبارك للحوار الوطنى (عام ١٩٩٤)، وفى هذا الإطار تشكلت دعوتنا إلى «دفع عجلة الإبداع الجماعى فى مصر».. وهكذا..، من دعوة الرئيس للحوار الوطنى، إلى الإبداع الجماعى، إلى رفع قدرات المصريين (أفرادًا وجماعات)، إلى هيبة ومستقبل الوطن، تقفز التناولات، ولا تزال..

تأتى مبادرة الرئيس مبارك للحوار الوطنى فى مرحلة غاية فى الأهمية حيث تواجه فيها مصر تحديات ومتغيرات متعددة شديدة التداخل والتعقيد على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية..

وإذا كانت المبادرة تمثل منحنى وطنيا جديدا، فإن استثمار هذه المنحنى يكون استثمارا معوقا إذا لم يركز على فهم واستيعاب الطبيعة الرئيسية للتحديات والمتغيرات الجارية والقادمة. إن التأمل المتأنى لتحديات مثل

المولمة «والجبات» والسلام والشرق أوسطية والتنمية الوطنية الشاملة والإرهاب.. الخ يدفع إلى إدراك الطبيعة النوعية الحادة لها..

إن هذا الإدراك يستوجب التعامل مع مبادرة الحوار الوطنى من المنظور النوعى (الكيفى) قبل المنظور الكمى، خاصة وأن كل القوى الوطنية المصرية على كل ساحات العمل الوطنى (معارضة وأغلبية) تعيش أزمة الحاجة إلى نقلة أو طفرة نوعية. وهكذا، من منطلق المنظور النوعى للحوار الوطنى وظروفه نرى أن المهمة الأساسية لهذا الحوار هى تحقيق نقلة نوعية للحياة على أرض مصر..

وقبل أن نعرض لتحديد وصياغة هذه النقلة النوعية ينبغى أولا أن ندرك شروطها التى يمكن صياغتها فى المتطلبات الثلاثة التالية:

أولاً: أن تستنهض القدرات الكامنة فى المصريين جميعا بالقدر الذى يكفل مجابهة التحديات الجارية والمقبلة.

ثانياً: أن تكون لها انعكساتها على كل نواحي الحياة فى مصر أفقياً ورأسياً (أى كل المجالات وجميع المستويات فى كل مجال)..

ثالثاً: أن تكون من النوع الذى إذا بدأ فإن آلياته توفر له «الاستمرار» وأن يكون فى مجرد استمراره الضمان «للتطوير الذاتى» والهائل له بما يتوافق مع (ويساير ثم ينافس) التطورات العالمية المتسارعة..

مما سبق يتضح أن النقلة النوعية (أو الكيفية) المطلوبة لا تختص بقضية ما مفردة، بل هى العصب المؤثر على كل

القضايا، أو هي الإطار الحاوى لمعالجات كل أنواع المسائل والمشكلات الموجودة والقادمة والمحتلمة..

هذه النقلة (أو الطفرة) التى أرى أنها هي «المشروع القومى» الذى ينبغى أن يتمحور حوله الحوار الوطنى تختص بـ«دفع عجلة الإبداع الجماعى فى مصر»، فإن كان المشروع اليابانى المذهل للتقدم فى النصف الثانى من القرن العشرين قد قام على قيم كبرى تتركز فى حب الشغل والمثابرة والاجتهاد والعمل الجماعى بحيث تغلغت هذه القيم فى الإنسان اليابانى فردا وجماعة.. صباحا ومساء.. فى الأسرة والمدرسة والمشروع الخاص وديوان الحكومة حتى صارت اليابان هي اليابان، فلماذا لا ننشئ مشروعنا القومى الذى يجعل مصر هي مصر فى كل الدوائر المحلية والأقليمية والعالمية؟ ولماذا نظل فى مصر حكومة وشعبا على قبول الوضع السائد وهو أن يبدع المصرى عندما يكون خارج مصر (فى منظومة الغيب)؟ ولماذا لا يكون أيسر للمصرى أن يبدع ويتفوق وهو فى مصر؟..

وباختصار شديد فإن المشروع القومى الذى اقترحه كمحور رئيسى للحوار الوطنى يقوم على «دفع عجلة الإبداع الجماعى فى مصر» ووسيلته هي «الإدارة الأسية» وهدفه المستمر هو تحقيق «التقدم الأسى». إن المعطيات الأساسية لهذا المشروع تتلخص فيما يلى :

● أن التكامل والتحالف (وهما عكس التجزئة والتفتت) صارا هما الطبيعة الأساسية لأية إنجازات على مستوى الأفراد والجماعات والدول والشركات والعالم ككل.

- أن المكون الجماعى للإبداع هو الآلية الرئيسية لإحداث أى تقدم وعلى أى مستوى بدءا من الفصل الدراسى وحتى الشركات عابرة الجنسيات..
- أن الإبداع الجماعى له شروطه ومتطلباته تنظيميا وسياسيا واقتصاديا (فضلا عن الشروط التربوية والاجتماعية والإدارية)..
- أن الفجوة تزداد دائما بين الدول النامية (ومنها مصر) والدول الكبرى (مثل اليابان وألمانيا)، وبالتالي هناك حاجة إلى مخرج من هذه الأزمة يكون بمثابة آلية أو أداة كبرى لتحقيق التوازن بين سرعة التقدم هنا وهناك ثم الوصول إلى المنافسة وتحقيق التفوق.
- المنهج الوحيد لتحقيق هذه الطفرة (الآلية) هو منهج «التقدم الأسى» الذى يوفر مع الوقت وزيادة الجهد، الفرصة للتقدم إلى الحد الذى يؤدي إلى إمكانية المنافسة.
- الوسيلة هى إذن الاستخدام الأمثل للزمن والجهد فى تركيب القدرات البشرية والمادية المتاحة على بعضها البعض بطريقة تجعل الانجاز يتحقق بسرعة أسية، أو بمعنى آخر المطلوب إعادة تنظيم المنظومات والأنساق على مستوياتها المختلفة من حيث الأهداف والبنية والعلاقات بحيث تدار جميعها فى إطار أسى.
- وأما القضايا المفردة مثل السياسات العلمية والتكنولوجية أو العلاقات مع إسرائيل أو «الجات» أو الأمن القومى العربى أو الدستور أو السوق الشرق أوسطية أو الشرعية الدولية أو الطوارئ.. الخ فكلها قضايا ذات طبيعة جزئية يمكن تناولها تناولا علميا على أساس من البيانات والدراسات والسيناريوهات وبحوث العمليات..

وفى إطار الحوار حول متطلبات التقدم الأسى (أو دفع عجلة الإبداع الجماعى فى مصر) يمكن التطرق إلى قضايا مثل:

● استخدام المنهج العلمى فى التعامل مع المشكلات والأهداف على كل المستويات وفى كل المجالات..

● إختيار القيادات..

● أثر العلاقات الشخصية (والعوامل الأخرى) على اتخاذ القرارات فى كافة المستويات..

● الحد الأدنى من الحاجات الأساسية المطلوب توفيرها لكل إنسان مصرى حتى يؤهل المصريين للدخول الجماعى «فى عجلة الإبداع القومى»..

● ملامح القدوة المفترض توافرها والالتزام بها بدءاً من أدنى المستويات وحتى أعلاها..

● ظروف وآليات التغذية المرتدة فى تقويم مسيرة التقدم على المستويين الصغير (الوحدة أو المشروع) والكبير (الدولة ككل)..

وختاماً اقترح أن يكون «الإبداع الجماعى للمصريين» أو «التقدم القومى الأسى» هو المشروع القومى الذى يبدأ ببناءه بالحوار الوطنى الذى دعا إليه الرئيس، فهل يمكن أن يدار الحوار الوطنى بطريقة تتيح الإبداع الجماعى للمشاركين فيه ومن ثم كل مصر.

هذا هو ما نتمناه، وهذه هى بداية التقدم الأسى المتسلسل.

(٣)

من الإبداع الفردى . .

إلى إبداع إدارة المجتمع..

الإبداع المجتمعى يمثل «حاجة» وليس «رغبة» بالنسبة للدول النامية، تماما كحاجة الكائن الحى إلى الماء. ما هو الإبداع المجتمعى؟ وما هى مكوناته؟ ما علاقة الإبداع المجتمعى بالإبداع الفردى؟ كيف يمكن إنجاز الإبداع المجتمعى؟ إن التعامل مع هذه التساؤلات (أو الاشكاليات) وغيرها، كما سيتضح فى الجزئين التاليين، هو أمر ضرورى حتى يمكن إدراك المداخل والامكانيات الخاصة بحدوث ما يمكن تسميته التوافق فى ذبذبات الإبداع المجتمعى، مثلما حدث ويحدث فى اليابان وألمانيا.. ومثلما يمكن أن يحدث فى مصر وفى بلداننا العربية.. وفى سائر الدول النامية (ولكن بشروط)..

بالرغم من الطول النسبى للرحلة التى قطعها علماء النفس فى دراسة الإبداع وأسس النفسىة الا أن المنظور التقليدى للإبداع يظل محصورا فى مجال «إبداع الفرد» ولم يصل بعد إلى ما نود جذب الانتباه إليه ونعتقد أنه آن الآوان لتداركه وهو «الإبداع المجتمعى»..

والمقصود بالإبداع المجتمعي ليس تأثير العوامل الاجتماعية أو المناخ الاجتماعي على إبداع الأفراد، وإنما حدوث نشاط إبداعي جماعي يظهر في أشكال مثل تطور في السلوك العام في المجتمع يحدث على غير المتوقع وفي فترة قصيرة مثلما في سنغافورة، أو ارتفاع في مستويات الأداء (كظاهرة عامة) بشكل غير عادي بالمقارنة بالمجتمعات المماثلة التي تعيش ظروف متشابهة مثلما حدث في الخمسينات والستينات في اليابان، أو إعادة بناء المجتمع في وقت قصير وبمعدلات أعلى من المنتظر مثلما حدث في ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية، أو توصل مجموعات متضافرة من المجتمع إلى إنجاز كان من المستحيل توقعه من وجهة نظر خبراء من خارج المجتمع وذلك مثلما حدث في تحطيم خط بارليف وعبوره وتحقيق الانتصار العسكري المصري في أكتوبر ١٩٧٣، أو حتى تآلف وتضافر مجموعات متعددة من الأفراد في التوصل إلى تحقيق إنجاز يعتبر طفرة بالنسبة للأوضاع السائدة وذلك مثل تسيير مركز بحوث الكلى الذي أنشأه د. غنيم في المنصورة أو مثل توصل جماعة من العلماء مختلفي التخصصات من خلال تبادل الفكر إلى الكشف عن مجال علمي جديد مثلما حدث بخصوص السيبرناطيقا. وبالرغم من أن دور الفرد في كل الإنجازات السابقة رئيسي ولا يمكن إهماله إلا أن الأمر الحقيقي أن الإبداع المجتمعي في كل هذه الإنجازات كان أكبر من المحصلة الجبرية لمجموع الإبداعات أو الجهود الفردية للأفراد المشاركين في الانجاز سواء كان عددهم بالعشرات (مثل حالة مركز الكلى) أو الآلاف مثل نصر أكتوبر أو الملايين مثل الإبداعين الألماني والياباني..

نحن إذن أمام إبداع من نوع خاص يمكن أن نطلق عليه «الإبداع المجتمعي» وهكذا، إذا كان الإبداع الفردي يظهر في توصل فرد إلى إنجاز غير عادي أو تحقيقه لاستجابة غير عادية تجاه أمر ما (في مجالات علمية أو فنية أو لغوية.. الخ) فإن الإبداع المجتمعي في المقابل يظهر في زيادة الكفاءة العامة للمجتمع (سواء هو مجتمع صغير على مستوى الوحدة أو كبير على مستوى الدولة)، أو في تقليل الفاقد العام أو في تحقيق ما يبدو لغيره من المجتمعات أنه معجزة. وفي إطار الإبداع المجتمعي يجرى التفاعل الجماعي الرشيد مع «عوامل التميز» من أجل توظيفها بأعلى كفاءة ممكنة وكذلك التعامل مع السلبيات بهدف معالجتها وتقليل أو محو انعكاساتها، كما أنه في إطار الإبداع المجتمعي يجرى تسريع اكتشاف وحضانة الإبداعات الفردية حيث يكون لهذه الإبداعات انعكاسات مباشرة وغير مباشرة على الإبداع المجتمعي ذاته كما يكون بين الإبداعيين تغذية مرتدة Feed back في غاية الأهمية لكليهما.

مما سبق يتضح أن للإبداع المجتمعي خصوصياته التي تميزه عن الحال في الإبداع الفردي وذلك من حيث المواصفات والمتطلبات والنتائج.

وفي تقديرنا يعتبر الإبداع المجتمعي بالنسبة للبلدان غير المتقدمة «حاجة» وليس رغبة والفارق بين الحاجة والرغبة كبير فبدون سد الحاجة يستحيل استمرار الحياة السليمة (مثل حاجة الإنسان إلى الماء والطعام والملبس والسكن والعلاج) أما تحقيق أو عدم تحقيق الرغبة فهي

مسألة تؤثر فقط فى نوع وشكل الحياة وليس فى استمراريتها. مثلاً إبداع العسكريين المصريين بشأن عبور خط بارليف كان استجابة إلى حاجة وطنية تتعلق بسلامة الحياة. وليس مجرد رغبة وبالمثل كان الإبداع الألمانى بعد الحرب العالمية الثانية استجابة لحاجة قومية وليس مجرد رغبة..

وإذا كان من شأن الإبداع المجتمعى إحداث إنجاز غير عادى فى فترة زمنية وجيزة وربما بإمكانيات بشرية ومادية محدودة فإنه يمكن وصف التقدم الذى يحرزه هذا الإنجاز (من حيث أهميته وحجمه وعمق قيمته بالنسبة لتكاليفه الزمنية والمادية والبشرية) بالتقدم الأسى والتقدم الأسى فى رأينا منهج يمكن من خلال التطبيق الجيد له أن تتمكن مجتمعات العالم الثالث من اجتياز الفجوة بين الشمال والجنوب والوصول إلى مكانة مناسبة فى استيعاب التقدم العالمى واللاحاق به ثم المشاركة فى إحداثه. الإبداع المجتمعى إذن بالنسبة لمجتمعات العالم الثالث وفى إطار ظروف ومستقبل المتغيرات العالمية الجارية حاجة أساسية (مثل الحاجة إلى الماء والهواء) وليس مجرد رغبة يمكن الاستغناء عنها. هذا، ويمكن تصنيف مكونات الإبداع المجتمعى إلى ثلاثة أنواع رئيسية كما يلى:

١ - التزام الأفراد والجماعات بالعمل كل فى تخصصه وتعميق وتجويد مهارات الاداء ونظم التأهيل والتطوير فى التخصصات المختلفة، وهكذا فى ضوء هذا التوجه يكون شيوخ انشغال معظم الأفراد بالارتزاق من عمليّن مختلفين (أحدهما فى الغالب بعيد عن التخصص) هو نوع من الفاقد الاجتماعى العام (أمثلة أستاذ الجامعة الذى يعمل بالتجارة

أو الموظف صاحب السوبر ماركت أو الكيميائي المقاول أو الباحث العلمي الذي يفنى وقته في إعطاء دروس خصوصية.. الخ.. الخ)..

٢ - سيادة التفكير السليم والمنهج العلمي على كافة المعايير والقيم والممارسات في المجتمع بمعنى أعمالها باستمرار بحيث يكون من شأن ذلك تصحيح الفكر الشائع أو المشوه تلقائيا ومتى كان ذلك ضروريا. ويتطلب هذا النوع من مكونات الإبداع المجتمعي التنمية التربوية والتعليمية والإعلامية السليمة غير المختلة كما يتطلب ثقافة علمية متطورة باستمرار..

٣ - التحفيز والتنظيم المجتمعي للإبداع الجماعي ولهذا النوع من المكونات آلياته والتي تتناول الإدارة والتخطيط والتقييم والتشريع والترفيه.. الخ. وتجدر الإشارة بشأن هذه الآليات إلى ضرورة أن تكون على الدوام جديدة ومتجددة (حسب ما تقتضيه ظروف التطور والتغيير) وإلا تحولت هذه الآليات من آليات للتحفيز إلى قيود لاحكام الجمود.

هذا وتتدرج الأنواع الرئيسية الثلاثة السابق الإشارة إليها (بشأن مكونات الإبداع) حجما وعمقا وخطورة طبقا للمستوى المجتمعي المنوط به إحداث الإبداع بدءا من مستوى الوحدة (المصنع أو المدرسة الخ) مرورا بمستوى المشروع الكبير مثل حرب أكتوبر والسد العالي ومحور الأمية والحفاظ على البيئة.. الخ وحتى مستوى الدولة ككل..

وبشأن الآثار المترتبة على الإبداع المجتمعي فإنها تتضمن بالإضافة إلى ما سبق الإشارة إليه في بداية الفصل حسن استغلال الوقت والإمكانات - التكامل بين الأجزاء التي تصنع الكل - الاعتماد على الدراسات العلمية في اتخاذ القرار - الحد من صدى الرؤى والعلاقات الشخصية في تسير الأمور الاحترام العام لقيم التطوير والرقى - غربة القيم الجديدة وتحجيم المعاكس منها للإبداع المجتمعي - التخطيط بعيد المدى وحسن توظيف الأفكار الطيبة والتصحيح التلقائي والمستمر للمفاهيم الخاطئة..

(٤)

الإبداع المجتمعى .. « ضرورة الإدارة » الجبءة

إذا كان الإبداع الفردى ينبع أساسا من الفرد ذاته ويتأثر مباشرة بالحوافز الءاخلية فيه فإن المؤثر الحىوى الرئىسى فى الإبداع المجتمعى هو الإدارة.. إدارة الإبداع المجتمعى ، فالمسألة لا تتعلق بفرد ما، إنما بمجموعة أو مجموعات كبيرة من الأفراد. هذا النوع من الإدارة «إدارة الإبداع» يختص باكتشاف الإمكانيات الكامنة فى الجماعة وبتسريع الإنجازات المجتمعية سواء فى السلوك أو فى التذوق الفنى أو فى العلم والتكنولوجيا.. الخ.. بحيث يصل المجتمع المعنى (صغيرا أو كبيرا) من خلال تضافر مكوناته وحسن التنظيم والأداء إلى إنجازات كبيرة غير متوقعة فى وقت أقل وبتكلفة مناسبة لا تسبب إرباكا للموارد سواء هى الزمن أو الثروات المادية أو الإمكانيات البشرية.. وهكذا يكون من المهام الرئىسية لإدارة الإبداع كشف القيمة الفاعلة للموارد وتحريكها فى منظومة إيجابية تجعل الفاقد فى الموارد أقرب إلى الصفر. إدارة الإبداع إذن تبدأ من «فوق».. من القيادات على أى مستوى وفى أى مجال. وأمام القيادات كل فى مجاله مهام رئىسية تختص بتحديد ما يلى:

أولا: الأهداف الجزئية للإبداع المجتمعى:

بمعنى الإنجازات التي يمكن أو يفضل أو ينبغي التوصل إليها من خلال الإبداع المجتمعي.

ثانياً: آليات الإبداع المجتمعي:

وهنا ينبغي الإشارة إلى أن منهج إدارة الجودة الشاملة total quality management والذي يقضى بأن كل فرد أو مجموعة يعطى لبقية الأفراد أو المجموعات أحسن ما لديه من إمكانيات وأداء هو منهج ملائم تماماً كركيزة أولية في طريق التوصل إلى الإبداع المجتمعي، كما أن آليات الإبداع المجتمعي ينبغي أن تأخذ في الاعتبار (من خلال منهج علمي) اكتشاف عوامل التميز المجتمعي واستخدامها.. وكذلك تحديد العوائق الاجتماعية والتغلب عليها، مع ضرورة الالتفات إلى التكوين الثقافي التراثي للمجتمع ككل، وتحديد سلبيات التكوين الثقافي السائد، ثم وضع خطط لمعالجتها، والتوصل إلى تكوين ثقافي حيوي ومتقدم..

ثالثاً: تقويم الإبداع المجتمعي:

الإبداع المجتمعي أمر ينبغي إخضاعه للقياس الكمي من خلال معايير موضوعية، فهناك درجة ما من الإبداع المجتمعي سائدة (سواء بالموجب أو السالب) ينبغي قياسها وتحديدتها حتى يمكن متابعة وترشيد حركية التحول الإبداعي المجتمعي.. وبدون المتابعة والترشيد القائمين على أسس علمية يتعذر تحويل مخرجات عمليات التقييم إلى مدخلات (كتغذية مرتدة) بالنسبة لتحديد وتطوير كل من أهداف وآليات الإبداع المجتمعي..

رابعاً: تحديد فترة العمر النصفى للتحول الإبداعي المجتمعي:

بمعنى تحديد الزمن اللازم لوصول إبداع مجتمعى ما إلى ٥٠٪ من إنجازاته ومعالمه فى أى فترة من حياته والمعنى الذى نقصد إليه هنا أن الإبداع المجتمعى ليس كمشروع تجارى نقول مثلا سنكسب منه كذا فى خلال كذا.. لكنه حركة مجتمعية مستمرة ومتواصلة تتطور مع الزمن وتستمر دوما فى الرقى.. ولا تنتهى، ومن شأن تحديد فترة العمر النصفى التنبؤ بمستقبل الإبداع المجتمعى (مساره وآثاره) وبالتالى مستقبل تفاعله مع المناخ المحيط وخاصة تلاقيه مع الإبداعات المجتمعية الأخرى الموجودة أو المحتملة..

الفائدة المركبة للإبداع المجتمعى:

ومن أعظم خصائص الإبداع أن أبعاده الإيجابية تنتشر سريعا فى تفاعل نفسى اجتماعى متسلسل حتى ليخيل للمشاهد من الخارج أن الجميع مشتركون تماما فى نفس الفهم والاستيعاب ومتفقين على كافة المبادئ.. مثلا نحن نقول أن خصائص الإبداع اليابانى أو الألمانى كذا.. وكذا أو أن المنتجات اليابانية أو الألمانية تتصف بكذا.. وكذا.. وحقيقة الأمر أن ملايين الشعب اليابانى أو الألمانى لم تجتمع فى ساحة للاتفاق على شىء، الا أن تفاعلا اجتماعيا متسلسلا ومحدد الهدف قد بدأ فى وقت ما فى مجال ما واتسع أفقيا ورأسيا بحيث كان فى كل لحظة ينتشر ويطور نفسه إلى أن وصل الأمر إلى إبداع مجتمعى على مستوى الكل.. ألم يحدث نفس الشىء بشأن تحطيم خط بارليف؟؟ لقد انتقل حماس وفكر القادة إلى رغبة وإمكانات الأفراد (والعكس أيضا) على كافة

مستويات الجيش بحيث حدثت طفرة مجتمعية مركبة أدت إلى إبداع الانتصار العظيم في أكتوبر .

ويهمنا بخصوص مناخ التفاعل الإبداعي المتسلسل ذي الفائدة الاجتماعية المركبة التحذير من أن التنظيم والتنسيق لا يعنيا المركزية بل يقتضيان إتاحة درجات حرية degrees of freedom على المستويين الجماعي والفردى بحيث تكون هناك مساحة جيدة (فرصة) لحدوث ما يمكن تسميته بالتوافق فى ذبذبات الإبداع المجتمعي resonance of social creativity والذى معه تتسق دوافع تحقيق الذات الفردية مع متطلبات وأهداف تحقيق الذات المجتمعية.. بل وأكثر من ذلك فإن رنين الإبداع المجتمعي هذا يسمح بـ (ويساعد على) استيعاب الدروس والعبر من إبداعات المجتمعات الأخرى ويحد من فرص تكوين أية توجهات تعصبية محدودة الأفق..

(٥)

التوظيف الاجتماعي للعلم والعلماء

التوظيف الاجتماعي للعلم والعلماء في أي مجتمع هو أساس للنجاح في نسج التنمية بنسيج المعرفة، وهو الأمر الذي يكفل تحقيق المجتمع للإبداع وللتقدم وللتنافسية. إن هذا الاعتبار (أو هذا الشأن) بالنسبة لدور المجتمعى (أو الوطنى) للعلم والعلماء يجذب الانتباه إلى أهمية التعرف على خصوصية ومهام العلماء في بلداننا النامية. فهل الاشتغال بالعلم في المجتمعات النامية يتطلب من المشتغلين بالعلم مهام خاصة قد لها تكون من متطلبات الاشتغال بالعلم في البلدان المتقدمة؟ إنه موضوع هام وخرج، ليس فقط بالنسبة لمنظومات البحث العلمى في المجتمعات النامية، وإنما أيضا بالنسبة لعمليات تسيير وإدارة الإبداع الوطنى بوجه عام في هذه البلدان، وهنا قد تظهر اختلافات جوهرية في مسئوليات العلماء في «الجنوب» عنها في «الشمال»

تحدد وظائف العلم ومهام العلماء بوضوح في مجتمعات البلدان المتقدمة حيث أن البحث العلمى نشاط اجتماعى حيوى له عائد إنتاجى عال سواء في مجال تقديم معرفة جديدة أو في مجال تطوير الحياة إلى الأحسن والاستفادة من الطبيعة والتحكم فيها وكذلك في الحفاظ على

المصالح الأمنية للدولة. لكن الأمر يختلف فى كثير من البلدان النامية ومنها مصر حيث لم يتوحد العلم بعد كقوة إنتاجية مع باقى عناصر القوة (خاصة فى الإنتاج والتنمية) ولأن العالم (المشتغل بالعلم) هو العصب الرئيسى للبحث العلمى.. ولأن البحث العلمى متخلف عن دوره فى تقدم أوجه الحياة فى معظم بلدان العالم الثالث ومنها مصر فإن هناك حاجة وضرورة إلى تحديد من هو العالم.. وهل مواصفات العالم ومهامه فى بلد كمصر تختلف عنها فى بلد متقدم كالألمانيا أو أمريكا مثلاً؟

من هو العالم

تعبيرات أدبية رصينة كثيرة ظهرت فى وصف العالم وتعريفه.. منها أنه شخص ذو مقدرة عالية على عمل التجارب للتحقق من صحة فروضه العلمية.. ومنها أنه ذلك الشخص الذى لا يتلف الحقيقة مهما بلغت أزماته المعيشية ومهما بلغ ضعفه الإنسانى.

وعن سلوكيات العالم فإن المتخصصين فى شئون العلم يعددونها فيما يلى:

- أنه مستعد دائماً أن يجعل معرفته الجديدة متاحة لزملائه وفى نفس الوقت يتجنب العجلة فى إذاعة نتائج ما يقوم به من بحوث.
- أنه لا يسمح لنفسه أن يكون ضحية للولع ذهنى بأفكار مزاجية طارئة غير أصيلة وفى نفس الوقت بظل مرناً يحسن استقبال الأفكار الجديدة الواعدة ويتجنب التعصب لأفكار تقليدية.

● أنه يعمل من أجل تحقيق القناعة العلمية وليس من أجل تثبيت أو تغيير قناعات الآخرين.

● أنه لا يتمادى فى استناده للمعارف الجديدة إلا بعد أن ترقى فوق مستوى الشك والجدل، لكنه فى نفس الوقت يدافع عن أفكاره ونتائج أبحاثه مهما كانت الاعتراضات الموجهة ضده.

● أنه يبذل كل جهد ممكن لمعرفة أعمال من سبقوه ومن يعاصرونه فى مجال تخصصه، لكن مداومة القراءة والتوسع فى التعرف على أعمال الآخرين لا تصل إلى درجة تعطيله عن القيام بعمل خلاق.

● أنه يدقق بانتباه فى التفاصيل. لكنه أيضا لا يهمل العلاقة بين التفاصيل وبين «الكل» الذى تنتمى التفاصيل إليه ويجمعها فى إطاره.

● أنه يدرك واجبه الأصيل فى تدريب أجيال جديدة من العلماء لكنه لا يسمح لمهام التدريس والتدريب أن تستولى على كل طاقته على حساب مساهمته فى تقدم المعرفة.

وبعد.. فى الدول المتقدمة نجد أن التزام العالم بما أشرنا إليه من تعريف وسلوكيات يمكنه من المشاركة بفاعلية فى تقدم بلده. فهل يكفى التزام العلماء فى الدول النامية ومنها مصر بهذا التعريف وهذه السلوكيات حتى يكونوا بحق علماء قادرين على المشاركة الفعالة فى حياة بلادهم؟ أم أن الظروف فى الدول النامية تستلزم تعديلات جوهرية على تعريف العالم وعلى خصائصه وسلوكياته؟

عند الإجابة عن هذا السؤال - إذا اعتبرنا مصر أنموذجا لنا - فإن هناك موضوعين ينبغى التطرق إليهما:

أولا: الظروف العامة التي تتداخل مع (وتؤثر في) عمل ومهام العلماء في مصر.

ثانيا: الظروف الذاتية الخاصة بالعلماء في مصر.

الظروف العامة التي تتداخل مع مهام العلماء:

● يوجد المشتغلون بالعلم في مصر في ثلاث جهات رئيسية ليس هناك تنظيم للتوفيق والتكامل بينها.

(أ) الجامعات (تابعة لوزارة التعليم) وفيها ٧٥٪ من المشتغلين بالعلم.

(ب) مراكز ومعاهد بحوث (تابعة لوزارة البحث العلمي) وفيها ٧٪ من المشتغلين بالعلم.

(ج) وحدات وهيئات بحوث (تابعة للوزارات المختلفة) وفيها ١٨٪ من المشتغلين بالعلم.

● ليس هناك - بوجه عام - خطة عامة لا بخصوص توزيع المشكلات البحثية ولا بخصوص طبيعة البحوث من حيث هي بحوث أساسية من أجل زيادة الحصيلة المعرفية الأكاديمية أو بحوث أساسية موجهة لحل مشكلات معينة أو بحوث تطبيقية موجهة مباشرة لخدمة عمليات صناعية وإنتاجية محددة.

● عدم خضوع الاتفاق على البحث العلمي - رغم ضعفه - لترشيد معقول. على سبيل المثال قد نجد أكثر من نسخة من جهاز غالى الثمن

فى معهد واحد أو فى جامعة واحدة.. أو فى نفس المدينة.. وفى نفس الوقت تنقص أجهزة أخرى هامة كان من الممكن توفيرها إذا وجد ترشيد فى الحصول على الأجهزة وفى العمل عليها. نفس القصور نجده بالنسبة للدوريات العلمية والاتصال والتدريب.. وتنظيم استخدام المعلومات.. وتنظيم وإدارة المهام والمشروعات البحثية.. الخ..

● بيروقراطية عتيقة فى الأداء الوظيفى بوجه عام داخل دور ومراكز العلم والبحث.

● تواضع إحساسنا فى مصر بدور العلم والتكنولوجيا فى التقدم وفى التنمية إذ ينبغى أن تكون هناك سياسة علمية تكنولوجية واضحة ومكتوبة تتكامل مع السياسة العامة للتنمية على المدى الزمنى القريب والبعيد. كما ينبغى أن يجرى تحضير وتجهيز القرارات العليا فى الدولة استنادا على مفاهيم ودراسات علمية.

● عدم وجود نظام واضح وثابت ومعقول لتقييم أنشطة البحث العلمى.

الظروف الذاتية الخاصة بالعلماء

● نسبة عالية من المشتغلين بالعلم فى مصر هم نتاج نظام جامد للامتحانات فى مرحلة البكالوريوس وفى الدراسات العليا.. نظام يعتمد على الحفظ والاستظهار والتبعية للأستاذ أكثر مما يعتمد على تحريك العقل وحرية الفكر وتشغيل المنهج العلمى. وإلى حسد ما يعاد إنتاج العلميين فى مصر على هذا الأساس فى صورة باحثين وأساتذة

جدد. يحدث ذلك فى دائرة شبه مغلفة يصعب فى ظل الأنظمة الحالية الفكاك منها.

● غيبة المنهج العلمى وعدم الالتزام به فى التعليم والبحث أسقط عن البعض من المشتغلين بالعلم القيم العلمية الأصيلة الثابتة للعلم مثل الموضوعية والنزاهة والأمانة العلمية مما قد أثر فى النهاية على الأخلاق العلمية والعلاقات بين العلميين (ساعد على ذلك أيضا ظروف اقتصادية واجتماعية أخرى) مما أنتج ظواهر غير مستحبة فى الوسط العلمى تطفو آثارها على السطح من وقت لآخر.

● استمرار غياب سياسة علمية أسهم فى تحويل اهتمام الباحثين والعلماء من العلم كوظيفة إنسانية اجتماعية إلى اعتبارات شكلية مثل التسابق فى نشر الأبحاث من أجل الترقية.. وكذلك التسابق من أجل المشاريع أو السفر للخارج أو تبادل المنفعة المادية أساسا كأساتذة زائرين ومستشارين.. أو .. أو . كل ذلك - بالطبع - بعيدا عن أى فائدة جوهرية «تراكمية» سواء للعالم نفسه أو للمؤسسة العلمية التى ينتمى إليها.

● تلاشى خصوصيات البحث العلمى فى مراكز البحوث التابعة للوزارات والأكاديمية وذلك بفعل تبعية هذه المراكز لنظم العمل فى الجامعات.. وكذلك بفعل سيطرة الجامعات على منح الشهادات والترقى للعلماء العاملين فى هذه المراكز.

● مازالت علاقة العالم بالبحث العلمى كموضوع أو مشروع تقع إلى حد كبير تحت سيطرة العلاقات الشخصية والمجاملات أكثر منها علاقة موضوعية مع أهداف البحث أو المشروع ومع المواد المالية المتاحة.

(٦)

من هو العالم فى بلداننا النامية ؟

أوضحنا فى الفصل السابق وجهة نظرنا فى الظروف العامة والخاصة التى تؤثر على العالم وعلى ضوء تلك الظروف ، يمكن الزعم بأن البحث العلمى فى مصر فى معظمه بعيد عن وظيفته الخاصة بتقديم المعرفة أو تقديم مجالات الحياة، وأن نسبة غير قليلة من العلماء فى مصر بعيدون عن وظيفتهم تجاه العلم وتجاه الوطن.

وبذلك يبرز سؤال أساسى لا بد من طرحه ومواجهته هو: من هو العالم المصرى.. وماذا يفعل؟

أو بصياغة أخرى هل يمكن القول بأن الخصائص التى من المفروض أن يتصف بها العالم فى مصر هى نفس الخصائص التى يتصف بها العالم فى المجتمعات المتقدمة؟

الخصوصيات القائمة فى الحياة العلمية فى مصر.. وكذلك خصوصيات العلاقة بين المؤسسات العلمية من جانب والدولة والتنمية من جانب آخر تفرض على العالم المصرى (من خلال مسئوليته الاجتماعية كعالم) خصائص إضافية جديدة ومختلفة تماما عن تلك الموجودة فى البلدان المتقدمة.. فالعالم فى مصر مطلوب منه فوق أن يكون منهجيا وموضوعيا ونزيها ومبدعا وملتبزا الخ.. أن يكون أيضا «مناضلا».

وليس النضال هو أن يمسك ببندقية أو يساهم فى أعمال سياسية صرفة.. بل النضال هو فى أن يحاول أن يقوم بوظيفته من خلال «مسئوليته الاجتماعية».. وهى مسئولية مختلفة كثيرا عن مسئولية العالم فى البلدان المتقدمة.

فالعالم هنا ينبغى :

● أن يشارك فى صياغة أهداف جديدة محددة للبحث العلمى.. وهى مختلفة عن الأهداف فى فترة ماضية.. فهناك على سبيل المثال تخصصات جديدة ينبغى الاهتمام بها.. وهناك مزج جديد للخبرات الموجودة ينبغى أحداثه.

● أن يساهم فى الاستفادة العظمى من المخزون العالمى للمعرفة العلمية ومن التقدم الجديد الحادث فيه بمعنى أن يقوم العالم المصرى باستيعاب التقدم العلمى العالمى (فهمه وهضمه) ثم باختيار المناسب منه لاحتياجات مصر، وتطويع المعرفة المناسبة لتسهيل الاستفادة منها (سواء فى الإنتاج أو الخدمات).

● أن يعمل بدون كلل على استحضار العلم والتكنولوجيا إلى مجالات التأثير فى السياسة العامة للدولة.. ويتطلب هذا التوجه صبرا ومثابرة وقدرة فى الإقناع والمصارحة وضرب الأمثلة وتقديم الدراسات المناسبة.

● أن يستعين بالمنهج العلمى عند تعظيم استخدامات العلم من أجل التنمية.. إن العالم الأصيل الذى يعى ما قدمه الاعتماد المكثف على المنهج العلمى والقدرات العلمية والتقنية أثناء الأزمات (مثلا حدث

أثناء الحرب العالمية الثانية وفى عبور قناة السويس وتخطيط خط بارليف) يمكنه أيضا أن يساعد مصر فى عبور أزماتها بواسطة تعظيم استخدام الإمكانيات العلمية والتقنية المصرية.

● أن يدرك أن البحث العلمى الحقيقى المطلوب فى مصر لا يحتاج فى المقام الأول إلى النقود أو الإمكانيات البشرية أو العملية أو الشهادات.. الخ، إنما الحاجة الحقيقية هى إلى تخطيط سليم لمنظومة البحث العلمى فى مصر وكذلك إدارة فعالة لكل مستويات هذه المنظومة.

● أن يدرك أن المسئولية الاجتماعية له فى ضوء ظروف مصر تستلزم مساهمته فى «رفع كفاءة الحياة فى مصر».. وهذا بدوره يستلزم درجة عالية من المزج والتوحد فى العلم والتكنولوجيا.. فالمعرفة فى مصر يجب أن تكون من أجل حسن استخدام المعرفة العالمية (علمية وتقنية) من أجل تطوير وجه الحياة على أرض مصر.. وفى هذا الإطار من المتوقع بعد هضم واستيعاب المعرفة العالمية التوصل إلى معرفة محلية علمية وتقنية جديدة هناك حاجة مصرية إليها.

● أن يدرك حاجته وحاجة مصر إلى حسن استخدام الإمكانيات العلمية الوطنية فالمعامل والدوريات والخبرات كلها مصرية وطنية ينبغى تعظيم الفائدة منها بفتحها - بنظام - على بعضها البعض.

● أن يثق بكفاءته وبدوره التاريخى الذى لا يقل فى تقديرى عن دور «المقاتل المصرى فى حرب أكتوبر».. وليدرك العالم المصرى أنه هو الشخصية المنوط بها - تاريخيا - رفع قدرة الإنسان المصرى على

«التنمية الذاتية للوطن» وليس الاعتماد الأساسى على الديون أو على الخبرة الأجنبية.. بمعنى أنه منوط إليه الاستخدام المعرفى الخلاق للإمكانيات المصرية (بحيث تتعظم القدرة الذاتية على حل المشكلات والتنمية) وتنمية ثقة المصرى بنفسه وبمعنى وجوده وبالتزامه بقيم خلقية وسلوكية عليا.

ونلاحظ أن كل إشاراتنا السابقة تنطلق من خاصية رئيسية هى «النضال» وهى خاصية ربما ليست مطلوبة على الإطلاق عند علماء البلدان المتقدمة..

مما سبق نستنتج أن هناك حاجة إلى إحداث توجه «علمى» «نضالى» «جماعى» من العلماء المصريين بشأن مسئوليتهم الاجتماعية تجاه التنمية.. وهو أمر جدير بأن يكون موضوعا للنقاش وتبادل وجهات النظر والاقتراحات حتى يحدث التوجه الجماعى للعلماء المصريين على أحسن وجه ممكن.

(٧)

الثقافة العلمية من منظور منظومى

المنظور المنظومى للأشياء يكفل إمكانية التعرف ليس فقط على المدخلات والمخرجات الخاصة بهذه الأشياء، وإنما أيضا على حركيتها الداخلية. إن تطبيق المنظور المنظومى على «الثقافة العلمية» يكشف لنا أهميتها الحركية كمفهوم وكممارسة ويكشف عن التقاطعات والعلاقات مع ثقافات ومنظومات أخرى، منها ما يختص بـ «الانضباط»، ومنها أيضا ما يختص بـ «التقدم».

إننا ننظم أنفسنا كمجتمع ونظم الثقافة العلمية ما لم نتعامل معها من المنظور المنظومى. إن حصر التعامل مع الثقافة العلمية فى كونها شيئا أقرب لأن يكون قائما بذاته (تبسيط العلوم - المنهج العلمى - الفكر العلمى.. الخ) أمر يؤدى إلى اعتبار الثقافة العلمية جزيرة منعزلة لا تتأثر بالبيئة الخارجية من حولها ولا تؤثر فيها، وهذا محال. وأما التعامل مع الثقافة العلمية من منظور منظومى فإنه يساعد على الاقتراب الموضوعى من وضعيتها.. العوامل المؤثرة فيها.. الإيجابيات والسلبيات فى المناخ المحيط بها.. التحديات التى تواجهها.. الانعكاسات الممكنة لها على المجتمع ككل.. الخ..

المسألة إذن أكبر من مجرد أن نهتم بتعريف الثقافة العلمية وأن ندلل على أهميتها. إن المنظور المنظومي يتطلب أن نتعامل مع الثقافة العلمية باعتبارها منظومة صغرى داخل المنظومة الثقافية العامة والتي هي جزء من حياة المجتمع ككل.. جزء له أبعاده المنظومية المتداخلة أفقياً ورأسياً مع بقية المنظومات (منظومة السياسات العامة.. منظومة الإنتاج.. منظومة التعليم.. منظومة الفنون.. منظومة الاقتصاد.. منظومة الصحة.. منظومة القيم.. الخ.. الخ).

وفى الوقت نفسه فإن الثقافة العلمية كمنظومة تتضمن داخلها منظومات أصغر منها (منظومة تبسيط العلوم.. منظومة الإعلام العلمى.. منظومة النشر العلمى.. منظومة الرحلات العلمية.. منظومة القيم العلمية.. الخ.. الخ)

ولأن هدفنا الحالى ليس التناول المنظومى المتكامل للثقافة العلمية (وهو أمر يستحق تناولا خاصا)، حيث نهدف - فى إطار المناقشات الجارية - فقط إلى جذب الانتباه لأهمية التناول المنظومى للثقافة العلمية وخطورة تجنب هذا التناول، فإننا نكتفى هنا بالإشارة، وباختصار شديد، إلى «ملمح» منظومى واحد وهو أن الثقافة العلمية نتاج مباشر لعدة مدخلات من أهمها «ثقافة الانضباط»، وأنها ذاتها (أى الثقافة العلمية) مدخل إلى «ثقافة التقدم».

إن اقتراب الإنسان العادى منذ طفولته من الاعتبارات والمفاهيم التى تتضمنها الثقافة العلمية (مثل: المنهج - الشك - الموضوعية - النزاهة - الملاحظة العلمية - الفروض النظرية الخ.. الخ) يتأثر إلى حد كبير بالمسار

المجتمعى حوله. فى هذا الخصوص نلاحظ أنه كلما كان هناك انضباط
مجتمعى فى القيم المعلنة وفى الأداء، نشأ الفرد على ثقافة الانضباط،
وبازدهار ثقافة الانضباط يستطيع الفرد بدون ألم أو خسارة التمييز بين
الصحيح والخطأ فى الممارسات الحياتية (مثل: اتباع إشارات المرور،
ومتطلبات التعيين والترقى، واحترام الوقت، والتزام أساتذة الجامعات
بمواعيد المحاضرات.. الخ.. الخ)، وبالتالي تزداد قدراته على استيعاب
وتجسيم الحاجة إلى مفاهيم واعتبارات الثقافة العلمية (مثل: المنهج
السليم فى التفكير)، وتزداد قناعاته بارتباط هذه المفاهيم والاعتبارات برفقة
ورقى مجتمعه.

وهكذا، بقدر وجود وانتشار ثقافة الانضباط ينمو أدراك الحاجة إلى
الثقافة العلمية. وبمعنى آخر يمكن القول أن المنشطات والمثبطات الخاصة
بالثقافة العلمية تنشأ من خلال ما يتم تراكمه يوماً بعد يوم داخل الإنسان
العادى من أفكار وأحاسيس والتزامات بخصوص انضباطات الشارع
والتعليم والإعلام والصحة والرياضة.. الخ. وفى غيبة ثقافة الانضباط
تتضاءل الحاجة إلى الثقافة العلمية حيث على الفرد أن يبحث
«براجماتياً» عن ثقافة أخرى تؤدى إلى تسهيل أمور حياته (ثقافة
العلاقات الخاصة والسمرة والخرافة والبلطجة وشيلنى وأشيلك.. الخ..
الخ).

وفى الجانب الآخر يلاحظ أنه فى ازدهار الثقافة العلمية تنشيط
لتوجهات وآليات ثقافة التقدم والتى يمكن أن تتضمن القدرة على
اكتشاف الذات - إمكانية استيعاب الجديد المتقدم عند الآخرين والبدء

من حيث انتهى من هم أكثر تقدما - الأفضلية للمصلحة العامة وتقليل
الفاقد العام في الوقت والجهد - نبذ الفتوية والطائفية - التنوع -
استحسان التغيير - الكرامة لكل نبى في وطنه - ارتفاع القيمة المضافة
للعمل العلمى.. الخ.

وختاما نود التأكيد على أمرين هامين من الناحية المنظومية بخصوص
ما تناولناه عن الثقافة العلمية. أولا ، أن العلاقة بين الثقافة العلمية وكل
من ثقافة الانضباط وثقافة التقدم هي علاقة تبادلية التأثير. ثانيا ، أن
متطلبات التطور المجتمعى تفرض أولوية تعميق ونشر ثقافة الانضباط
والثقافة العلمية عند الأطفال وكذلك عند القيادات فى وحدات العمل.

(٨)

ما بعد كتاب د. أسامة الباز

الإبداع مشروعنا للقرن ٢١

رغم أن لكتاب «مصر في القرن ٢١: الآمال والتحديات» أهمية كبيرة بالنظر إلى موضوعه وبالنظر إلى شخصية محرره (د. أسامة الباز) وبالنظر إلى الرصيد المعرفي للمشاركين في تأليف الكتاب وبينهم أقطاب في الفكر والتخطيط والسياسة والتعليم الجامعي.. إلا أن الأهمية الحقيقية لهذا الكتاب تعود - من وجهة نظرنا - إلى ثلاث نقاط رئيسية:

- ١ - قضايا استراتيجية وردت بشكل غير مباشر في ثنايا الكتاب.
- ٢ - قضايا لم يتطرق إليها الكتاب بينما يدفع عنوان الكتاب لضرورة معالجتها.
- ٣ - مخرجات للكتاب في حاجة للاستكمال.

وفيما يلي سنعرض لهذه النقاط في إيجاز.

أولاً: ست قضايا هامة جداً وردت في ثنايا الكتاب - بشكل غير مباشر في الأغلب - ونعتقد أنها ذوات وزن وخرج استراتيجيين بحيث أن درجة النجاح في إدارة كل منها وعلاقاته ببقية القضايا تنعكس مباشرة على قدرة ومستقبل مصر في القرن القادم.

هذه القضايا الاستراتيجية فى حاجة إلى معالجات سياسية من الضرورى أن تكون طويلة المدى وأن تركز على مناهج وآليات البحث العلمى.. ويمكن الإشارة إلى هذه القضايا كما يلى:

١ - خصوصية الموارد البشرية فى مصر:

تتصف الموارد البشرية فى مصر بخصوصيات هامة من أمثلتها:

- تركز نسبة كبيرة من السكان فى فئة صغار السن حيث يبلغ من تقل أعمارهم عن ١٥ عامًا حوالى ٤٠٪ من السكان، ومن تقل أعمارهم عن ٣٠ عامًا حوالى ٦٧٪ من السكان.

- ارتفاع معدل الأمية عند النساء إلى حوالى ضعف المعدل عند الرجال.

- عظم المعاناة النفسية والجسدية التى تعيشها المرأة المصرية من خلال محاولتها التوفيق والتوازن بين أدوارها المتعددة خارج وداخل البيت.

- هبوط متوسط دخل الفرد فى مصر عنه فى معظم الدول العربية.

- وجود قوة ضاربة من المتعلمين (مليون من الجامعيين وأكثر من مليونين من الفنيين والإدارة المتوسطة).

ومن الواضح أن كل هذه الخصوصيات تحتاج إلى انتباه سياسى شديد وإلى معالجات استراتيجية خاصة جدًا.

٢ - ضعف الأداء الإدارى والقيادى فى المؤسسات العامة والخاصة:

ويربط الكتاب بين هذا الضعف من جهة وسلبات أخرى مثل التسبب فى معالجة المشكلات وهدر الأموال وتعطيل المصالح فضلاً عن الانحرافات المالية والإدارية من جهة أخرى (وهى أمور أقرّ بها وبسطوتها د. عاطف عبید وزير التنمية الإدارية فى أهرام ١٩٩٤/٩/٩). ويعزى هذا الضعف إلى أسباب منها - كما جاء فى الكتاب - «اتباع الدولة لسياسة عامة توازن بدقة بين السلبات والإيجابيات بتحيز واضح لاعتبارات الأمن والاستقرار».

والسؤال الهام هنا إلى أى حد تركز مثل هذه السياسة العامة على أسس علمية؟، وهل هذا هو الاختيار الوحيد رغم الإمكانيات البشرية العظيمة الكامنة فى مصر والتي تجعل من أبنائها (بدءاً من كبار الأساتذة والعلماء والمهندسين وحتى صغار العمال والفلاحين) وقوداً للتنمية فى بلدان أخرى كثيرة؟!!

٣ - الديمقراطية؛ وضعيتها ومستقبلها:

لقد عرض الكتاب لكثير من الخصوصيات السلبية والإيجابية بشأن رأى الشعبى العام وتقاليد وتطورات العمل السياسى الوطنى وقوة المجتمع المدنى ومفهوم الشرعية الناقصة، وطرح الكتاب السؤال القضية (أو المعضلة) بإيجاز وبلاغة شديدين، والسؤال هو «هل يسمح النظام الديمقراطى بأن تستخدم الديمقراطية وإجراءاتها لتقويض هذا النظام من أساسه؟».

وفى تقديرنا يعتبر إبراز هذا السؤال على السطح بشأن التأمل الفكرى لمسيرة مصر إلى القرن الواحد والعشرين أمراً حميداً.. وفى تقديرنا أيضاً أن مصر بثقلها التاريخى وعمقها الحضارى تختلف بخصوص محاذير الديمقراطية عن النماذج الحرجة الموجودة فى دول العالم الثالث حيث نعتقد أن مشكلات الديمقراطية فى مصر تتجه لأن تتمركز ليس حول القوى السياسية أو النزعات الأيديولوجية ولكن حول ما يمكن تسميته «الكفاءة النسبية للديمقراطية بين أفراد المجتمع».. إذ رغم إتاحة الديمقراطية فإن اختلاف الأوزان النسبية للأفراد والجماعات يؤثر فى كفاءة ومخرجات القدر المتاح لهم من الديمقراطية.. فيمكن مثلاً أن ينال فرد واحد من ممارسة الديمقراطية ما يعجز فى المقابل أن يناله ألف فرد آخرين نتيجة للاختلاف فى الوزن النسبى لهذا الشخص الواحد عن الوزن النسبى للألف مجتمعين.. ما هى العوامل المؤثرة فى اختلاف الكفاءة النسبية للديمقراطية بين الأفراد والجماعات فى مصر؟.. ما هى الآثار والانعكاسات الإيجابية والسلبية لهذه الاختلافات؟.. وكيف يمكن (أو كيف يجب) ترشيد هذه المسألة من منظور تحديات وآمال مصر فى القرن الواحد والعشرين؟.

٤ - الإعلام المصرى كدور وقضية:

ورغم أن الكتاب لم يفرد للإعلام تناولاً خاصاً إلا أن من يقرأ الكتاب بذهن نشط يستكشف مواجهة بين دور «الإعلام كجهاز لضخ المديح والإعجاب» ودوره فى «مساعدة أصحاب القرار على إدراك حقيقة

المشاكل القائمة والمسارات والحلول الممكنة»، وتقبلور المسألة أكثر إذا ما وصل التساؤل بخصوص الإعلام إلى دوره وقدرته بشأن مساعدة الرأي العام الشعبى على الاستيعاب والفهم والتعامل مع أنماط الصراعات الراهنة فى المجتمع المصرى - كما عرضها الكتاب - وهى الصراع الثقافى (بين أنصار فصل الدين عن الدولة وأنصار تيار الإسلام السياسى)، والصراع السياسى (بين أنصار سيطرة الدولة وأنصار التعددية الديمقراطية)، والصراع الاقتصادى (مع وضد حرية السوق). إن علاقة الإعلام بهذه الصراعات علاقة مباشرة فما هو التوصيف الإيجابى الممكن لهذه العلاقة؟.. وما هو حال الممارسة القائمة؟..

هـ - تنبؤات هامة :

يحتوى الكتاب فى طياته عددًا من التوقعات التى طرحت بشكل مباشر وتشكل فى تقديرنا موضوعات جديدة بالبحث، وذلك مثل:

- «توقع حركات احتجاجية متعددة يقوم بها الشباب نتيجة شعوره بجمود الأجيال القديمة وتشبثها بالسلطة»..
 - «تقادم مهارات الإنسان مع الزمن واحتمال أن يغير الإنسان عمله أكثر من خمس مرات فى خلال عمره».. الخ.
- إن أهمية هذه التوقعات تعود إلى مفهوم «التغيير كأداة استقرار» فى هذا العالم، أكثر مما تعود إلى التوقعات فى حد ذاتها.

٦ - مصر «النموذج»:

وإذا كان الكتاب قد أشار إلى أن العرب يتطلعون إلى مصر القوية عسكرياً واقتصادياً وثقافياً، وأن قيادة مصر تبدو في قدرتها على «بناء النموذج» الذي يستقطب سواه؛ فإن النموذج الجدير بأن تتطلع مصر إلى بنائه (طبقاً لمعايير تاريخية ومتطلبات موضوعية) يرتبط ليس فقط بالعرب وإنما أيضاً بالعمق الأفريقي وبدول الجوار. وفي تقديرنا هناك «لحظة تاريخية» تنتظرها مصر ويجب أن «تسعى» إليها وهي بزوغ مشروع حضارى خلاق خاص بها - أشار إليه الكتاب - ومرتبط بثقلها كنموذج إقليمي تاريخى. وربما تمثل هذه اللحظة التاريخية الربط الموضوعى والطبيعى بين مصر والكوكبية.

ثانياً: قضايا لم يتطرق إليها الكتاب:

ولأن الكتاب هام جداً فإن التفاعل الإيجابى معه يكشف الحاجة إلى ضرورة تناول قضايا هامة أخرى كنا نأمل أن يعالجها الكتاب نسرد بعضها فيما يلى:

١ - دور الدولة ومدى أهمية الأداء الحكومى

فى استكشاف التحديات والتعامل معها وفى تنظيم الأفعال الخاصة بالآمال وهل تقتضى ظروف مصر خصوصية ما فى هذا الصدد تعيز مسارها فى إجراءات وتفاعلات العولة؟ وإذا كان لنا من ملاحظات أولية هنا فإن التراث التاريخى الوطنى الطويل لمصر عنصر يجب استيعابه واستغلاله بكفاءة فتكون الوطنية المصرية عامل قوة فى تفاعل مصر مع العولة بحيث

ننتبه إلى أن «الوطنى» فى حالة مصر بالذات يتوافق ولا يتناقض مع «العالمى» وأن هناك حاجة إلى حركية فكرية وطنية جديدة (العربى - ١٣ مارس ١٩٩٥) (أنظر الفصل العاشر فى هذا الكتاب).

٢ - القيم والمعايير والمؤشرات:

فى عصر المعلومات والتحولات الكيفية والمؤشرات الكمية تكون هناك ضرورة لتناول كیفى وكمى خاص بالقيم والمعايير والمؤشرات الحياتية كما يأملها المصريون أن تكون فى القرن الحادى والعشرين، وهذا أمر لم يتطرق إليه الكتاب.. فعلى سبيل المثال ما هو المستوى المأمول لمتوسط دخل الفرد فى مصر عام ٢٠٢٠؟ هل يمكن تحديد هدف قومى فى هذا الخصوص؟ وهل سنختار له أن يطاول نظيره فى سويسرا (مثلاً) كما فعلت سنغافورة من قبل؟.. وهل؟.. وهل؟.. وباختصار هل من معايير متطورة محددة - كمًا وكيفًا - يجب أن يطمح إليها المصريون فى مدى زمنى منظور؟

٣ - الطريق إلى التقدم التكنولوجى المصرى:

لأن التكنولوجيا هى الآلية الرئيسية للتقدم، ولأن التطور التكنولوجى يتسارع بعجلة متزايدة، ولأن آليات العولمة تقود إلى تهميش غير القادرين تكنولوجيا فإنه من الخطورة الإبطاء فى اعتبار «التقدم الأسى» exponential growth هو المنهاج الضرورى للتواصل مع المستقبل (راجع دراستنا بعنوان التقدم الأسى فى كتاب الثورة التكنولوجية الطريق إلى مصر القرن ٢١ - تحرير د. محمد السيد سعيد،

وكذلك «التقدم الاسى» فى سلسلة كراسات مستقبلية – المكتبة الأكاديمية – (١٩٩٨). ويبقى فى هذا الخصوص أن التقدم الأسى المصرى فى مجال التكنولوجيا مسألة مصيرية تستحق الانتباه والإسراع إلى معالجات خاصة. ثالثًا: مخرجات فى حاجة للاستكمال (أو آليات للوصل بين الفكر والممارسة):

يكمن سر التقدم فى أى مجال فى العلاقة التبادلية بين الفكر النظرى والممارسة فكلاهما يقوى الآخر ويطوره.. وبدون هذا الوصل ثنائى الاتجاه بين الفكر والممارسة يضعف كل منهما ويصل إلى طريق مسدود، وخلاصة ما نود طرحه فى هذا الشأن بخصوص كتاب «مصر فى القرن ٢١» أن هناك حاجة إلى أمرين رئيسيين كمخرجات لهذا الكتاب.

الأمر الأول هو الانتباه إلى أن مناهج اكتشاف التحديات والتغلب عليها وتحقيق الآمال فى القرن ٢١ لا يمكن أن تركز على الطرق العادية الجارية فى الفهم والعمل والتقييم فهناك حاجة أساسية وتاريخية إلى اللجوء إلى طرق غير عادية تقوم على فكر غير عادى وممارسات غير عادية (ولنقتد بأصالة وعمق اجتهادات وممارسات حرب الاستنزاف وحرب أكتوبر ١٩٧٣)، ولنتذكر دائمًا أن الزمن القادم زمن غير عادى (وذلك بحكم تسارع تطورات العلم والتكنولوجيا وعجلة انعكاساتها الاقتصادية والسياسية).

وأما الأمر الثانى فهو أن أهمية الكتاب المذكور تبلغ الحد الذى ينبغى معه أن تهتم دور التعليم ووسائل الإعلام والاتحادات والنقابات..

الخ.. الخ بمناقشته والاهتمام بالقضايا التي طرحها والتي لم يطرحها
بخصوص كفاءة مصر في القرن ٢١ بحيث يؤدي ذلك إلى:

(أ) رفع إمكانيات الحس الوطني national sense في معالجة
التحديات والآمال.

(ب) التوصل إلى رأى عام مستفير من أجل «برمجة» مواجهة
التحديات وتحقيق الآمال.

(ج) التمهيد لمشروع قومي يكون هو (أو يرتكز على) تحريك الإبداع
المجتمعي المصري.

وختامًا، كل التقدير لمحرر الكتاب (د. أسامة الباز) ولؤلفي فصوله
(الأساتذة والدكاترة إبراهيم حلمي - السيد يس - على الدين هلال -
وليم قلادة - مصطفى الفقى - عبد الرازق عبد الفتاح - محمد غلاب
حسن حنفى - أحمد فخر - مديحة الصفتى - أشرف غريال - محمود
توفيق) وللناشر (الأهرام).

(٩)

طريق إلى مصر الأفضل

رغم أن البحث عن الأفضل هدف إنساني عام يستمر ويتواصل على الدوام .. إلا أن سؤال البحث عن الأفضل بالنسبة لمصر يتعدى ذلك التناول التقليدي ويمثل في حد ذاته مشكلة استراتيجية معيوية بالنسبة لمصر والمصريين .

لماذا رقم ١١٢ ؟

والأسباب كثيرة .. منها :

١ - أن مصر جديرة بأن تكون أفضل كثيرا جدا عما هي عليه .. ليس فقط لمكانتها التاريخية والحضارية ، وإنما ببساطة جدا لأن دولا أخرى أقل منها حظا في (المعطيات) تقدمت وصارت نمورا .

٢ - أن الأفضلية معناها التطور النوعي .. والمتنبهين في العالم كله وفي بعض دول الجوار يعرفون أن التطور النوعي يعتبر تقدما رأسيا ، وأنه يحدث فقط بضمان استيفاء التقدم الأفقي لاحتياجاته .. ويعرفون أيضا أن الذي ستيخلف عن التطور النوعي في القرن الحادي والعشرين (التسارع العلمي والصراع التكنولوجي) سيفقد امكانية الاستمرار . ونحن في مصر - وللأسف - ندرك بعض الأهمية للتقدم الأفقي فقط كردود

أفعال للكوارث مثل التعليم وتنمية الصعيد (فى مقابل الإرهاب) ،
ومثل أهمية التخطيط العمرانى (فى مقابل السيول) .. الخ . لكننا عمليا
لا ندرك التقدم الرأسى ، لا ضرورته .. ولا الطريق المستقيم إليه .. وإلا ،
فمن يستطيع (شخص أو جهة) أن يحدثنا بطريقة كمية - مثلا - عن
تطور المحتوى التكنولوجى للصناعة المصرية منذ عشرين عاما .. مرورا
بالحاضر .. ووصولا إلى ما سيكون بعد عشرة أعوام. ذلك إذا كنا نعيش
من خلال استراتيجيات وخطط حية .. نفس السؤال يمكن توجيهه
بالنسبة لمجالات أخرى .

٣ - أنه بالرغم من بعض الإنجازات هنا أو هناك (فى أمور اقتصادية
أو فى التعليم أو فى بعض الخدمات مثل التليفونات والصرف الصحى ..
الخ) : إلا أن المستوى النسبى لقدر وسرعة تحقيق هذه الإنجازات
وتكلفتها بالمقارنة بالإمكانات الكامنة وبسرعة التقدم من حولنا ، كل ذلك
يجعل من القناعة بالأداء العام فى مصر خطر مائل على حياتنا ومستقبلنا
وتأخر كبير فى الإدراك ، فترتيب مصر فى التنمية البشرية يأتى رقم
١١٢ على مستوى العالم .. بينما تأتى إسرائيل رقم ١٩ وإيران رقم ٧٣ ،
بل إن مصر تأتى بعد ١٤ دولة عربية ولا تسبق من العرب غير ست دول
هى جزر القمر وموريتانيا وجيبوتى والصومال واليمن والسودان . وطالما
نعيش محاولة إرساء السلام فى المنطقة تجدر بنا الإشارة إلى تقارير
اقتصادية سويسرية تتوقع أن يكون لإسرائيل فى المستقبل المرتبة الثالثة
على مستوى العالم بالنسبة لمعامل القدرة التنافسية بعد كوريا والصين

وقبل اليابان وأمريكا وألمانيا وغيرهم .. ، ولنتذكر إذن أن السلام يحتاج لتقدم اقتصادى تقنى تنافسى رادع .

٤ - وأما السبب الرابع فإنه يكمن فى حقيقة مزعجة جدا وهى أنه بالرغم من أن أبناء مصر فى كل مكان فى العالم يساهمون فى جعله أفضل جدا عما هو عليه ويفعلون ما كانوا يتمنون فعله لبلدهم مصر ، إلا أن إمكانيات المصريين على أرض مصر لا تستغل الاستغلال المناسب .. ، فإلى متى يستمر هدر وتغريب واحباط وسوء (أو عدم) استغلال الامكانيات البشرية العظيمة لأبناء مصر ؟

ملامح التقاعس

وبالإضافة لبعض الملامح والآليات المتضمنة فى الأسباب السابق ذكرها ، فإننى أود جذب الانتباه لبعض الملامح والسلبيات الأخرى :

١ - الأحزاب السياسية وعلى رأسها حزب الأغلبية ، هل يشغل بالها (مثلا) قضية مثل استراتيجيات العلم والتكنولوجيا أو قدرات البحوث والتطوير على أرض مصر ، وهل حدث مثلا إجراء مجسم وفعال فى مثل هذه القضايا داخل البرلمان المصرى (مجلس الشعب) ؟ . للعلم جميع الأحزاب والبرلمانات فى الدول المتقدمة أو التى تسعى للتقدم لديها استراتيجيات وخطط ومتابعات متواصلة بشأن مثل هذه المجالات .

٢ - القضايا العالمية ذات الأهمية الاستراتيجية المصرية على التنمية أو الأمن القومى فى مصر (مثل الجات) ، لماذا تظل معالجاتها فى نطاق حجرات بيروقراطية حكومية ضيقة ولا تتحول إلى قضايا قومية أو قضايا

رأى عام إلا فى وقت متأخر جداً (وأحيانا بعد فوات الأوان) ! .. ففى حالة الجات - على سبيل المثال - بدأت المسيرة العالمية فى الأربعينات ، وكانت تتشكل مساراتها علنا فى دورات متتالية حتى وصلت فى النهاية إلى دورة أورجواى . ولم نتنبه نحن أثناء ذلك أن العالم (ودورة أورجواى شاهد) يتحول إلى استراتيجيات «التقدم الصناعى النوعى والتصدير» وليس التقدم الأفقى وسد الاحتياجات المحلية ..

٣ - بينما نلاحظ أن اهتماما وجهدا كبيرين للعديد من الوزراء وكبار المسؤولين موجه للأعمال ذات الصلة الإعلامية مثل افتتاح الندوات والمؤتمرات والمقابلات التليفزيونية فإن الاهتمام متدن بالأمور الأهم والأكثر قيمة وخاصة الفكر الاستراتيجى لهؤلاء المتخصصين فى مجالات تخصصاتهم وكذلك الاهتمام بقضايا (الأطراف) الجغرافية والاجتماعية فى مصر (نقصد بالأطراف أعماق الريف والصعيد .. وكذلك الطبقات المهمشة بالنسبة للاحتياجات الأساسية كالصحة والطعام والسكن والتعليم .. والاستحمام ، حيث لا يفوتنا الإشارة بدون حرج إلى ما امتلأت به الشوارع مؤخرا بما يمكن تسميته (الإنسان الضال) .

٤ - وأما عن المجاملات والمظهرية وسوء استخدام العلاقات الشخصية ، فلقد تفشت هذه السلوكيات وتداخلت مع الإدارة واختيار القيادات واتخاذ القرارات وأدت إلى الانعكاسات السلبية التالية :

(أ) انقلاب هرم القيادات التنفيذية فى مصر بحيث يمكن الإشارة إلى ظاهرة وهى أن العديد من القيادات التنفيذية ليسوا هم الأكفأ والأجدر بالقيادة .

(ب) اجهاض أو تشويه النماذج الوطنية المشرفة (أفرادا ومؤسسات) .
(ج) حجب الحقيقة أو بعضها عن القيادة السياسية من ناحية ،
وعن الشارع المصرى من ناحية أخرى .
والسؤال أليس من الطبيعى أن تقهر هذه السلبيات إمكانية عظيمة بأن
تكون مصر أفضل ؟

طريق التحول

من الضرورى عند محاولة الإجابة عن هذا السؤال إدراك ما يلى :
(أ) أن لا فرد بشخصه مهما بلغت عبقريته يستطيع وحده رسم هذا
الطريق .

(ب) أن هذا التحول ينبغى أن يكون منظوميا .. بمعنى أنه ليس
مجرد خطة على ورق أو دفعة عاطفية ، وإنما (منظومة) مجسدة لها
أهداف ومستويات وآليات وفاعليات .. الخ .

(ج) وأن هذه المنظومة لن تكون فعالة دون أن تكون واضحة وعادلة ،
فقد ثبت فى داخل مصر وفى كل مكان من العالم إن الإنسان المصرى -
كفرد أو فريق - يكون عبقرى الأداء إذا كان جزءا من منظومة واضحة
وعادلة .

وهكذا ، فإن جملة ما نستطيع طرحه هنا هو فقط توجهات تساهم
(مع توجهات آخرين) فى اكتشاف الطريق إلى (كيف تكون مصر أفضل
جدا ؟) .

التوجه الأول : تكوين رأى عام وطنى ضاغط ضد الفساد ، وذلك عن طريق متابعة الفساد وكشفه ودعم القيم الوطنية والأخلاقية الأصيلة ، وكذلك دعم الجهود والنماذج المناهضة للفساد على كل المستويات . والأمر يحتاج فى تقديرى إلى (ترابط) بين الوطنيين المستنيرين فى مقابل (قواطع) القلة من المنافقين وذوى الفاعلية الكبيرة بسبب مناصبهم وحمية ترابطات المصالح الفردية (راجع - التعامل المنهجى مع ظاهرة الفساد - الأهرام ٩٤/١١/١١) وربما يبدأ هذا الترابط من خلال جهود وأنشطة للأحزاب والجمعيات الأهلية وصالونات الفكر . وفى ظنى أن نشأة جمعيات أهلية لمحاربة الفساد ليس بأمر غريب ، بل نحن فى مصر فى أشد ما نكون حاجة إلى مؤتمر وطنى (علمى) عن محاربة الفساد (ملحوظة : صار لمحاربة الفساد مؤتمرات دولية) .

التوجه الثانى : بناء تراكم معلوماتى فكرى عن كل الآراء التى ظهرت وتظهر فى شكل مقالات رأى أو دراسات وتقارير خبراء أو توصيات مؤتمرات بشأن الإصلاح والبناء وحل المشكلات فى مصر .. وهناك حاجة فى هذا الخصوص للتعاون بين مؤسسات مثل جهاز التعبئة والإحصاء وجهاز دعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء وكذلك مراكز البحوث الاستراتيجية .

التوجه الثالث : الحاجة إلى الاستفادة المنظمة ببصيرة خلاصة مصر من جهابذة الفكر والعلم وذلك عن طريق إقامة تنظيم أمثل لاستيعاب التفاعل الجماعى الممكن لرؤاهم وأفكارهم وآرائهم وقدراتهم بشأن (تحدى) تحول مصر إلى الأفضل جدا فى السباق العالمى للتقدم . ولقد اقترحت

طريقة للاستفادة المنظمة بإمكانات العلماء والمفكرين(طريقة ٥ × ٥ × ٥) ،
(أنظر الفصل التالى).

وتتلخص الطريقة فى تشكيل منظومى من حوالى ١٥٠ عالما ومفكرا
مصريا يعملون جماعيا فى أطر علمية معرفية محددة بهدف تقديم
استراتيجية علمية لتطوير مصر تكون بمثابة العون والوعاء الاستشارى
لرئيس الجمهورية فى (معركة) التوصل إلى القدرة القذة على صنع مصر
كمنز كبير ومنافس قوى دوليا وإقليميا .

وختاما ، أعتقد أن العتب الحقيقى يكون دائما على الأكبر
والأعرف .. والأكبر مؤسسيا (فى تقديرى) هو رئيس الجمهورية ،
والأعرف هم جهابذة الفكر والعلم ، وفيهما (الرئيس وجهابذة الفكر
والعلم) أمل كبير ، وإليهما وإلى كل مصرى تسواق لأن تكون مصر
أفضل جدا نتوجه بالأمل .

(١٠)

نحو حركية فكرية وطنية جديدة

يُعد الأستاذ محمد حسنين هيكل ككاتب وصحفي مصري شخصية ظاهرة متميزة على المستويات المحلية والعربية والعالمية ، وهو بين الحين والآخر يطرح بعض الرؤى التي تجذب الانتباه العام في مجالات القضايا الوطنية والإقليمية ، وفي عام ١٩٩٤ على وجه الخصوص (وربما لأنه العام الخاص بمتغيرات دولية عولمية قاسية على رأسها توقيع اتفاقيات التجارة العالمية «الجات») صدر عن الأستاذ هيكل أربع وثائق رأى بخصوص مصر والأوضاع المحيطة بها إقليميا ودوليا ، تبعتها وثيقة خامسة في يناير ١٩٩٥ . لقد أطلقنا على هذه الكتابات (أو الوثائق) الخمس ظاهرة هيكل ٩٥ ، وعقبنا عليها برؤية نشرت عام ١٩٩٥ تحت عنوان «نحو حركية فكرية وطنية» ، وقد تضمنت هذه الرؤية اقتراح محدد لكيفية الاستفادة القصوى من كبار نخبة المفكرين والعلماء وأصحاب الرأي في إطار التواصل العميق مع إمكانيات وطموحات الوطن والمواطنين ، وذلك تحت الرعاية المباشرة لرئيس الجمهورية . وفيما يلي هذه الرؤية أو هذا الرأي .

من الضروري الانتباه إلى أن محاضرة الأستاذ هيكل عن (الأحوال في بر مصر) - يناير ٩٥ - تمثل الوثيقة الخامسة على مدى الشهور العشرة

بخصوص نفس الموضوع (مصر والأوضاع المحيطة بها اقليميا ودوليا) وقد كانت الوثائق الأربع الأولى كالتالى :

١ - أقباط مصر ليسوا أقلية وإنما جزء من الكتلة الإنسانية الحضارية للشعب المصرى (الأهرام ٩٤/٥/٢٢).

٢ - حوار كتبه الأستاذ محمود المراغى (العربى ٩٤/٧/٢٥).

٣ - نص محاضرة فى افتتاح مؤتمر الإدارة العليا فى الإسكندرية (الأهرام ٩٤/١٠/٢٩).

٤ - حوار فى تليفزيون لبنانى (العربى ٩٤/١٢/١٢).

مفترق طرق

وتمثل الرؤى المطروحة فى الوثائق الخمس ما يمكن أن نطلق عليه (ظاهرة هيكل ٩٥) حيث يطرح فى نهايتها أهمية خاصة بعام ١٩٩٥ كمفترق طرق فى العمل الوطنى . والحقيقة أن ظاهرة هيكل ٩٥ ملحة وحادة وتستحق التفاعل المنهجى معها وهو أمر يضيق حيز المقال الحالى عن تناوله ، لكننا هنا سنكتفى فقط بعنوانة الخصائص والملامح والتوجهات الرئيسية التى تميزت بها رؤى الأستاذ هيكل من خلال الوثائق الخمس وبعدها نعرض لما نتصوره اقتراحا مكملًا لرؤى الأستاذ هيكل فى إطار العمل الوطنى الممكن .

أولا : الخصائص والملامح والتوجهات الرئيسية لظاهرة هيكل ٩٥ :

لقد تميزت هذه الظاهرة بالخصائص التالية :

١ - الموقف الأيديولوجى الواضح والبسيط .

٢ - الكشف عن عيوب وتناقضات رئيسية فى الأوضاع على المستويات المصرية والعربية والدولية .

٣ - الالتزام بالتعامل المنهجى المؤسس على أبعاد علمية فى فهم التناقضات والقضايا (مثل السلام الاجتماعى - ظاهرة الإرهاب - مراكز القوى - متطلبات إدارة السياسة) .

٤ - القدرة على رؤية الجزء المملوء من الكيوب (ونعنى بذلك الإمكانيات والتوجهات التى تصنع الأمل وتدفع إلى العمل) .

٥ - القدرة على طرح مسار بديل .

٦ - تقديم تعبيرات ذات مدلولات فكرية قاسية الجمال والمعنى (مثل قوله حتى لا يكون التعاقب فى رئاسة الجمهورية بين رجل واحد ورجل واحد آخر يختاره هذا الرجل الواحد) وقوله (أى محاولة للسباق مع الأيام لابد أن تبدأ من تغيير واسع فى قيادة السلطة التنفيذية) .

ثانيا : الانعكاسات الممكنة والتوجهات المكملة للعمل الوطنى :

فى هذا الخصوص أود جذب الانتباه إلى ما يلى :

١ - أن (ظاهرة هيكل ٩٥) تمثل تجسيدا ملتزما لتوجه عام فى شعور الناس وفكر المثقفين .

٢ - أنها قد جاءت - إلى حد ما - فى الوقت المناسب حيث مصر على أبواب (بل بدأت تعيش) تحديات إقليمية ودولية تستلزم تفعيل أمثل لإمكانيات العمل الوطنى بحيث ترتفع كفاءته إلى أعلى حد ممكن .

٣ - أن قول هيكل (الرئيس هو الرئيس) يعكس ليس فقط شفافية وبصيرة وحكمة وإنما أيضا الأهمية التاريخية للدور الملقى من الشعب ومثقفيه على عاتق الرئيس مبارك .

٤ - أنه من الخطأ تصور أن التفاعل المنهجي مع «ظاهرة هيكل ٩٥» يكون مجرد مزيد من المقالات والحوارات ، فالمقالات والحوارات موجودة من قبل ولن تتوقف أبدا ، لكن الجديد في هذه الظاهرة هو أنها تشير إلى إلى الأزمة باعتبارها مرحلة واجبة الانتهاء ، وأنها تلقى الضوء على توقيت وآليات الخروج من الأزمة بل وتبحث في توزيع الأدوار والواجبات .. وفي تقديرى أن هذه الظاهرة تضع المفكرين أمام مسئولية الانتقال من الفكر المجرد سواء هو معاناة أو رؤية أو رفاهية ذهنية إلى ما يمكن تسميته (حركية الفكر) .

وحركية الفكر تعنى العلاقة المتبادلة بين مدخلاته ومخرجاته.. بين أسبابه ونتائجه.. بين حجمه وفاعليته ، فبدون علاقة حية بين هذه الثنائيات يظل الفكر فى إطار وصفى أو تجريدى أو تنفيسى وبالتالي يكون علميا مجرد ترف أو جلد للذات أو فى أحسن الأحوال يزيد من الاستيعاب الأكاديمى لأمر ما . وأما الإلتزام بحركية الفكر فإنه يضع المفكرين أمام مسئولية أخلاقية واقتصادية كبيرة . يتمثل الجانب الأخلاقى من المسئولية فى الرسالة والجدوى التى يحملها ويحققها فكرهم ، بينما يتمثل الجانب الاقتصادى فى كفاءة العمليات التفكيرية بحيث يكون الفكر منتجا (بكسر التاء) وليس مجرد استعمال للطاقات الذهنية .

تضامن فكرى

والحقيقة أن الرسالة الموجزة لظاهرة هيكل ٩٥ يمكن تمثيلها فى العبارة التالية : (نحن المصريين نعيش فترة حرجية من تاريخنا فالبحر وراءنا والعدو أمامنا ، والبحر هو تخلف الأداء العام وأما العدو فهو التحديات والمتغيرات الإقليمية والدولية إضافة إلى التناقضات المحلية). هناك إذن حاجة لطفرة فى العمل الوطنى .. طفرة تتلاءم مع التحديات والمتغيرات .. طفرة نوعية تحول الأمة إلى (نم) عل غرار ما حدث لليابان وللنمور الآسيوية وغيرها .. وإذا كان هذا التحول «فعلا» فإن الشعور به واستكشافه ووضع أبعاده وتنفيذه ومتابعته يلزمه «فكر» ..

نحن إذن فى حاجة إلى (حركة فكرية جديدة) تتمثل فى تضامن فكرى وعملى بين كبار المفكرين والمثقفين والخبراء يكون بمثابة (حركة فكرية وطنية) تعلقو على مجرد الاهتمام والرؤى الفردية والجزئيات الأيديولوجية وتمثل التواصل والتجانس الممكن بين أعضائها على اختلاف انتماءاتهم الفكرية وتنوع تخصصاتهم ، وذلك بهدف تحقيق «أمثل تفعيل ممكن» يهدف إلى تقدم مصر وتغلبها على مشكلاتها .

والمطلوب من هذه الحركة الفكرية ليس الاحتجاج وليس المقالات والمحاضرات والندوات وليس إصدار بيانات ..

المطلوب فى تقديرى هو الاجتماع بالأسلوب العلمى على استيعاب ، ورؤية جماعيين بشأن :

(أ) تناقضات الواقع الوطنى .

(ب) تحديات الوضع الراهن محليا وإقليميا ودوليا .

(ج) تحديات العلم والتكنولوجيا والتجارة والسياسة على المستوى العالمى فى القرن الحادى والعشرين .

(د) الإمكانيات الكامنة والممكنة فى مصر .

(هـ) المنهج الرئيسى للعمل الوطنى (استراتيجيته وأبعاده - أهدافه - مراحله - وسائل تحقيقه وسبل مراجعة تقدمه وحل مشاكله) .

وبالإضافة للآليات والأطر والمحددات التى على أعضاء الحركة الفكرية الوطنية الاتفاق عليها بشأن حركتهم ، هناك فى تقديرى محددات أتصور أنها حرجة فى ضرورة استيعابها والأخذ بها من أجل توفير الفاعلية والأمان بشأن هذه الحركة وبشأن العمل الوطنى ككل ومنها ما يلى :

١ - استيعاب كل التيارات الفكرية الرئيسية على ساحة العمل الوطنى وذلك من خلال الأفراد كشخصيات وطنية وليس كممثلين لمؤسسات حكومية أو غير حكومية (مثل الأحزاب والجمعيات والنقابات.. الخ) وذلك حتى تتوافر لهم آلية التعامل الفكرى المباشر ولتجنب أية بيروقراطيات أو حساسيات تختص بنظم ومناخ العمل فى مؤسسات أم أو أى أطروحات مسبقة .

٢ - البدء بتحديد للسبل المقبولة لأعمال وتفاعل الفكر واستجلاب المعلومات وقبولها ووسائل تعبير الحركة الفكرية عن نفسها .

٣ - التواصل المباشر مع رئيس الجمهورية .

طريقة ٥ × ٥ × ٥

لكن كيف تتشكل هذه الحركية الفكرية الوطنية ؟.. انه سؤال إجرائي صعب ينبغي ألا ننسى عند محاولة الإجابة عليه أن الشعور المباشر بالحاجة إلى حركية فكرية وطنية جاء في إطار استعراض فكر مفكر ومفكرين .. هناك عشرات بل مئات وآلاف من المفكرين والخبراء الوطنيين المشغولين بوضع مصر ومستقبلها، فأى هؤلاء يمكن أن تبدأ به هذه الحركية الفكرية وعلى أى أساس .. ؟

في تقديرنا لابد أن تكون هناك بذرة للبداية .. ثم نترك لهذه البذرة أن تنبت إلى شجرة وفروع (فريق عمل) من المفكرين وذلك من خلال إطار يقوم على منطق ما .. أى منطق واضح يركز على حيثية محاسبة وموضوعية سيقود في النهاية إلى تشكيل أقرب إلى الأمثل لهذه الحركية الفكرية الوطنية الجديدة .

واقترأحي في هذا الصدد أن يبدأ الاختيار بـ ٤ - ٥ أشخاص من المصريين المقيمين في مصر والذين لهم أو كان لهم تميز قيادي وريادي على مستوى مؤسسى عالمي في مجالات العمل الإنساني والتقنى على ألا يكونوا حالياً في مسئولية قيادة عمل رسمى في الحكومة أو في إحدى مؤسسات الدولة .

ثم يقوم كل واحد من هؤلاء - على أسس يتفقون عليها - بترشيح أو اختيار خمسة آخرين للانضمام إليهم فيختارون بذلك حوالى ٢٠ - ٢٥ شخصية ، ويُعدها يقوم كل شخص من الأعضاء الجدد باختيار أربعة

أو خمسة آخرين .. ، وهكذا يصل العدد الكلى إلى ١٠٠ - ١٢٥ شخصا ويكون هؤلاء جميعا هم أعضاء الحركية الفكرية الوطنية المطلوب منها تحقيق ما سبق الإشارة إليه وفي الأطر التي سبق ذكرها .

وإذا كانت هناك مميزات وعيوب لأية طريقة يمكن اتباعها لتشكيل عضوية هذه الحركية الفكرية الوطنية الجديدة ، فإن الاختيار بمثل الطريقة التي أسلفنا ذكرها له المميزات التالية :

١ - الاعتماد على ركيزة من شخصيات مصرية متميزة بأداء إنساني تقني مشهود له على مستوى عالمي وليس على أساس خاص بانتماءات أيديولوجية أو مؤسسية أو فئوية ، وهو بالتالي أساس يضمن إلى حد كبير تحييد رؤى هذه الشخصيات .

٢ - وباعتبار أنهم نخبة على مستوى عالمي لهم خبرات فذة ساهموا بها في تقدم العالم وحل مشكلاته فإنهم بالتأكيد يطمحون إلى تقديم أحسن ما لديهم من أجل وطنهم وحل مشكلاته .

٣ - كما أن أعضاء النخبة الركيزة يتمتعون بالتأكد بالقدرة على النظرة الشمولية بحيث يوفر لهم ذلك إمكانية تخطي الملبسات الضيقة للجزئيات إلى الأمور الرئيسية والتي في التوصل إليها ضمان لحل تلقائي لمشكلات الجزئيات :

٤ - إن الاختيار بالطريقة الموضحة والتي يمكن أن نطلق عليها طريقة (٥ × ٥ × ٥) يضمن إلى حد كبير الأداء الديمقراطي وتجنب نشأة مراكز قوى داخل الحركية كما أن من شأنه تمثيل أغلب التيارات الفكرية .

هـ - وربما (بل من المتوقع) أن تستعين الحركية الفكرية فى عملها بمفكرين آخرين حسب الحاجة ومن خلال برنامج العمل وفى أطر محددة الهدف .

نقطة البدء

وإذا كان الأستاذ هيكل قد اقترح أن يرعى الرئيس مبارك برنامجا استثنائيا يحقق اندفاع طموح فى الإنتاج فإننى آمل أن تكون الحركية الوطنية الجديدة تحت الرعاية الفعلية والمباشرة للرئيس مبارك ، وفى تقديرى أن تحقق هذه الرعاية ما من شأنه ما يلى :

١ - تقصير - بل إلغاء - المسافة بين الرئيس والحركية الفكرية للنخبة الوطنية .

٢ - احداث تكامل وتوافق عال بين (اجرائيات) تشكيل الحركية الفكرية و (أدائها) و (فاعليتها) .

٣ - الارتقاء النوعى بالعمل الفكرى الوطنى من حيث الرسالة والجهد المبذول والآثار المترتبة عليه بما يجعله قادرا على تحقيق طفرة أو دفعة نوعية على مستوى انتصار أكتوبر العظيم .

٤ - تحقيق التوافق بين الحركية الفكرية الوطنية وأية اعتبارات استراتيجية قومية عليا .

الباب الثالث

فى نقد النخبة

تطور دور النخبة فى أى مجتمع وفى كل وقت يعد طريق رئيسى للتقدم المجتمعى العام، وهو الأمر الذى يتطلب - وباستمرار - الحوار والمتابعة النقدية لأداء هذا الدور. وإلى حد ما يتصل بهذا الخصوص حوار وطنى دعا إليه الرئيس فى بداية عام ١٩٩٤، حيث يمكن القول أن هذه الدعوة قد ساهمت - فى حد ذاتها - فى دفع الحوار الوطنى بوجه عام إلى درجات أعلا من الشفافية والتغلغل إلى كافة القضايا الوطنية دون حرج. وفى هذا الخصوص كانت لنا بعض الملاحظات بشأن الحوار الوطنى، وكذلك بعض التحليلات والرؤى بخصوص كفاءة الأداء المجتمعى العام ومسئولية النخبة تجاهه.

- ١ - الأبعاد الإحصائية للحوار الوطنى ..
- ٢ - الحوار الوطنى و«الناس اللى تحت»..
- ٣ - القهر الإدارى.. إيدز الإبداع المجتمعى..
- ٤ - الإدارة الإستراتيجية فيما بعد الأقصر..
- ٥ - ماذا بعد «اهتزاز عزم الفساد»..
- ٦ - معوقات تحولات القيمة..
- ٧ - ٤ أسس لفكر إدارى وطنى جديد..

(١)

الأبعاد الإحصائية للحوار الوطني

لكي ينجح الحوار الوطني ويتخلص تلقائيا من أية سلبيات قد تشوبه، فإنه يجب أن يكون موضوعيا ونزيها، يبتعد عن الممارسات البالية في الحوارات مثل الخطب الرنانة والآراء التصادمية.. يقوم على الآليات العلمية في طرح الآراء والتعامل معها بالاختلاف أو التعضيد أو التطوير وبدون قيام الحوار اعتمادا على الآليات العلمية فإنه لن يأتي بأحسن ما يمكن أن يأتي به مهما تكلف من وقت وجهد..

وبمعنى آخر، ينبغي الارتفاع بما يمكن أن نسميه «كفاءة الحوار الوطني» والتي تتحدد بالقيمة العملية لنتائج (مقارنة بالجهد المبذول فيه).

كيف إذن يكون الحوار علميا؟..

يكون كذلك إذا عرف الجميع أن ليس هناك رأى مطلق وأن درجة مصداقية أى رأى تتحدد بالأبعاد الإحصائية للمسألة التي يطرحها هذا الرأى، أى ما يحويه من بيانات وما يستند إليه من حقائق أو ظواهر بطريقة مجسمة سهلة واضحة..

إن طرح الآراء وتناول القضايا المختلفة من خلال أبعادها الكمية والكيفية يوفر ويضمن ما يلي:

١ - مساعدة المتحاورين على مواصلة تحاورهم على أساس مساعدة الجماهير ومتخذي القرار على التعامل الموضوعي مع الآراء المطروحة..

٢ - إكتشاف حجم المعرفة المتوافرة بشأن القضايا المختلفة وبالتالي إدراك حجم ونوعية المعارف الناقصة مما يؤدي إلى مساعدة الأمانة الفنية للحوار (والتي أرجو أن يكون تشكيلها أمرا واردا) على استدعاء المعلومات المختلفة بشأن القضايا المطروحة وجزئياتها..

٣ - زيادة كفاءة التحاور الموضوعي وتحجيم التحاور غير الموضوعي.

٤ - سهولة التصنيف الكمي والكيفي للقضايا المطروحة والربط بينها وبين جزئياتها المختلفة واكتشاف مدى اعتماد هذه القضايا على بعضها البعض وكذلك التعرف على درجات الارتباط أو التنافر بين المفاهيم والقضايا المطروحة.

٥ - سهولة التوصل إلى الأولويات والاتفاق حول ترتيبها..

٦ - تحويل القضايا المختلفة إلى أرقام أو رموز وكذلك الحال مع البدائل المطروحة لمجابهة المشكلات، وبالتالي التعامل مع موضوعات الحوار تعاملًا مجردًا يقوم على الصالح العام فقط.

٧ - سهولة وضع خريطة ذات أبعاد أفقية ورأسية لتعامل كل الجهات (رئاسة الجمهورية - الحكومة - التنظيمات السياسية والتشريعية - الجمعيات الأهلية - الإعلام - الجامعات ومركز البحوث - قطاعات العمل المختلفة.. الخ) مع المشكلات المطروحة..

٨ - التحول بالتدرّيج إلى القدرة على القياس الكمي لآراء المتحورين بل وإلى عمل استفتاءات محدودة أو موسعة بشأن بعض القضايا..

وبعد، فإن القدرة على القياس والترتيب والترقيم والربط والتوقع أثناء التحوّل الوطنى تمثل تعميقا حضاريا لأسلوب العمل السياسى فى مصر وهو أمر ضرورى يعيننا على «حسن استخدام الزمن» وقد صرنا فى مدخل القرن الحادى والعشرين..

(٢)

الحوار الوطنى و « الناس اللى تحت »

أخشى أن يظل «الخطاب» بشأن الحوار الوطنى محصورا داخل النخبة (القيادات التنفيذية وقيادات الإعلام والفكر والأحزاب والجامعات والنقابات.. الخ) مما يكرس الشعور العام باحتكار مفاتيح العمل الوطنى الرسمى (بمعنى المعلن والموثق والمؤثر) بواسطة «الناس اللى فوق» من قيادات العمل التنفيذى والعمل العام، ذلك فى الوقت الذى تدرك فيه النخبة نفسها - بلا شك - استحالة الحوار الهابط بكامله من فوق أو غير المبالي بالديناميكية الكامنة فى «الناس اللى تحت» والتي إن لم تؤخذ فى الاعتبار فإن الحوار يكون قد شرد عن «البنية الأساسية» اللازمة له وهى «المواطن المصرى .. عقله وإمكاناته ومصالحه وإرادته» وبالتالي يظل الحوار الوطنى من الناحية العملية مباريات ذهنية مجردة أو مباريات خطابية راقية لذلك أود جذب الانتباه إلى:

١ - أن الجهود العملية والطموحات الوطنية «للناس اللى تحت» مصدر خصب للحفاظ على القيم الوطنية والمعايير الأخلاقية وتطوير وتطوير مدلولاتهما، بالإضافة إلى أن هذه الجهود هى القوة الحقيقية التى حافظت على مصر وتحافظ عليها دوما..

٢ - أن الحوار الوطنى مع ومن خلال «الناس اللى تحت» هو المرشد والضمان لصحة عمليات تقييم وتطوير ومتابعة البناء سواء للكيان السياسى أو للتنمية الوطنية الشاملة.

٣ - أن مساهمة «الناس اللى تحت» فى الحوار الوطنى تحفظ وتنشط قدرتهم على الاستمرار فى العطاء وقدرة الوطن على الاستفادة بهم، كما أن هذه المساهمة تحجم من طوابير النفاق وممارسات الفساد والإفساد.

فلنبحث إذن عن المنهج العملى الكفيل بتمحور الحوار الوطنى حول ومع المواطن المصرى من حيث إمكاناته ومعاناته وقيمه والتحديات المباشرة وغير المباشرة التى تواجهه محليا وإقليميا وعالميا، بل وسلبياته (المواطن المصرى) كوحدة بنائية للوطن سواء هو هنا من «الناس اللى تحت» أو «الناس اللى فوق»..

وهنا يكون السؤال ما هو السبيل لا شراك «الناس اللى تحت» فى الحوار الوطنى؟ هناك حاجة إلى وجود ما يمكن تسميته الأمانة الفنية للحوار الوطنى.. وقد أشرت إلى ذلك فى جزء سابق، بحيث تتعامل هذه الأمانة مع المعلومات والآليات المطلوبة للحوار وكذلك ضمانات تواصله وتعظيم نتائجه. ومن أهم الآليات المطلوبة إشراك «الناس اللى تحت» فى الحوار وفى هذا الصدد اقترح التوجه إلى قياسات رأى العام كأحد الأساليب الممكنة، فلتنشط الجهات الوطنية التى يمكن أن تكون معنية بقياسات رأى العام مثل مراكز البحوث ووسائل الإعلام والجامعات للمساهمة العلمية والميدانية فى نقل وجدان ورؤى وإمكانات «الناس اللى

تحت» إلى «قلب» الحوار الوطنى ولا بد فى هذا الخصوص من تحرى الدقة والنزاهة والنظام فى أمرين هامين هما:

(أ) أمن وموضوعية وحيادية قياسات الرأى العام..

(ب) اعتبار أمانة الحوار الوطنى «هى الجهة المنظمة» (بكسر الظاء) لتنسيق القياسات وإتاحة نتائجها للتداول فى الإطار المنشود. وبعد، أتصور أن من أهم المتغيرات الآخذة فى البزوغ الآن على ساحة العمل الوطنى إدراك إستحالة التوصل إلى رؤى قومية عملية وناضجة ومتكاملة عن غير طريق الحوار الوطنى الخاص «بالناس اللي تحت» والمتواصل معهم

(٣)

القهر الإدارى إيدز الإبداع المجتمعى

تلعب الصحافة فى مصر دور كبير فى مجابهة السلبيات وفى التقويم المجتمعى بوجه عام. وهو دور محسوس هناك حاجة بالغة إليه فى مجتمع يطمح إلى تحقيق تحولات كبيرة تؤهله لتنافسية القرن الـ ٢١. إن دور الصحافة المصرية فى هذا الخصوص يجرى فى إطار أمرين هامين. الأمر الأول هو إدراك سياسى قوى أن الجهد الصحفى الرشيد من أجل كشف ومعالجة الثغرات والسلبيات يعد وسيلة أساسية للتقدم المجتمعى، وأما الأمر الثانى فهو توفر مساحة مناسبة بين الديمقراطية تكفل معالجة صريحة لأية قضايا مجتمعية حرجية. وأحيانا تكون هناك مشكلات أو قضايا هامة معرقة للتقدم ومحسوسة تماما على مستوى الإنسان العادى (رجل الشارع)، لكنها مع ذلك لا تناقش فى إطار مجتمعى، وإنما ينحصر التعامل معها فى إطار فردى من خلال إجراءات مثل التظلمات الإدارية (داخل المؤسسات)، أو رفع القضايا أمام المحاكم، أو الجرى بالشكاوى الفردية وراء كبار المسئولين فى الدولة. إن عدم مناقشة مثل هذه المشكلات والقضايا على المستوى المجتمعى ربما يرجع إلى تعود الناس على وجود هذه المشكلات (أى اعتبارها جزءا متعارفا عليه من النظام البيروقراطى للحياة اليومية)، أو إلى عدم الانتباه إلى العائد المجتمعى السلبي العام، الناتج عن وجود وانتشار نوع معين من المشكلات

التي تحدث، وتكرر كثيراً على مستوى فردى. فعلى سبيل المثال، لماذا تصر جهات الإدارة فى المؤسسات الحكومية وخارجها على عدم حل الكثير من المشكلات الإدارية للعاملين فيها عندما يكون الحق القانونى واضح إلى جانبهم؟ لماذا يكون على المظلوم أن يتجشم عناء ومصروفات الذهاب إلى ساحات المحاكم، أو أن يلجأ إلى طرق ملتوية من أجل حل هذه المشكلات، أو من أجل تجنب الوقوع فيها من الأساس؟.

إن من المعالجات الصحفية الهامة لمثل المشكلات والقضايا التى نقصدها تلك التناولات التى قامت بها صفحة الأسبوع الاقتصادى فى الأهرام فى صيف ١٩٩٥ حول تحليل الأبعاد الحضارية والسياسية والاقتصادية لظاهرة «القهر الإدارى» وتقدير حجم الاستنزاف الاقتصادى لجهد وعائد المجتمع والدولة والمنظمات والأفراد نتيجة هذا النوع من القهر، والذى يخلق قيم فاسدة فى المعاملات والعلاقات الإدارية، بالإضافة إلى تسببه فى تدمير قدرة المجتمع على الإبداع والابتكار والانطلاق..

إن قضية القهر الإدارى فى حاجة باستمرار إلى الانتباه العام. وذلك حيث أن الانتباه العام لأبعاد وممارسات وانعكاسات هذا السلوك المدمر يمثل فى تقديرنا قوة دفع من أجل أمرين هامين:

الأول هو مثابرة وتفاؤل وترابط المقهورين من أصحاب الطاقات الفكرية والعلمية والإدارية والتنظيمية والتقنية من أبناء مصر، وهم المكبلون إدارياً بالرغم من أنهم القادرون فعلياً على دفع عجلة التنمية الوطنية الشاملة

بعجلة متسارعة (عندما تتاح لهم الفرصة) مهما بدا من صعوبة فى تخطى الفجوة بيننا والعالم المتقدم.

وأما الثانى ، فهو التواصل بين الإمكانيات الوطنية الهائلة المعطلة من ناحية ، وبصيرة القيادات السياسية والفكرية العليا فى الدولة من ناحية أخرى. إذ أن سوء حال الإدارة يمثل حائلاً كبيراً دون الاستخدام الوطنى الأمثل للامكانيات البشرية ، ويكفى كما جاء فى الدراسة التى نشرها الأسبوع الاقتصادى أن حوالى ٧٨٪ (فى المتوسط) من العاملين يصفون قرارات قياداتهم بالعشوائية والمزاجية.. ، وأن ٩٥٪ فى المتوسط من العاملين يرون ضرورة تغيير القيادات.

وفى هذا الإطار نود جذب الانتباه إلى ما يلى :

١ - أن القهر الإدارى يؤدى ليس فقط إلى التصفية الوظيفية (على غرار التصفية الجسدية) ، بل يؤدى أيضاً إلى تصفية الأعمال النموذجية الناجحة مما يحدث إحباطاً وقهراً متسلسلين طويلين الأجل ، وتكون النتيجة العامة تصفية القوة الفاعلة فى الإدارة من المحترمين من أبناء الوطن مع تلبية شأن وتقوية مخالف المنافقين وحواريهم مما يقضى على القيم الإيجابية ويؤدى إلى تجميل القيم السلبية ، وبالتالى إعطاء قوة وجاذبية للفساد.

٢ - بينما تقوم الرقابة الإدارية باقتدار بإحباط سرقة مئات الملايين من الجنيهاً سنوياً فإن ما تفقده مصر فى حاضرها ومستقبلها من قدرات النابهين والمحترمين من أبنائها نتيجة القهر الإدارى وأثاره أكبر آلاف

بل ملايين المرات من السرقات المالية.. فهل تستطيع الرقابة الإدارية
أو أية جهة أخرى تقديم «تقييم كمي للفاقد الوطنى نتيجة القهر
الإدارى» ؟ . .

٣ - وتوافقا مع الطبيعة العامة للقهر الإدارى والقيم السلبية المكتسبة
فى ظله تتحول سلسلة الرؤساء والمرءوسين - فى أغلب الأحيان - إلى
سلسلة من التابعين والمتبوعين.. وتتشابش التباينات الإيجابية فى الرؤى
والأفكار فتضمحل روح المبادرة والابتكار على المستوى الميكرو (الفرد
والوحدة الصغيرة) وتنعدم بالتالى القوة الدافعة للبحث والتطوير على
المستوى الكبير (المؤسسى والقطاعى) ..

٤ - وتبلغ النكبة الناتجة عن القهر الإدارى مداها بالقضاء على
ما يمكن أن نطلق عليه الإبداع المجتمعى والذى يعنى حدوث نشاط
إبداعى جماعى تكون نتيجته أكبر من المحصلة الجبرية لمجموع
الإبداعات أو الجهود الفردية وتتمثل مخرجات الإبداع المجتمعى فى
زيادة الكفاءة العامة للمجتمع وتقليل الفاقد العام وتحقيق ما يبدو
للمجتمعات الأخرى أنه معجزة ويؤكد ذلك حقيقة لا جدال فيها وهى أن
القهر الإدارى هو «إيدز» الإبداع المجتمعى ..

وفى الختام يمكن القول، أنه بينما هناك فعلا حاجة إلى إحصاء الفاقد
الوطنى العام نتيجة القهر الإدارى والعلاقات الناجمة عنه، فإن هناك
حاجة أيضًا إلى تصور قدر الانتعاش والتقدم الممكن فى منظومات العمل
(حكومى وعام وخاص) عند علاج القهر الإدارى، وإحلاله بعلاقات من
نوع جديد.. علاقات التحسين المستمر لجودة العمل وجودة الأداء وجودة

المخرجات. ففي ظل هذه العلاقات يتحول المرؤسين من إهدار الجهد والوقت في الجرى وراء حقوقهم أو مجاملة رؤسائهم (من أجل تجنب ضياع هذه الحقوق) إلى ممارسة شيء جديد هام ونافع على الدوام وهو علاقات فريق العمل team work ، والتي فيها يتحدى كل فرد نفسه هو (وليس زميله أو رئيسه أو مروضه) من أجل تقديم الأحسن من جهده وإمكانياته وطموحاته لبقية زملائه وللمؤسسة العمل.

(٤)

الإدارة الاستراتيجية فيما بعد «الأقصر»

مهما بلغت الرؤى والتعقيبات والتحركات والتتابعات بعد حادث الأقصر^(١) فإن أهم عنصر يدفع به هذا الحادث إلى رأس مجريات الأمور في مصر هو عنصر «الإدارة» وإذا كان الحادث قد وجد الفرصة ليقع من خلال سوء فسي إدارة أمن منطقة الدير البحري فإن الفترة منذ وقوع الحادث مباشرة قد شهدت من القيادة السياسية إدارة نموذجية للأزمة على مختلف الأصعدة خاصة «تقويم ثغرات الشرطة» والسعى للحفاظ على السمعة السياحية لمصر، ووضع حكومات بعض الدول أمام مسؤولياتها في منع الإرهاب.

إن البصيرة والسرعة التي عالج بها الرئيس مبارك متتابعات حادث الأقصر كانت ترجمة واستجابة صريحة للدور التاريخي الملحق من الشعب المصري ومثقفيه على عاتق الرئيس، ومن جانب آخر فإن النموذج القدوة الذي قدمه الرئيس يحث المثقفين والمفكرين والعلماء والخبراء على المزيد من الشفافية والجرأة وتحمل المسؤولية في «إدارة» شئون الوطن. إن الإدارة هي القوة التي تحول الإمكانيات البشرية والمادية إلى فاعليات مؤثرة، ومن البديهي عند حدوث ضعف في الفاعلية والتأثير رغم وجود

(١) حادث إرهابي وقع في الدير البحري في الأقصر شتاء ١٩٩٧..

وفرة في الإمكانيات أن تتجه الأنظار إلى الإدارة، وعند السؤال عن الإدارة فإن التفكير المنظم يقود إلى السؤال عن القيادة، وفي هذا الصدد كان الرئيس فوراً وحاسماً في إحداث تغييرات قيادية في الشرطة لاقت صدى طيباً لدى الشعب المصري الذي عرف تاريخياً بنبذه للإرهاب بنفس قدر حبه وتعاونيه تجاه القيادة المسئولة الرشيدة.

إن «رب ضارة نافعة» فلا أحد يعرف أي نوع آخر من الكوارث كان يمكن أن يحدث في وجود سوء إدارة عند بعض قيادات الشرطة لو استمرت في مواقعها فترة أطول، ولا أحد يستطيع أيضاً أن يجزم بما يمكن أن يحدث من كوارث في مجالات أخرى (غير الشرطة) قد تتضمن أيضاً نواحي ضعف وخلل في الإدارة وفي القيادات، وهذا أمر وارد تذكرنا به من من الحين إلى الآخر أحداث فجائية (مثل السيول وعمارات الموت وتصادم القطارات.. الخ.. الخ) ..

وإذا كانت بعض قيادات الشرطة قد أهملت واجباتها أو أسىء إختيارها، رغم حدة مشكلة الإرهاب، ورغم التوجه الحازم للدولة في رفض الإرهاب وفي السعي لاستئصاله، فماذا يضمن عدم وقوع (أو عدم وجود) قدر من الإهمال ومن سوء في اختيار قيادات في مجالات أخرى إنتاجية أو خدمية لا يكون من طبيعة السلبيات الجارية فيها (رغم خطورتها الزمنية) أن تنتج عنها انعكاسات فجائية حادة ذات تأثير مباشر وفوري على الدخل القومي أو على ضيوف مصر أو يكون لها صدى إعلامي عالمي (!؟).

إن الضمان ليس فقط لتجنب حدوث سلبيات غير متوقعة، بل أيضا لتسريع وتكامل التقدم العام فى الدولة بجميع مؤسساتها (الشرطة وغيرها) يكمن فى تقديرنا فى «الإدارة الاستراتيجية»..

إن الإدارة الاستراتيجية تعنى تشغيل وتنسيق وتطوير عمليات الأداء والتقييم داخل منظومة العمل (مؤسسة أو وزارة.. الخ) من خلال انشغال كل أعضائها بانجاز أهداف منظومة العمل وتحقيق رسالتها بالشكل الذى يعظم من الفائدة التى تعود على الملقين والمستفيدين من الخدمة والإنتاج. وفى إطار الإدارة الاستراتيجية يجرى تقوية وتمكين empowerment كل أعضاء منظومة العمل مهما تباينت أو تدنت مهامهم ومستوياتهم الوظيفية. وفى غياب الإدارة الاستراتيجية، أى فى الافتقاد إلى توجيه وتقوية كل الإمكانيات نحو تحقيق رسالة منظومة العمل، فإن الخلل يعتري أهم عمليات الإدارة وهى اختيار القيادات وتقويمها وتفويضها، فنجد الاعتبارات الشخصية تتغلب على الكفاءة والتنوع، وحسابات تبادل المنفعة تغطى على مهام تطوير الإنجاز ومجابهة التحديات، ذلك بينما تستنسخ بعض القيادات قيادات أخرى أضعف منها فتزداد كثافة التملق ويحدث تغييب للكفاءات وتضمحل روح الفريق وتظهر نماذج طيبة..، ومع الوقت يتحول المرءوسين عن الندية والفهم والتفكير والاجتهاد من أجل رسالة المنظومة إلى أشياء أخرى..

إن الإدارة الاستراتيجية تدعم دور الفرد فى إطار من دعم العمل الجماعى، وهو أمر من شأنه أن يعطى كل فرد أحسن ما عنده للآخرين، وأن يكسب كل فرد من الآخرين أحسن ما لديهم، ومن شأنه كذلك

القضاء على «فترة التلكؤ» بخصوص إنجاز أى مصلحة مشروعة لأى مواطن أو جهة أو بخصوص المجابهة الناجحة لأى تحد ذى بعد قومى مثل «البجات» ومثل العلم والتكنولوجيا..

وختاما نقول إن «الإدارة الاستراتيجية» تتضمن تلقائيا (وعلى الدوام) تقليص وأختفاء أى فرصة لنمو بذرة إرهاب أو تطرف.

(٥)

ماذا بعد «اهتزاز عزم الفساد»؟

مثلاً للقوة عزم يسمى عزم القوة، ويقصد به مقدرة القوة على إحداث حركة، فإن للفساد عزماً نقصد به مقدرة الفساد على إحداث تأثير. وبالرغم من أن للفساد حركات وانعكاسات تؤدي إلى سلسلة من التآلفات المتتالية واسعة الانتشار على المستويين الفردي والمجتمعي فإن له دورة حياة، أي كما أن له بداية فإن له نهاية. وكلما اشتد عزم الفساد طالت دورة حياته (الفساد)، والعكس.. وبالتالي فإن من المطلوب دائماً التدخل الإيجابي النشط من الإنسان كفرد وكمنظومة مجتمعية من أجل خلق وتوفير مناخ يزعزع من عزم الفساد ويساعد على تقصير دورة حياته ومنع تولده ما أمكن ذلك. وفي هذا الخصوص نلمس بزوغ متغير جديد مهم يجري الآن على أرض مصر، وهو «اهتزاز عزم الفساد»: حيث تشير أربع ظواهر إلى حدوث ذلك الاهتزاز..

الظاهرة الأولى: توجه سلوكي وإداري طيب ونشيط من رئيس الوزراء (في إطار توجيهات رئيس الجمهورية) بهدف التخلص من الأداء البيروقراطي وعدم التستر على الفساد.

الظاهرة الثانية: تطور موضوعي في لغة التعامل مع الفساد سواء بواسطة الحكومة (كما حدث في موضوع مساكن القطاعية) أو بواسطة

الصحافة (كما حدث بخصوص مخالفات تخص التليفزيون أو البنوك أو الجامعات.. الخ) ..

الظاهرة الثالثة: ارتقاء نوعى فى التنظير الفكرى والأكاديمى بخصوص نشأة ومواجهة الفساد..

الظاهرة الرابعة: تنامى قدرة المجتمع ككل (مؤسسات الدولة ورجل الشارع والجمعيات الأهلية) على التمييز بين الخصخصة كفلسفة إدارة من جهة، وممارسات الإفساد التى تهدف إلى قضاء المصلحة الخاصة على حساب الصالح العام من جهة أخرى.

وإذا كان ما نلمسه من «اهتزاز عزم الفساد» هو أمر حقيقى فإن السؤال يكون: وماذا بعد؟.. هل ينجح أصحاب الفساد وحواريوه فى مقاومة الاهتزاز الجارى أم يقلح المجتمع فى مواصلة الحركة النشيطة من أجل إنها دورة حياة الفساد...؟..

إن «اهتزاز عزم الفساد» يتيح الفرصة من أجل تنظيم حملة مجتمعية رشيدة مضادة للفساد تهدف إلى محاصرته وشل مقدراته على التأثير فى مجريات الأمور، وهو أمر يؤدى حتما إلى تقليص دورة حياة الفساد ويؤدى أيضا من خلال آليات غير مباشرة إلى تسريع عجلة التنمية الوطنية.. وفى تقديرنا من المطلوب أن تقوم الحملة المجتمعية لمجابهة الفساد على استيراتيجية تجمع بين أمرين رئيسيين. الأول هو الاستيعاب المجتمعى (بمعنى الفهم والقدرة على التنبؤ) بشأن طبيعة الفساد والعوامل المؤثرة فيه ومساره كظاهرة اجتماعية وكمنظومة، والثانى هو توافر موقف

مجتمعى ناضج ومنتشر رافض للفساد. إن إنجاز مثل هذه الاستراتيجية يحتاج الأخذ فى الاعتبار للنقاط التالية..

١ - أن وجود فساد هو أمر وارد باستمرار فى أى مجتمع ، خاصة فى الظروف المصاحبة لعمليات التطور والتبدل.

٢ - أن الفساد ليس هو فقط الرشوة والاختلاس.. وما لم ننتبه إلى ذلك سنظل نحارب بعض نتائج الفساد أو أشكالاً محدودة منه وليس الفساد نفسه أو العوامل المؤدية إليه..

٣ - من أشكال الفساد ما هو واضح ومحدد (مثل الرشوة والاختلاس).. ومنها ما هو كامن وضمنى (أى مستتر).. وهذا الأخير هو الأخطر تأثيراً فى النفوس ، والأكثر هولاً فى النتائج ، والأطول أمداً فى الانعكاسات.. وأيضاً الأصعب فى الاكتشاف والتصدي..

٤ - إن النوع الأخطر من الفساد وهو الضمنى (أى الكامن أو المستتر) يأخذ صوراً كثيرة نذكر من أمثلتها ما يلى :

(أ) فساد الإدارة : مثل التراخى فى اكتشاف وإيقاف الفساد. ومثل وجود آليات وعلاقات عمل تسمح بانحراف قيادات تنفيذية وبتوليد مثل هذه القيادات ، ومثل تراخى بعض القيادات عن تحمل عبء ومسئولية اتخاذ القرار مما يؤدى إلى تعطيل المصالح وتفشى السلوكيات الملتوية ، وتزايد اللجوء إلى القضاء (ملحوظة بلغ عدد القضايا التى نظرتها المحاكم عام ١٩٩٦ حوالى ١٢ مليون قضية !!)..

(ب) التهاون الأخلاقي : ومن صور ذلك سرقة جنيد الآخرين (مثل سرقة الأبحاث والكتب والأفكار.. بل وقد وصل الأمر إلى قيام مستشارة تربوية بسرقة رسومات تلميذتها). وانحراف الأداء المؤسسي في مسائل تخص المصلحة العامة (مثل سوء نظام الصرف في المقطم مما أدى إلى تهشم جزء من الجبل فوق سكان العشش تحت الجبل. ومثل البالوعات المكشوفة)..

(ج) التلكؤ في حل المشكلات العامة : مثل التلكؤ في حفر مخبرات جديدة للسيول في الصعيد رغم تكرار تحذيرات المتخصصين مما أدى إلى كارثة السيول .

٥ - ولأن للفساد آليات رشيقة وتقاليد وأعرافا وعلاقات ونظما، فإن التوجه المجتمعي لمجابهة الفساد في حاجة لأن تكون عملاً منظومياً قادراً على التواصل المستمر والتطور الذاتي.. وهذا أمر يتطلب التوصل إلى التفاصيل المنظومية التالية :

(أ) تحديد أهداف التوجه المجتمعي لمجابهة الفساد..

(ب) توثيق وفحص المعلومات والأفكار بشأن أشكال وآليات الفساد والعوامل البيئية المساندة له..

(ج) تنسيق الأدوار التفصيلية للأجهزة المعنية بمجابهة الفساد بشكل مباشر (مثل أجهزة المحاسبات والرقابة الإدارية والشرطة والنيابة.. الخ)، أو بشكل غير مباشر (مثل مؤسسات التربية والتعليم والإعلام والجمعيات الأهلية.. الخ).

٦ - أهمية أن يكون القصد من التوجه المجتمعى لمجابهة الفساد ليس الثأر من المفسدين ؛ بل تجنيد أقصى ما يمكن من علم وجهد من أجل تخليص المنظومة الأعلى (مصر الإنسان والمؤسسات) من أية معوقات تقلل من كفاءتها وتعرقل وصولها إلى المكانة والفاعلية اللازمتين بتاريخها وامكاناتها.

نرغم شناعتنا بأن الفساد موجود بدرجات متفاوتة فى كل مجتمعات الدنيا. وأن الفساد الموجود فى مصر أقل بكثير ويكاد لا يذكر بالنسبة لغيره فى بعض الدول الكبرى ، إلا أن من حقنا ومن واجبنا أن نسعى إلى تخليص منظومة الوطنى من أى نوع وأى درجة من أى فساد، وذلك حتى تحصل مصر الدولة والشعب إلى ما تستحقه وما تقدر عليه من تقدم ورفاهية..

(٦)

معوقات تحولات القيمة

صارت تحولات القيمة هي الشغل الشاغل للمنتبهين إلى التغيير كسمة رئيسية لحركية الحياة في عالم العولمة، فقيمة الشيء أو الفرد أو الجماعة أو المؤسسة أو الدولة ليست ثابتة. إنها تكبر أو تنقص مع الزمن طبقا لاتجاه ودرجة التحول الناتج في (أو عن) الشيء أو الفرد أو المؤسسة.. إلخ. إن قيمة السيليكون - مثلا - تتطور جدا في حالة تحوله إلى رقائق ذاكرة الكمبيوتر، وكذلك تتطور قيمة العائد الإبداعي للفرد عند إجادة استخدام الانترنت، وأيضا تتطور قيمة المؤسسة (أى مؤسسة) في ظل الإدارة القادرة على الدفع المستمر إلى التحول.. إلخ..

إن المضاف في قيمة الشيء (أو الفرد أو المجتمع) نتيجة تحوله هو قيمة مضافة، وكلما كبرت هذه القيمة كان ذلك دليلا على القدرة، ومنتجا للوفرة ومؤديا إلى التقدم..

لقد شغلت تحولات القيمة الفكر الاستراتيجي في التنمية بحيث صار التقدم المؤسسي أو المجتمعي يحدث بواسطة (ويقاس من خلال) ثلاثة أنواع رئيسية من سلاسل تحولات القيمة النوع الأول يختص بتحويلات القيمة الاقتصادية، والثاني يختص بتحويلات القيمة الصناعية، وأما النوع

الثالث فهو سلسلة تحولات القيمة التكنولوجية. من خلال هذه السلاسل يولد التغيير التكنولوجي القدرة على تصنيع شيء جديد ذي قيمة صناعية جديدة يضيف في النهاية قيمة اقتصادية جديدة. إن التقدم سواء على المستوى الصغير أو الجزئي (مستوى وحدة العمل مثلاً) أو على المستوى الكبير أو الكلي (الدولة أو العالم) صار في فترة التحول إلى العولمة يدار من خلال الإدارة الأفضل لتحولات القيمة حيث نجد أن درجة التحولات، وقدر تناغمها وشدة سرعتها وحجم عائداتها.. الخ كلها أمور مرهونة أساساً بكفاءة الإدارة وإذا كانت أهمية ومكانة «تحولات القيمة» في عالم اليوم بهذا القدر، فما هو يا ترى وضعها في مجتمعنا؟..

يوجد في مصر - بلا شك - توجه سائد يدفع إلى إحداث تحولات قيمة. إن هذا التوجه من شأنه أن يحدث التحول، لكن عجلة التحول وشدته يظن مرهونين بدرجة «القصد» الإداري في إحداثه.. وفي تقديرى أن درجة القصد هذه هي المشكلة الرئيسية في كل البلدان النامية، ومنها مصر. إن ما نحاوله هنا هو الإشارة الموجزة جداً إلى بعض المعوقات التى من شأنها التأثير السلبى فى عمليات تحولات القيمة، وبعد ذلك نحاول جذب الانتباه إلى مزية نعتقد أنها تمثل الركيزة الأساسية لاجتياز هذه المعوقات والتغلب عليها.

● المعوقات:

١ - مقاومة التنوع: برغم أن التنوع فى الفكر وفى الإمكانيات وفى الوسائل يساعد على الدوام على التأقلم مع المتغيرات وعلى توفير القدرة

على مجابهة التحديات، فإنه يمكن - إلى حد كبير - ملاحظة انتشار موقف عام مضاد للتنوع في مجتمعنا. هذا الموقف يلاحظ ليس فقط في العلاقة بين الرؤساء والمرءوسين، بل وفي محدودية أنشطة العمل الجماهيرى، وفي التفاعل مع الجديد أو الآخر في الفكر والثقافة. إن خطورة الافتقاد إلى التنوع على المستوى المجتمعى تماثل في تقديرنا خطورة نقص المناعة على مستوى جسم الكائن الحى..

٢ - الخوف من التغيير: رغم أن التغيير سمة أساسية للعصر، فإن الإنسان فى مصر بطبيعته يخاف التغيير. قد يرجع ذلك إلى ثقافة محافظة و.. أو إلى ضعف وصورية مشاركة الإنسان العادى (عضو وحدة العمل أو الجمعية الأهلية أو الحزب.. الخ) فى إحداث التغيير..

٣ - الافتقاد إلى العمل كفريق: يعد العمل كفريق أعظم إنجاز إدارى فى القرن العشرين،^(*) فالفرد يعطى أحسن ما عنده من أداء وفكر للمجموعة، والمجموعة تعطى أحسن ما عندها (من أمان وقوة وعائد ودفع) للفرد، وفى إطار هذا التفاعل الجماعى - الفردى المزدوج تتحقق الكفاءة المثلى Optimal لوحدة العمل. إن العمل كفريق فى مصر لم يبلغ بعد المستوى اللائق بنهاية القرن العشرين، أى المستوى اللائق بالتحويلات فى سلاسل القيمة..

٤ - ضعف الرؤية الكلية: يؤدى الالتزام بالرؤية الكلية holistic إلى إمكانية استيعاب التباينات والتكاملات داخل وحدة العمل وفى المناخ

(*) ارجع إلى «الإدارة: ايدولوجية القرن ال ٢١» فى «إدارة المعرفة: رؤية مستقبلية» - سلسلة اقرأ - رقم ٦٣٧ - دار المعارف.

المحيط بها، وكذلك القدرة على ربط المدخلات والمخرجات جميعها ببعضها البعض. وبالتالي فإن الرؤية الكلية تساعد على التفكير الاستراتيجي؛ وعلى تعظيم إمكانية التحول وعلى تجنب الواحدية والتعصب وقصر النظر..

٥ - استرخاء الزمن: تعتبر مشكلة طوال فترة التلكؤ ومرور الزمن بدون استفادة قصوى مشكلة مجتمعية وليست فردية حيث إحساس الفرد بالوقت هو دائما انعكاس للإنتاجية المجتمعية لكل وحدة زمن. الفرد الذي تطول معاناته في الحصول على حقه في قضية أو في علاج عضو من أسرته أو في ترقى لا ينتظر منه أن يعطى (للتحول) أحسن ما عنده في أقل زمن ممكن. إن استرخاء الزمن يجعل حياة الأفراد تبدأ وتنتهى دون إنجازات تتفق مع المعنى المطلوب لحياتهم، وفي المقابل فإن الإحساس بتقلص الزمن يحفز على ضرورة الاستفادة بكل لحظة في عمليات التحول والتقدم، وربما يمكن القول أن الاختلاف في الشعور بالزمن صار واحدا من أهم التباينات في صفات الإنسان بين المجتمعات المتقدمة والمجتمعات المتخلفة..

٦ - سلطة الفرد: من الملاحظ في هذا الشأن وجود بعض الظواهر السلبية نذكر منها ما يلي:

- أن معظم المرءوسين يعملون من خلال توجيهات رؤسائهم وليس من خلال استيعابهم لمهام العمل والإبداع في تنفيذ هذه المهام..
- أن الوضع الشائع - عمليا - في العلاقة بين المسئول ووحدة العمل هو أن الوظيفة القيادية تضيف أهمية وقيمة للفرد المسئول أكثر مما يعطى هذا الفرد لوحدة العمل من أجل التطوير والتحول الإيجابي..

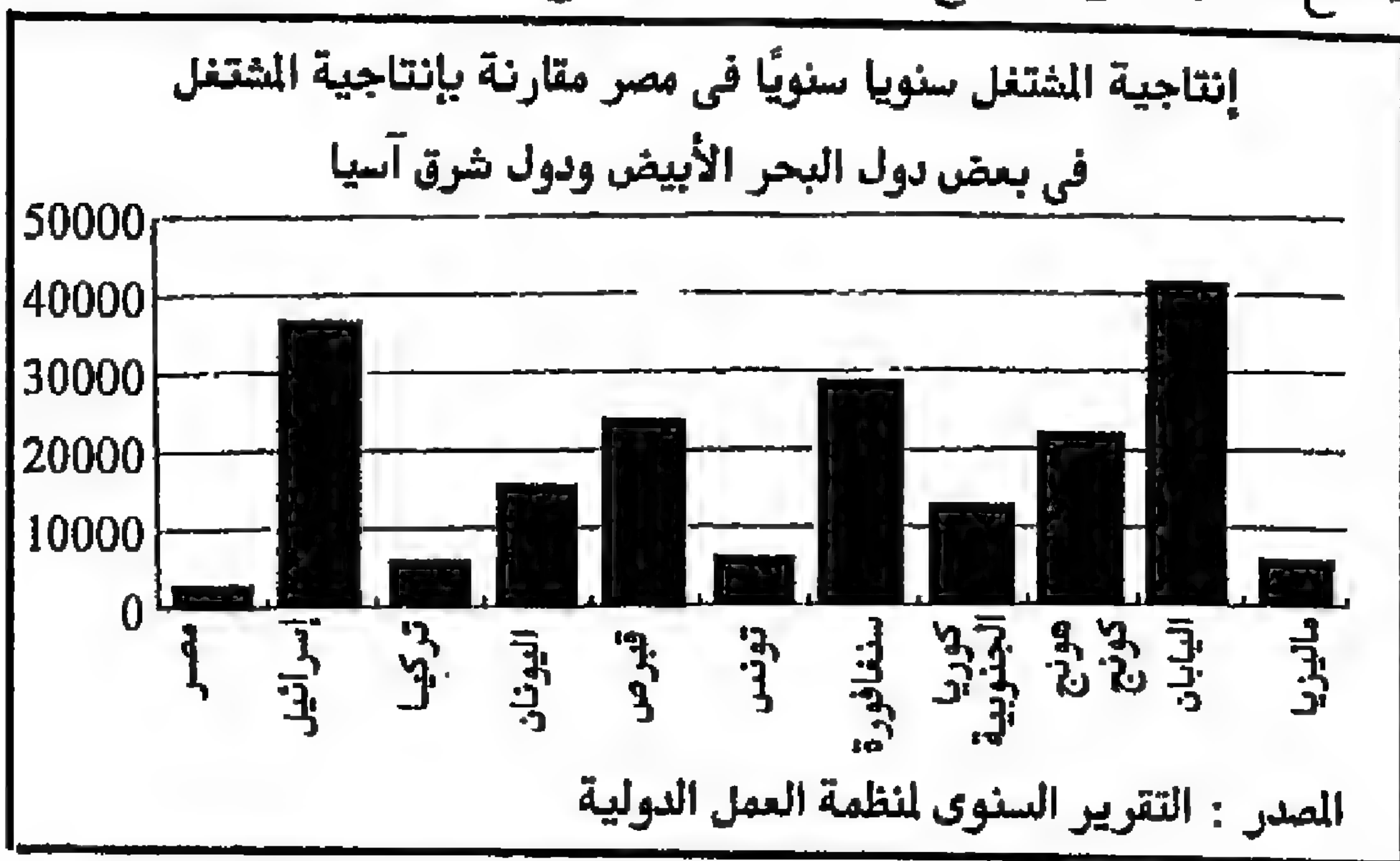
إن ذلك يعنى - على المدى الطويل - امتصاص إمكانيات وحدات العمل لصالح الأفراد المسئولين..

ء أن سلطة الفرد القائد فى الكثير من وحدات العمل صارت عند العاملين أهم من ثقافة المؤسسة، بل لقد أصبحت رؤى وعلاقات وقيم رئيس العمل - فى هذه الوحدات - هى البديل لثقافة المؤسسة..

٧ - غيبة الإنسان العادى: توصلت الإدارة الحديثة إلى أن الإنسان العادى هو الوحدة الأساسية للتقدم. وبقدر ما يتوافر لهذا الإنسان من أمان وعدالة ودرجة حرية فى الإبداع بقدر ما تتراكم المساهمات الإيجابية لأفراد المجتمع تراكما نوعيا وكميا يكون هو فعلا الأساس للجودة الكلية وللتغيير والمنافسة. وفى هذا الخصوص يفضل الانتباه إلى الحقيقة مهما كانت موحشة، فالحقيقة تقول أن الإنسان العادى عندنا تائه إلى حد كبير فى مناخ علاقات الواسطة وتبادل المنفعة والذكاء الاجتماعى.. وربما يمكن القول أن الفرصة المتاحة بالكامل - بدون واسطة - للإنسان العادى فى مجتمعنا تنحصر أساسا فى امكانيتين، الأولى هى أن يظهر جودة معدنه فى وقت الأزمات الحادة المفاجئة (مثل كوارث الزلازل أوالحرائق)، والثانية هى التعبئة القومية فى المعارك التاريخية (مثل حرب أكتوبر). إن الانتباه إلى العطاء الممكن على المستوى اليومى بواسطة الإنسان المصرى العادى هو الضمان الحقيقى لتعظيم وتواصل تحولات القيمة..

٨ - الضعف الإدارى: يتمثل ذلك فى اضمحلال الامكانية المنظومية لتحويل الكفاءات والكفايات البشرية والمادية -وهى كثيرة - إلى قوة مؤثرة

فى عمليات تحول القيمة، إن هذا الضعف نتيجة طبيعية للمعوقات السبعة السابقة، وهو التفسير الرئيسى (والإجابة) للسؤال التقليدى لماذا ينجح المصرى فى الخارج أكثر جدا مما ينجح فى الداخل؟!..



المزايا والأمل :

ليست المعوقات المشار إليها معوقات ازلية. إن علاجها وارد وممكن تماماً، وذلك من خلال مزية رئيسية كبيرة، وهى التحضر الأصيل للإنسان المصرى العادى. إن الإنسان المصرى لديه تاريخ طويل فى القابلية للتنظيم والقدرة على الإبداع والرغبة فى إعطاء كل ما يملك من جهد ووقت من أجل إثبات ذاته وتقدم وطنه، إن إدراكى للتحضر العظيم للإنسان المصرى لا ينبع من شوفونية أو رومانتيكية بل لقد تعزز عندى

هذا الإدراك نتيجة مشاهدات واحتكاكات كثيرة فى العديد من بلدان العالم شرقه وغربه..

وبعد. هناك حاجة كبيرة للتعامل العلمى المنظم مع معوقات تحولات القيمة وهناك حاجة كبيرة كذلك لإدارة الامكانيات الدفينة فى الإنسان المصرى إدارة إبداعية تتناسب مع شدة التحديات، وعمق المتغيرات وسرعة التحولات..

(٧)

وجهة نظر

٤ أسس لفكر إدارى وطنى جديد

للفكر الإدارى الوطنى دور رئيسى فى ترشيد التفاعل مع إيجابيات وسلبيات ظاهرة «العولة». إن من مهام هذا الفكر وضع الإطار المرجعى لتقييم الأداء والتقدم الوطنى فى ظل التغيرات العالمية..، ومن مهامه أيضا التعامل مع ظاهرة «التغيير فى دور الدولة»، ومع متطلبات وآليات «ترشيد الخصخصة»..، وكذلك وضع الأسس الخاصة بالتجديد الدائم للفكر الإدارى الوطنى ذاته.

بعد حوالى عامين من ظهور أزمة جنوب شرق آسيا.. وضع أن التنمية فى هذه الدول كانت - رغم عناصر إيجابية كثيرة فيها - تفتقد إلى الفكر الوطنى الذى يهدى إلى (ويصون) التفاعل الرشيد مع العولة. لقد انزلت النمر إلى مستنقع الكوارث المالية فجأة وبطريقة فجأة دفعت الغرب إلى السخرية والتى نجد نموذجا لها فى مقال نشرته النيويورك تايمز ٩٧/٩/٢٠ للكاتب توماس فريد مان بعنوان أعذرني يا محمد كان المقال يسخر من انتقاد مهاتير محمد رئيس وزراء ماليزيا لشورور العولة ولمساندة القوى الكبرى لدور المضاربين فى أسواق العملات والأسهم فى تدمير اقتصاديات النمر وهى انتقادات وجهت أثناء الاجتماع السنوى لمجلس

محافظى البنك الدولى ، وصندوق النقد الدولى فى هونج كونج (سبتمبر ٩٧)
وجاء فى المقال المذكور كرد على رئيس وزراء ماليزيا عبارات منها
«اعذرني يا محمد، ولكن على أى كوكب أنت تعيش أهم حقيقة حول
العولة هي أن أحدا لا يسيطر أيها الأبله..» وهكذا..

أطر تقييم الأداء الوطنى

إن العبرة التى يمكن أن تكتسبها شعوب الدول النامية من أحداث
جنوب شرق آسيا تكون عبرة صادقة ومفيدة عندما تتخطى مجرد
استيعاب الأسباب المباشرة للكارثة مثل القروض والمضاربات والاستهلاك
الترفى ، إلى إدراك الأهمية العملية لدور الفكر الوطنى فى ترشيد التفاعل
مع إيجابيات وسلبيات العولة. إننا فى هذا الخصوص وبالنظر إلى
التفاعلات فى مصر مع العولة، نحاول أن نجذب الانتباه إلى توجهات
إدارية حرجة تتناقض مع متطلبات التعامل مع العولة، وكذلك مع المسار
الأمثل للتنمية، وقبل ذكر هذه التوجهات الحرجة نورد الملاحظات
التالية:

١ - أن «العولة» أمر واقع وهى لم تبدأ الآن فقط ولن تنتهى فى زمن
قريب منظور، وبالتالي فإن التفاعل معها فى إطار استشراف وطنى
طويل المدى هو الأمر الأكثر جدوى للحاضر والمستقبل من مجرد
حصر هذا التفاعل فى إطار ذرائعى نفعى ضيق من منظور الفعل
المباشر ورد الفعل المحدود.

٢ - أن دور الدولة فى ظل العولة فى المدى الزمنى المنظور يتحول
ويتبدل، لكنه لا يختفى ولا يتقلص..

٣ - أن الخصخصة وسيلة لتحقيق أداء أفضل ، وليست أمرا مقصورا لذاته .

٤ - أن الإدارة الحديثة طريق حقيقى لتعظيم قدرة أى مجتمع على حسن التعامل مع تحديات ومتطلبات العولمة .

٥ - أن الإطار المرجعى لتقييم الأداء والتقدم الوطنى فى ظل العولمة يتشكل من :

(أ) قدر الهدف (أو الطموح) الوطنى كيفا وكما..

(ب) المقارنة باستمرار مع مسارات وخبرات وطموحات الشعوب الأخرى..

(ج) مستوى الرضا الوطنى العام.

وفى هذا الصدد لا ترقى التقييمات الصادرة عنا بواسطة آخرين (المعاهد والمؤسسات والمكاتب الأجنبية) عن مجرد الأهمية الثانوية وذلك بالمقارنة بالأهمية الأساسية للإطار المرجعى السابق الإشارة إليه. وهنا من المهم أن نأخذ فى الحسبان أن التقييمات التى صدرت عن مؤسسات الغرب بشأن التنمية فى دول جنوب شرق آسيا قبل بدء موجة الكوارث المالية الأخيرة كانت متفائلة ، ولم تتطرق إلى ذكر السلبيات الجسيمة أو إلى توقعات لكوارث ما..

توجهات حرجة

وأما عن التوجهات الإدارية الحرجة التى نود طرحها فإنه يمكن تصنيفها إلى ثلاث نقاط رئيسية نذكرها بإيجاز كما يلى :

أولاً: شدة هيمنة الإدارة المركزية للحكومة: رغم المتغيرات والخصائص الجديدة المصاحبة للعولمة مثل سرعة الاتصال وسرعة التغيير في المنتجات والخدمات..، مما يولد - وبإطراد - الحاجة إلى التطوير السريع والمتواصل، ومن ثم الحاجة إلى اللامركزية في صنع واتخاذ ومتابعة القرار، إلا أن المشاهد أن الإدارة في مصر - رغم بعض الإيجابيات - تتعاطم مركزية في الآونة الأخيرة، سواء على مستوى مجلس الوزراء أو على مستوى الوزارات، وهو اتجاه عكسي تماماً أو هو عودة للوراء بالنسبة لمستجدات الإدارة في العالم، ومن الأمثلة على تعاطم مركزية الإدارة نشير إلى ما يلي:

● عقد اجتماع على مستوى مجلس الوزراء (المجموعة الاقتصادية الوزارية) بقيادة رئيس المجلس للمناقشة واتخاذ القرار بشأن حل مشكلات إحدى الشركات التابعة للشركة القابضة الخاصة بقطاع النسيج ذلك بينما من المفترض أن يكون في وسع الجمعية العمومية للشركة التابعة أو رئاسة الشركة القابضة أو جمعيتها العمومية حل المشكلات سواء بذواتهم أو الاتصال بالوزارات المختلفة (إذا لزم الأمر) ..

● ظاهرة استمرار وجود مشكلات فردية أو جماعية لا تجد حلاً إلا من خلال سلطة أعلى مسئول في الحكومة وهي مشكلات تختص بمجالات عديدة مثل الضرائب والسفر للعلاج.. الخ، وقد أمتدت مؤخراً إلى النوادي والكرة.

● بلوغ مركزية الإدارة ما قد يعتبر «تطرفا» بالقياس إلى معايير ومواصفات زمن العولة وهو التصرف في أعمال ومستقبل حجم كبير من الشركات (قطاع الأعمال) من خلال نسيج ومنظور إدارى أحادى من الناحيتين القيادية والفنية، وذلك رغم العدد الهائل لهذه الشركات (فى الأصل أكثر من ثلاثمائة شركة تابعة) ورغم تنوعها إلى ١٦ شركة قابضة متباينة تماما فى أنشطتها الصناعية والتجارية، وكذلك رغم التنوع الداخلى لأعمال كل شركة قابضة على حدة.

ثانيا: ممارسة الخصخصة من منظور مالى صرف. وإذا كنا قد أشرنا من قبل إلى أن الخصخصة وسيلة لتحقيق أداء أفضل، فإن الخصخصة الجارية فى مصر تقوم فى الأساس وربما بشكل كلى. على الإجراءات المالية الخاصة بالبيع وتغفل أمرين عظيمين هما التطوير الإدارى والتغيير التكنولوجى. لقد بلغ هذا التوجه قمة الصراحة فى قرار اللجنة الوزارية العليا للخصخصة باللجوء إلى «مروجين محترفين» لبيع الشركات العامة (الأهرام ٩٨/٨/٢٠) وليس اللجوء إلى محترفين فى التطوير الإدارى أو التغيير التكنولوجى.

إن تركيز عمليات الخصخصة على الإصلاح المالى - والبيع - فى غيبة توافق استراتيجى مع كل من إصلاح إدارى حقيقى وتطوير تكنولوجى فاعل، هو أمر تصحبه سلبيات لها مخاطرها، وهذه السلبيات لا تتعلق فقط بكفاءة التطوير ومستقبله، أو المسار الاجتماعى الخاص بانتقال الملكية ونشوء القيم وإصابة الطبقة الوسطى بخلل، أو حتى بتجاهل النظريات الاقتصادية الحديثة الخاصة بالنمو، وإنما هى تتعلق - على المدى البعيد - بمتطلبات الأمن القومى.

وليس سرا - كمثال - أن إحدى الشركات الاستثمارية المنشأة كاستثمار مصرى أجنبى مشترك (من خلال القطاع العام) قد تحولت ملكيتها مؤخرا بالكامل إلى شركة أجنبية تماما - كما لم يكن أمرا بسيطا ذلك الاندهاش العام من تصريح وزير المالية والخاص بأن الحكومة تبحث عن شركة أجنبية لإدارة الجمارك المصرية. إن الإصلاح المالى أمر مهم ولازم لكنه ليس الإصلاح كله، وليس أول مراحل الإصلاح. إن الإدارة الحديثة والتحالفات الوطنية - وطنية، والوطنية - أجنبية، ونقل واستيعاب وتطوير التكنولوجيا هى ركائز أساسية للتطوير الحقيقى وللخصخصة الوطنية التى تهدف إلى دفع وتقوية النسيج الوطنى والإمكانات الوطنية فى الإنتاج والخدمات. وربما يمكن إدراك مدى سيطرة المنظور الأحادى المركزى لعملية الخصخصة عند التفحص المتمعن لتصريح مسئول فى وزارة قطاع الأعمال يقول فيه : يتم حاليا دراسة إنشاء شركة جديدة أو كيان لتولى مهمة إعادة هيكلة شركات قطاع الأعمال يبلغ عددها ١٣٠ شركة تبلغ قيمتها الدفترية ٩٠ مليار جنيه. (الأهرام ١٢/٢٢ ٩٧).

ثالثا: مشكلات فى اختيار القيادات. إن اختيار القيادات فى مصر أمر يستحق الاهتمام البالغ والتفصيلى ويتعدى موضوع وحجم المقال الحالى، لكننا هنا نكتفى بالتنبؤ به إلى بعض الاعتبارات والأفكار والمعالجات الأساسية فى هذا الموضوع.

١ - أن متغيرات العولمة تتطلب تغييرات جذرية فى الإدارة وهذه الأخيرة لا يمكن أن تحدث دون تطوير فى الاعتبارات والطرق الخاصة باختيار القيادات.

٢ - أن المعالجة الفكرية للحاجة والأهمية بخصوص تحديث وتطوير عمليات اختيار القيادات في مصر قد بلغت الذروة في كتابات المفكرين بعد حادث الأقصر وقد أوضحت هذه الكتابات الحاجة لأن يمتد التغيير في اختيار القيادات إلى كافة المجالات وليس فقط الشرطة.

وربما تكون من أهم الإشارات في هذا الخصوص إشارة الأستاذ السيد يسين إلى أن هناك حاجة شديدة لتغيير دماء النخبة السياسية والإدارية والغنية المصرية ولا ينبغي في هذا المجال إطلاقا التعلل بأهمية الإبقاء على القيادات القديمة المتجمدة بحجة ضرورة الحفاظ على الاستقرار لأن الإبقاء على القيادات لن يؤدي إلا إلى الجمود.

وجدير بالذكر أن الحاجة إلى التغير في أساليب اختيار القيادات كان قد سبق الإلحاح عليها في العديد من الكتابات حتى قبل حادث الأقصر (التغيير كأداة استقرار - الأهرام ٩٦/١/٤) وقد تمثل أبلغ وأعمق انتباه في هذا الشأن في أطروحات وردت في الكتاب المهم الذي حرره د. أسامة الباز عام ١٩٩٦. «مصر في القرن الـ ٢١: الآمال والتحديات»، ومن ذلك توقع حركات احتجاجية متعددة يقوم بها الشباب.. ومن ذلك أيضا تحسب أن تلجأ هذه الحركات لاستخدام العنف، إحساسا منها بأن جمود الأجيال القديمة هو الحاجز الأصم الذي يمنع تحويل المجتمع إلى مجتمع يسوده العدل ويعطى المجال للفرض المتكافئة (صفحة ١١٢).

ويمكن القول بأن الجمود في اختيار القيادات هو سبب ونتيجة في نفس الوقت للتوجهين الأول والثاني (مركزية الإدارة - المنظور المالي للخصخصة).

منطلقات التجديد

نعتقد أن الإدارة في مصر في حاجة إلى منحى جديد ينطلق من :

١ - إدراك الدور العظيم الذى يمكن أن تلعبه الإدارة كوسيلة عبقرية لاكتشاف وصنع وإنجاز فرص اللحاق بالتنافسية الدولية.

٢ - اعتماد أكبر على المعرفة الحديثة المتجددة في تطوير كل من الإدارة العامة في الدولة ، وكذلك إدارة الأعمال في جميع وحدات العمل (عام وخاص).

٣ - درجة أعلى من التوافق والتواصل واللامركزية بين متطلبات وأمر كل من الإدارة العامة وإدارة الأعمال..

٤ - استكشاف واتخاذ كل الوسائل والترتيبات والإصلاحات والتغييرات الإدارية الممكنة بهدف دفع وتمكين الإنسان العادى من استخراج وتوظيف أحسن ما لديه من إمكانيات ورؤى وطموحات من أجل نفسه ومن أجل مصالح المجتمع.

أن الحاجة إلى فكر إدارى وطنى جديد تقوم على أمرين أساسيين : الأول هو إدراك قدر التطورات الهائلة الممكنة في فاعلية الإمكانيات المصرية والبشرية والمادية عند عمل تصحيح أمثل للأداء الإدارى.

والثانى هو القناعة بإمكانية إدخال الإدارة الحديثة إلى مجريات الأمور فى مصر فى إطار من الرعاية والدفع من القيادة السياسية للدولة والإدارة التنفيذية للحكومة.

الباب الرابع

العلم والتكنولوجيا .. وقوة الوطن

ما زلنا نواجه مشكلات وقضايا التغيير والتنمية والتقدم من خلال عمليات ومعاملات خاصة - فى الأساس - بالاستثمار المالى ، أكثر من الانتباه للدور المركزى والأصيل للعلم والتكنولوجيا بخصوص هذه المشكلات والقضايا . ما هى أبعاد هذا الدور ؟ . ماذا ينقصنا بخصوصه ؟ . كيف يمكن للعلم والتكنولوجيا فى مصر أن يساهما فى التعامل مع العولمة ؟ .. إنها كلها أمور هامة يجرى تناولها من خلال الأجزاء التالية :

- ١ - الانتباه السياسى لدور مصر تكنولوجيا .
- ٢ - آمال البحث العلمى من الوزارة الجديدة .
- ٣ - نحو استراتيجية للبحث العلمى حتى ٢٠٠٥ .
- ٤ - التغيير المنظومى فى البحث العلمى المصرى .
- ٥ - نحو ثورة فى إدارة العلم والتكنولوجيا .
- ٦ - البحث العلمى فى مصر : البناء الوطنى قبل العولمة .
- ٧ - إشارة بدء للتغيير التكنولوجى .
- ٨ - العوامل المساعدة الحاكمة للتقدم التكنولوجى .

(١)

الانتباه السياسى لدور مصر «تكنولوجيا»

مع الأخذ فى الاعتبار للعولمة التقنية techno - globalism كأهم عنصر فى مدخلات وحركات ومخرجات العولمة ، والتي تنعكس فى المتغيرات العالمية بما تتضمنه من تحالفات واتفاقيات وأزمات وحروب .. الخ ؛ فإنه يصير من المهم الانتباه السياسى لقوة مصر فى العلم والتكنولوجيا حيث ستزايد باستمرار أهميتهما المرجعية فى الدور الإقليمى والدولى لمصر . وبينما تملك مصر أكبر امكانية نسبية بين دول المنطقة للتعامل القيادى مع ظاهرة العولمة التقنية ، فإننا نرى أن هذا التعامل القيادى مرهون بقدرة منظومة الوطن على القفز فوق عدد من العقبات الرئيسية .

من الطبيعى فى إطار المتغيرات العالمية المتسارعة وتداعياتها الإقليمية أن ينشط الفكر بشأن (دور مصر) فى المنطقة . وفى تقديرنا أن تواصل دور مصرى على المستويين الإقليمى والعالمى ، لابد أن يركز على استيعاب للعولمة ليس فقط باعتبارها ظاهرة بل لكونها حاكمة إلى حد كبير للمتغيرات الجارية والمستقبلية ، وذلك حيث نرى العلاقات الدولية الحاكمة للنفوذ وتوزيع الثروات . أصبحت تتأثر بآليات رشيقة وسريعة

وجذابة تصنعها وتوجهها الشركات والتحالفات التنافسية والتنمية عابرة الجنسيات ، أكثر من تأثرها (أى العلاقات الدولية) بالعلاقات الثنائية بين الدول بما تتضمنه هذه الأخيرة من بيروقراطية ومحدودية فى الأفق والوسائل . هذا التغيير فى حركية العلاقات الدولية أصبح سمة أساسية للعملة . وأما الوسيلة الرئيسية للعملة فهى (التكنولوجيا) . فالشركات الكبرى عابرة الجنسيات هى المالكة للقدرات التكنولوجية الرئيسية ولإمكانيات تطويرها ووسائل التحكم فى نقلها . ومن خلال تحكم عابرات الجنسيات فى نقل التكنولوجيا يجرى التحكم فى فرص نمو الثروات المادية أو المعرفية كما يجرى رسم جديد لخرائط النفوذ فى العالم . التكنولوجيا إذن هى القوة الدافعة لظاهرة العملة ، وهكذا نحن فى عصر يتصف بالعملة التقنية أو «التكنولوجيا باليزم» .

وفى إطار نهج العملة التقنية نرى أن الشرق أوسطية عندما ترددت بشدة منذ سنوات قليلة كانت تمثل الجملة أو الفكرة التى قد تتماشى مع لغة أو منهج العملة فى هذه البقعة من العالم . وهذا يفسر طرح الشرق أوسطية عندئذ كسوق وتضمنها لأفكار التكنولوجيا والخدمات والتمويل (وخاصة فكرة إنشاء بنك يوجه آليات التنمية التكنولوجية فى المنطقة) .

وهنا لابد من جذب الانتباه إلى البعد التكنولوجى فى الوجود الإسرائيلى المكثف عام ١٩٩٤ فى مؤتمر السوق الشرق أوسطية فى المغرب وفى مبادرة المشاركة بين الاتحاد الأوروبى والشرق الأوسط فى القاهرة . وذلك بالإضافة إلى الاهتمام السابق والمتنامى فى إسرائيل بشأن السياسة الإسرائيلية للتنمية التكنولوجية .

إن الراصد المدقق للعلاقات الدولية فى السنوات الأخيرة يلحظ بروز «التكنولوجيا» كمفصر رئيسى فى التحالفات الإقليمية وفى الاتفاقيات والأزمات الدولية .

مما سبق يمكن أن نستنتج ما يلى :

١ - أن مكانة وقوة مصر فى العلم والتكنولوجيا هى العنصر المحدد لدور مصر على أى مستوى جيوبوليتيكى (شرق أوسطى - إسلامى - شمال أفريقى - عربى - بحر متوسط .. الخ) .

٢ - أن مصر تملك بين دول المنطقة أعظم امكانيات نسبية (بشرية ومادية) تكفل لها التعامل القيادى مع العولمة التقنية، غير أن هذه الامكانيات فى حاجة إلى الدراسة والشحذ والإدارة العلمية المنظمة، حيث من الضرورى مواجهة حقيقة مؤداها أن أدوات إدارة وتخطيط ونقل وتطوير وتطوير وإبداع التكنولوجيا على المستويات القومية والقطاعية هى فى الأغلب مشتتة منخفضة الفاعلية وغير متوافقة مع بعضها البعض .

٣ - أن النجاح فى التعامل الإيجابى (بندية) مع العولمة يتطلب القفز بقوة وتقنية عالية فوق بعض العقبات والمعوقات، والتى منها التاريخى مثل التعامل السلبى مع التراث الحضارى، ومنها النفسى الذى يحجبنا عن الوجود النشيط والمنظم فى ساحات العولمة التقنية التى توجد فيها إسرائيل، ومنها المنهجى خاصة الافتقاد إلى التخطيط الاستراتيجى بعيد المدى، حيث لا يوجد مثلا تحديد للصناعات الاستراتيجية فى السياسة المصرية؛ بينما يمكن الإشارة إلى الالكترونيات كصناعة استراتيجية فى

السياسة الإسرائيلية . ومنها المعرفى والخاص بتطبيق المنهج العلمى فى التعليم واختيار مشكلات البحث العلمى . ومنها الإدارى والخاص بإدارة الجودة الكلية فى مؤسسات الدولة من حيث مدخلات ومخرجات العمل فى القطاعات المختلفة بما يتضمنه ذلك من العلاقات داخل المؤسسات وبينها وبعضها البعض ، وكذلك نظم التقييم والترقى ووسائل شحذ القدرات وتعميق انتماءات العاملين إلى مؤسساتهم وتنظيم عطائهم فى إطار نفسى - اجتماعى قومى .

وختاما ، يمكن التوصل إلى استنتاجين :

الأول : هو أن الانتباه السياسى للقدرات العلمية والتكنولوجية فى مصر هو المدخل الرئيسى للاستفادة القصوى من شبكات العولمة التقنية حيث لا يمكن أن تنمو علاقة إيجابية مع الشركات عابرات الجنسيات ومع آليات العولمة دون (رفع حاد) لكفاءة الأداء فى حياتنا (ولنا فى بعض النمر الآسيوية والصين أمثلة حية) .

والثانى : هو أن دور مصر يتوقف على قدراتها التكنولوجية وعلى قدر مكانتها وإنتاجيتها فى عالم التكنولوجيا باليزم .

(٢)

آمال البحث العلمى من الوزارة الجديدة

(فى بلد كبير مثل مصر تكون مسألة ضم وزارتين فى وزارة واحدة أمراً هاماً يستوجب الانتباه والنقاش، خاصة عندما تكون الوزارتين هما (التعليم العالى) و (البحث العلمى). إن تسليط الضوء على الخصوصيات والاعتبارات التى تجعل هذا الضم أمراً غير مستحب، أو التى تجعل منه ضرورة - فقط - كمرحلة انتقالية (فى إطار شروط معينة)، يظل من وجهة نظرنا أمراً يتصل بالمنظور السياسى للبحث العلمى، أكثر منه اتفاق أو اختلاف مع ترتيبات أو إجراءات. وهذا هو ما نحاول توضيحه هنا).

لقى التعديل الوزارى (الذى جرى عام ١٩٩٧) بخصوص ضم وزارة الدولة للبحث العلمى إلى التعليم العالى ارتياحاً وترحيباً عند كثير من المختصين والخبراء، وكان من أهم الأسباب الظاهرة لهذا الارتياح توقع إحداث تنسيق وتكامل فى جهود البحث العلمى فى مصر، خاصة أن معظم علماء مصر موجودون فى الجامعات، وكذلك التخلص من المشكلات التى يرى البعض أنها تتصاعد عادة مع وجود وزير متفرغ للبحث العلمى، وفى تقديرى أن ما بدا من ارتياح لهذا التعديل له

أسباب أخرى غير ظاهرة ، من ذلك شعور عام بانخفاض إنتاجية البحث العلمى عن المستوى الممكن وطمأنينة وارتياح إلى شخصية الوزير الجديد بالإضافة إلى قدر كبير من الاتفاق على جدية السيد رئيس الوزراء فى إحداث تعديلات إيجابية باستمرار ورغم ما ظهر وما بطن من أسباب فإن أهمية وخطورة دور البحث العلمى فى تأهيل مصر لمجابهة المتغيرات والتحديات المتسارعة عالميا وإقليميا (فى المعرفة والتكنولوجيا والتجارة والأمن والعلاقات الدولية) تدعو إلى مزيد من الشفافية فى إلقاء الضوء على التعديل الأخير وذلك بهدف تعرف أدق على المحاذير ووعى أكبر فى اكتشاف الإمكانيات وكفاءة أعظم فى تشغيل هذه الإمكانيات وفى إدارة تحقيق الآمال الوطنية .

اعتبارات حاكمية

إن تسليط الضوء على التعديل الأخير يحتاج الأخذ فى الحسبان لثلاثة أنواع من الاعتبارات الحاكمية :

- (أ) طبيعة البحث العلمى كآلية إنتاجية .
- (ب) خبرات الدول المتقدمة ودول النمرور بخصوص الإدارة القومية للبحث العلمى .
- (ج) المتغيرات العالمية المتعلقة بتطوير المعرفة وتعظيم عائد الأسرار التكنولوجية .

ان اعمال الاعتبارات السابق الإشارة إليها يقود إلى جملة من الاستنتاجات والمعايير ذات الصلة المباشرة بموضوع التعديل الأخير نوجزها فيما يلى :

١ - أن أنشطة البحوث والتطوير المؤدية إلى التقدم التكنولوجى تجرى أساسا فى (وتدار من) وحدات الإنتاج والخدمات ومراكز البحوث فى الشركات والمصانع والوزارات ، وأما البحث العلمى فى الجامعات فمهمته الأساسية تقدم المعرفة العلمية المحضة والمساهمة عند الضرورة وبناء على طلب جهات الإنتاج والخدمات فى إجراء البحوث الأساسية الموجهة ، وهى البحوث التى وإن كان لها طابع أكاديمى إلا أنها تساهم مباشرة فى إحداث تطور تكنولوجى ما ، خاصة التطور التكنولوجى الجذرى .

٢ - أن التغيير التكنولوجى الذى يمثل حجر الزاوية فى تحقيق القيمة المضافة ، يحدث من حيث الموضوع فى منتج أو فى عملية إنتاجية أو فى خدمة ، وكلها أمور بعيدة من ناحية الصنعة والبحث والتطوير عن طبيعة اهتمام الجامعات التى تختص أساسا بالتأهيل العلمى وبتطوير المعرفة العلمية .

٣ - أن النقطتين السابقتين هما السبب المباشر فى أن الوضع الطبيعى من ناحية توزيع الموارد المادية (المخصصات) والموارد البشرية (أعداد الباحثين) فى الدول المتقدمة (ودول النمر) يتميز بوجود ٧٠ إلى ٨٠٪ من هذه الموارد فى الشركات والوزارات ومراكز البحوث (أى خارج الجامعات) ، وهنا يجب الانتباه إلى أن الوضع فى مصر مقلوب وغير طبيعى ، حيث لا تملك وحدات الإنتاج والخدمات ومراكز البحوث أكثر من ٢٠ - ٣٠٪ من الموارد المادية والبشرية على المستوى القومى ، بينما تحصل الجامعات على ٧٠ - ٨٠٪ من هذه الموارد .

٤ - إن الوضع المقلوب الموجود في مصر يمثل سببا مباشرا وراء ضعف مساهمة البحث العلمى فى إحداث التقدم . إن هذا الوضع يكسر عددا من الظواهر غير الصحية فى إدارة البحث العلمى فى مصر نذكر منها ما يلى :

• هيمنة ظاهرية للجامعات وتقاليدها على أنشطة البحوث والتطوير فى جهات الإنتاج والخدمات (خاصة من خلال موضوعات الأبحاث وطرق الترقى) .

• تخلى أنشطة البحوث والتطوير فى جهات الإنتاج والخدمات عن التوجيهات البحثية الخاصة بخدمة المنتج وتطويره وتطوير العمليات الإنتاجية والخدمية .

• تراجع الجامعات عن دورها الريادى بالنسبة للمعرفة العلمية الأصيلة والتأهيل العلمى الجاد .

• هروب الباحثين (بعد التأهل بالدكتوراه) من وحدات البحوث والتطوير بجهات الإنتاج والخدمات إلى الجامعات وافتقاد الفرصة فى هذه الجهات إلى التكوين التراكمى لكوادر علمية قادرة على إدارة أنشطة البحوث والتطوير وعلى سد جسور التعاون العلمى الاستراتيجى المبرمج مع الباحثين فى الجامعات .

٥ - وبعيدا عن الوضع المقلوب فى مصر فإن طبيعة الأمور ، خاصة اعتماد التنافسية على التغيير التكنولوجى المستمر (فى المنتج والعمليات الإنتاجية والخدمات) قد أدت بالنسبة للبحث العلمى إلى نوعين من الارتباط المزدوج . النوع الأول ارتباط بين البحث العلمى والتكنولوجيا ،

والنوع الثانى ارتباط بين شئون البحث العلمى والتكنولوجيا من جهة والمجتمع ككل (وليس التعليم العالى فقط) من جهة أخرى .

٦ - ومع التصاعد المتسارع لمتغيرات العولمة (خاصة حرية التجارة وحقوق الملكية الفكرية والعجلة المتزايدة فى التطوير التكنولوجى وفى تطوير الاتصالات والإدارة) فإن المبادرة فى البحث العلمى العالى قد انتقلت -ربما كلية -إلى قلب الشركات العملاقة عابرات القارات، مما أدرك إلى اكتساب البحث العلمى لثلاث خواص فى غاية الأهمية والوضوح بالنسبة لانعكاساتها على الإدارة القومية :

(أ) التغلغل والانتشار ، حيث تبث - بضم التاء - آليات وتفاعلات ومخرجات البحث العلمى والتطوير التكنولوجى فى جميع جوانب ومستويات الحياة فى المجتمع .

(ب) الخصوصية - بمعنى عدم قابلية (أو صعوبة) انضواء (أو انضمام) إدارة تسيير البحث العلمى تحت لواء (أو إلى جانب) نشاط نمطى آخر كالتعليم أو الصناعة أو التجارة .. الخ . حيث صار للبحث العلمى شؤونه الخاصة من حيث اقتصادياته واجتماعياته وسياساته .

(ج) الاستراتيجية - بمعنى ارتباط عمليات الإدارة والاختيار والتخطيط فى البحث العلمى على المستوى القومى بأهداف (أو مسارات) تكنولوجية ينتج عنها تحولات فى أهداف ومسارات أنشطة نمطية أخرى تتعلق بالضرائب والجمارك والتعليم والتجارة والتدريب والاعلام .. الخ . وبمعنى آخر فإن الإدارة الاستراتيجية لأنشطة البحث العلمى

والتكنولوجيا على مستوى الحكومة هي إدارة استراتيجية لجميع أنشطة الدولة .

٧ - لقد أدت النقطتان السابقتان إلى لجوء البلدان المتقدمة (أو التي في سبيلها إلى التقدم) إلى إدارة البحث العلمى والتكنولوجيا على المستوى القومى من خلال منظومة مؤسسية خاصة تأخذ فى الأغلب شكل وزارة للبحث العلمى والتكنولوجيا أو مجلس على مستوى عال تتوافر له آليات تحديد الأهداف والتنسيق والمتابعة والتصحيح ويعمل فى إطار أعلى سلطة تنفيذية فى الدولة .

الحاجة إلى نموذج مصرى

وبعد، إن العرض الاستدلالي السابق يجذب الانتباه إلى أن المسألة بالنسبة لوضعية الإدارة القومية للبحث العلمى والتكنولوجيا تختص ليس فقط بالبحث العلمى ذاته وإنما بمجمل السياسات العامة فى الدولة ، وعليه فإن تناول آفاق ضم وزارة الدولة للبحث العلمى إلى التعليم العالى من المنظور السابق يدفعنا لأن نستنتج أن هذا الضم تكون له مدلولات إيجابية فقط إذا اتجهت الإدارة العليا للحكومة بالتعاون مع العلماء والباحثين إلى بناء نموذج مصرى خالص فى إدارة البحث العلمى والتكنولوجيا .. نموذج خاص بظروف مصر وله أهدافه المرحلية المحددة .

إن أهمية هذا التوجه تقوم فعلا على ظروف أو محددات موضوعية خاصة بمصر ، إن هذه المحددات تتلخص فى تركيز ٧٠ - ٨٠ ٪ من القوة الضاربة للبحث العلمى فى الجامعات وأن التحول إلى الوضع الطبيعى

(المتبع عالميا) وهو وجود ٧٠ - ٨٠٪ من قوة البحث العلمى فى وحدات الإنتاج والخدمات أمر غير وارد فى زمن قصير. مصر إذن فى حاجة إلى التوصل إلى سيناريو يودى إلى تحويل الوضع المقلوب إلى ميزة نسبية، وبمعنى آخر فإن الهدف المراد تحقيقه فى إطار الضم يتحدد بإمكانية الإجابة عن السؤال التالى :

كيف يمكن استيعاب الميزة النسبية المصرية والمتمثلة فى كثرة أعداد الباحثين فى الجامعات فى دفع البحوث والتطوير فى قطاعات الإنتاج والخدمات ؟

إن الإجابة المتسعة بتحويل هؤلاء جميعا إلى ممارسة أنشطة البحوث والتطوير الإنتاجية والخدمية أمر غير حكيم ، حيث يودى إلى أن تفقد الجامعة عقلها والمتمثل فى المعرفة المحضة ، وبالتالى فإن المجتمع يفقد عقله (وهو الجامعة) على المدى الطويل .

إن التعظيم المرحلى لفوائد الإدارة الموحدة للبحث العلمى والتعليم العالى يكون من خلال تحقيق الأهداف الجزئية التالية .

١ - وضع تنظيم إدارى واستثمارى يكفل باستمرار وجود قوة ضاربة من الباحثين فى الجامعات والشركات ومراكز البحوث والوزارات ، تقوم بأنشطة بحث وتطوير المنتجات والعمليات الإنتاجية والخدمات .

٢ - أن يكون اشتراك الجامعة فى أنشطة البحث والتطوير الإنتاجى والخدمى بطريقة لا تؤثر على قدرات المؤسسة الجامعية على إجراء البحوث الأكاديمية القادرة على تطوير المعرفة الأساسية .

٣ - أن يؤدي هذا التنظيم إلى انتقال مؤقت لجزء من القوة البحثية في الجامعات لفترة محدودة من الزمن (مثلا عامين أو ثلاثة) إلى القوة البحثية في جهات الإنتاج والخدمات ، وأن يستمر العمل بذلك النظام إلى أن تصل المؤسسات الإنتاجية والخدمية ، إلى بناء المنظومة البحثية الفعالة الخاصة بها ، وذلك في إطار خطة زمنية ترعاها كل الأطراف ، وأقترح أن يكون المدى الزمني للخطة هو السنوات السبع الباقية من المرحلة الانتقالية لتطبيق حقوق الملكية الفكرية .

٤ - أن يجرى في نفس الوقت تطوير جذري غير تقليدي لمناخ العمل في المراكز البحثية القائمة في الوزارات وفي جهات الإنتاج بحيث تصبح هذه المراكز قوة ضاربة قادرة على عمل اختراقات بحث وتطوير تكنولوجي .

٥ - أن تتوصل الإدارة القومية للبحث العلمي إلى تصور مستقبلي لشكل العلاقة والتعاون بين الجامعة من ناحية ووحدات البحث والتطوير الإنتاجي والخدمي من ناحية أخرى بحيث يكون لكليهما خصوصياته المتميزة والتي تحقق عونا وفاعلية لخصوصيات الآخر .

خطوة تاريخية

إن ما أشرنا ويشير إليه غيرنا من محاذير وآمال بخصوص إدارة البحث العلمي في مصر يظل مجرد كلام وكتابات ما لم تتخذ الإجراءات العملية لكي ينطلق المارد من القمم ، المارد هو الباحث العلمي المصري والقمم هو المنظومة القائمة . وأما عن الإجراءات التي تقود إلى الانطلاق

فإن هناك حاجة للاقتراب منها والتعرف عليها بأسلوب علمي ، أسلوب يقوم على العصف الذهني المتتابع والقياس والمقارنة والاستشراف والنمذجة والتقويم والمتابعة ، وإذا كانت الأهداف الجزئية التي ذكرناها تمثل عبئا نوعيا ثقيلا على عاتق وزارة الدولة للبحث العلمي والتعليم العالي فإن النجاح في تحمل هذا العبء وإنجاز الأهداف هو خطوة تاريخية حان اجتيازها .

(٣)

نحو استراتيجية للبحث العلمى حتى ٢٠٠٥

أشرنا فى الفصل السابق (آمال البحث العلمى من الوزارة الجديدة) إلى أن ضم وزارة الدولة للبحث العلمى إلى التعليم العالى تكون له مدلولات إيجابية فقط إذا اتجهت الإدارة العليا للحكومة إلى بناء نموذج مصرى خالص فى إدارة البحث العلمى والتكنولوجيا.. نموذج له أهدافه المرحلية المحددة..، وفى الفصل الحالى نحاول الاجتهاد فى اقتراح معالم استراتيجية النموذج المصرى المأمول.

الهدف والإطار الزمنى:

توجد - فى تقديرنا - أربعة عوامل رئيسية حاكمة لصياغة هدف الاستراتيجية ولتحديد إطارها الزمنى:

- ١ - أن تعتمد الاستراتيجية على الإمكانيات البشرية والمادية المتاحة.
- ٢ - أن تكون فى حدود المنظور من مدى زمنى.
- ٣ - أن تقوم على الاستشراف الممكن للمستقبل.
- ٤ - أن تستخدم الميزة النسبية فى الجامعات ومراكز البحوث (أى وفرة أعداد هائلة من الأساتذة والباحثين وطلاب الدراسات العليا) فى

علاج مشكلة ضعف منظومة البحوث والتطوير فى وحدات الإنتاج والخدمات.

وفى ضوء العوامل السابقة فإنه من المقترح أن يكون المدى الزمنى للاستراتيجية هو الفترة المتبقية من المرحلة الانتقالية فى تطبيق حقوق الملكية الفكرية، أى من الآن وحتى عام ٢٠٠٥. إن هذا الإطار الزمنى يعنى أن يكون الهدف الرئيسى للاستراتيجية هو رفع البنية الأساسية للبحث العلمى والتطوير التكنولوجى فى مصر إلى مستوى القدرة على الالتقاء مع التنافسية العالمية عندما يحل عام ٢٠٠٥، والذى يبدأ بعده تعرض الإنتاج والخدمات فى مصر إلى المنافسة الحرة والكاملة من جميع أنواع المنتجات والخدمات فى العالم.

إن مصداقية الاستراتيجية تأتى أولا من خلال ربطها بالمتغيرات العالمية، وتأتى ثانيا من خلال حيوية أهدافها الجزئية والتي يمكن أن تتضمن ما يلى:

● أولا: إحداث تعديلات إدارية وهيكلية فى أنشطة البحث العلمى والتكنولوجيا بحيث تؤدى هذه التعديلات إلى تجانس وتناغم فى أنشطة البحوث والتطوير (من حيث العرض والطلب والآليات والمدخلات والمخرجات) بين وحدات البحث العلمى فى الجامعات ومراكز البحوث ووحدات الإنتاج والخدمات فى الحكومة والقطاعين العام والخاص.

● ثانياً: تعديل التشريعات المصاحبة والمشجعة للاستثمار بحيث تتضمن آليات وحوافز تدفع على البحث والتطوير فى إطار محسوب يتوازى مع طموحات التنمية القومية.

● ثالثاً: وضع خطة قومية لتطوير قدرات البحث العلمى والتغيير التكنولوجى على ثلاثة مستويات:

(أ) المستوى القاعدى: مستوى البحوث الخدمية فى جميع مجالات الإنتاج والخدمات وهى بحوث تختص أساساً بمواصفات وقياسات الجودة والأمان ويمكن أن يلعب فيها القطاع الخاص «البحثى» دوراً رائداً.

(ب) المستوى المتوسط: مستوى بحوث تطوير المنتجات والعمليات الإنتاجية والخدمية، وهى بحوث تختص بتحقيق التنافسية فى الأسواق إن هذا النوع من البحوث لا مناص من أجرائه بواسطة جميع الشركات الإنتاجية سواء على مستوى الشركة الواحدة أو مستوى تحالف بين مجموعة من الشركات.

(ج) المستوى العالى: مستوى بحوث التميز العلمى والتكنولوجى والتى تلعب دوراً رئيسياً فى التنافسية طويلة المدى وفى توليد واكتساب أسواق جديدة. إن بحوث المستوى العالى تختص بمجالات محددة يتم اختيارها والاتفاق عليها من خلال تناول قومى فى الاستكشاف والتخطيط العلمى والتكنولوجى، وتجرى هذه البحوث عادة فى الجامعات والمراكز البحثية المتميزة ومعامل بحوث الشركات الكبرى. إن عمليات إجراء

ومتابعة واستغلال نتائج هذه النوعية من البحوث تتطلب توجيهها وعونا ورعاية على المستوى القومى باعتبارها بحوثا تهدف إلى (وتساهم فى) صنع مقدمة الجبهة التكنولوجية للدولة ككل.

● رابعاً: التوصل فى نهاية الفترة الانتقالية إلى بناء جديد للبحث العلمى والتكنولوجيا فى مصر. بناء تكون له القدرة على التطور الذاتى فى مواجهة متغيرات ومتابعات العولمة، وتكون له إمكانية صنع تنافسية مصرية رائدة على المستوى الدولى فى مجالات محددة.

أسلوب العمل (الطريقة)

تضمنت السطور السابقة نظرة سريعة على الهدف والإطار الزمنى لما يمكن أن يطلق عليه «استراتيجية البحث العلمى والتطوير التكنولوجى حتى عام ٢٠١٥». إن التوصل إلى طرق تحقيق هذه الاستراتيجية يحتاج إلى ورش عمل علمية مكثفة وهير هادية تأخذ فى الاعتبار ما يلى:

١ - أن النصوص القائم فى العلاقة بين وحدات الإنتاج والخدمات من ناحية ووحدات البحث العلمى فى الجامعات ومراكز البحوث من ناحية أخرى لم ينشأ عن عيب أصيل فى أى منهما بقدر ما هو نتاج خلل فى قدرة وسعة المناخ المنظومى المحيط بهما معاً على دفعهما وتوجيههما إلى التضافر والتعاون وتبادل المنفعة.

٢ - أن التغييرات الواجب أحداثها فى أسلوب العمل يجب أن تكون تغييرات حقيقية «غير متخيلة» بالقياس إلى الواقع الحالى وفى نفس الوقت تتسم بالبساطة والسهولة.

٣ - أن لمصر ظروفها الخاصة بها (اجتماعيا واقتصاديا وحضاريا وتاريخيا وإقليميا)، وبالتالي لا يمكن لمصر أن تنجح في استراتيجية استنهاض علمي وتكنولوجي باتباع أسلوب عمل أى دولة أخرى، لكن الأمر يحتاج إلى استيعاب وهضم أساليب عمل الأمم الأخرى التى سبقتنا فى الاستنهاض، ثم اكتشاف الأسلوب الأمثل طبقا لإمكانياتنا ومواصفاتنا وطموحاتنا.

الأمـل

الزمن يمر والتطور يتسارع بشدة بحيث لا نستطيع أن نميز ما إذا كان الواقع هو أننا نحن الذين ندخل إلى القرن الحادى والعشرين أم أنه هو الذى يغزونا.. لكن ربما ما نستطيع أن نميزه وأن نتمسك به بقوة هو الأمل. الأمل الموضوعى فى المواطن المصرى العادى، وفى العلماء والخبراء والتكنولوجيين المصريين.

(٤)

التغيير المنظومى فى البحث العلمى المصرى

«التغيير» و «المنظومية» أمران هاما يميزان العصر والعولة، ويلقيان بانعكاساتهما على المستقبل، وإذا كان الجوهر الناتج عن تلازمهما يشير إلى التجديد والانضباط والكفاءة، فإن القوة الدافعة الرئيسية للعصر والعولة والمستقبل هى «البحث العلمى». هناك إذن ارتباط كبير بين التغيير والمنظومية من جهة، والبحث العلمى من جهة أخرى، وهو الأمر الذى يدفعنا هنا إلى تناول معالم وشروط إحداث التغييرات الضرورية فى البحث العلمى المصرى، بحيث تحدث هذه التغييرات فى إطار منظومى. أى أن نفكر فيها بطريقة منظومية، وأن نمارسها فى أطر منظومية، وأن يتناسب ناتج التغيير مع الظروف والتحديات الخاصة بالمنظومة الأم «مصر».

الأمر إذن يتطلب الانتباه إلى موقع البحث العلمى كمنظومة فى إطار المنظومة الكلية للدولة، وكذلك الانتباه إلى مكونات ووظائف منظومة البحث العلمى، وبعدها يبدأ التعرف على النهج المنظومى للتغيير.

مكان البحث العلمى فى منظومة الوطن

رغم ما لأنشطة البحث العلمى فى مصر من تقدير من قيادة الدولة واحترام من العامة، إلا أنها من الناحية العملية لم تتمحور حول (أو فى

إطار أهداف وطنية متواصلة إلا فيما ندر، ومهما يقال عن أداء طيب للبحث العلمى فى مكان أو آخر، فإن الأداء الطيب ليس ظاهرة متصلة أو منتشرة، وهو مرتبط فى حدوثه بظروف ونضالات فردية أكثر من ارتباطه بسياسة أو استراتيجية أو نسق وطنى معرفى أو إنتاجى أو خدمى. إن التعامل المنظومى للبحث العلمى على المستوى الوطنى يعنى أن يجرى التعامل معه باعتباره منظومة كبرى تعمل فى إطار (وفى خدمة ومن أجل) المنظومة الأم وهى مصر الوطن والدولة حيث تتحدد العلاقة بين منظومة البحث العلمى والمنظومة الأم (الدولة) من خلال المسارات التالية:

● التحديات التى تواجهها المنظومة الأم أو تستشرف قدومها فى المستقبل (نتيجة تفاعلاتها الدولية والإقليمية أو اعتمادا على خططها المستقبلية)، والتى عليها (أى المنظومة الأم) أن تحولها إلى أهداف محددة تضعها أمام منظومة البحث العلمى من أجل تقديم الفهم والحلول المناسبة.

● تحديات قادمة تكتشفها وتتوقعها منظومة البحث العلمى (من خلال استخباراتها) وتحيلها إلى المنظومة الأم (الدولة) من أجل الأخذ فى الاعتبار فى السياسات والاستراتيجيات وآليات التنسيق والتحفيز.

● قيام المنظومة الأم بإدارة دفعة التنسيق بين منظومة البحث العلمى والمنظومات الأخرى (منظومات الخدمات والإنتاج والدفاع والمالية والتشريع.. الخ) فى إطار السياسة العامة للدولة ومن منظور مستقبلى.

ومن المهم هنا أن نذكر - كمثال - أن ضعف العلاقة بين منظومتى البحث العلمى والإنتاج لا يعود إلى سلبيات تخص أيا منهما بقدر ما يعود إلى تخطى المنظومة الأكبر عن ممارسة القدر الكافى من آليات دفع وتنسيق تعامل المنظومتين معا.

الصعاب الحرجة فى منظومة البحث العلمى.

يرتفع تقدم أى منظومة بالنجاح فى التغلب على الصعاب التى تواجهها، وبخصوص منظومة البحث العلمى فى مصر، فإنها تواجه الصعاب الحرجة التالية:

● قدر كبير من الانقطاع فى الجسور بين منظومة البحث العلمى ومنظومات الحياة فى مصر.

● ضعف تكنولوجيات البحث العلمى الوطنى (الإدارة - التجهيزات - التأهيل.. الخ).

● التقدم المتسارع للبحث العلمى على الساحة العالمية وارتفاع تكلفة تكنولوجياته.

● سيطرة تقاليد وقيم بالية على أنشطة البحث العلمى (الأقدمية - الشهادة - تسخير نقطة البحث للباحث وليس تجنيد الباحث لمصلحة نقطة البحث.. الخ).

● هيمنة تقليدية للجامعات (بطريقة مباشرة أو غير مباشرة) على إدارة ومسارات وقيم البحث العلمى خارج الجامعات.

منظومة البحث العلمى.. مكوناتها ووظائفها

إن الصعاب السابق الإشارة إليها هي صعاب عامة يمكن إدراكها عند التعامل مع البحث العلمى بوجه عام فى أى وقت وفى أى مجال وعلى أى مستوى.. وهناك أنواع أخرى من الصعاب يتم إدراكها فقط عند التعامل المباشر مع المنظومات الأدنى المكونة للمنظومة الوطنية للبحث العلمى والتي يمكن أدراجها كما يلى:

(أ) أنشطة البحوث فى الجامعات.

(ب) المعاهد القومية للبحوث (مثل المركز القومى للبحوث وهيئة الطاقة الذرية.. الخ).

(ج) مراكز ومعامل البحوث بالوزارات.

(د) إدارات البحوث فى الشركات والمصانع.

(هـ) مراكز البحوث المملوكة للقطاع الخاص (غير موجودة حالياً وهناك حاجة إليها فى ظل مستجدات العولمة). هذا، وتتباين منظومات البحث العلمى من حيث أنواع البحوث التى تتعامل معها، والتي تنقسم إلى ثلاثة أنواع رئيسية:

- بحوث أساسية تخدم المعرفة وتجرى أساساً فى الجامعات.
- بحوث أساسية موجهة إلى حل مشكلات تطبيقية معينة وتجرى أساساً فى المراكز البحثية الكبرى ومعامل الشركات الكبرى وأيضاً فى الجامعات.

• بحوث تطبيقية مباشرة تتعلق بتطوير وجودة المنتج أو الخدمة
أو العملية الإنتاجية، وتجري في معامل الشركات والوزارات
والمراكز البحثية.

إن الأخذ في الاعتبار للتنوع في الأنشطة البحثية من حيث مكان
إجرائها، ومن حيث أنواعها وأهدافها، يوضح مدى الخطأ التقليدي الذي
نقع فيه باستمرار عندما نصر أن يكون المرادف المباشر لمصطلح البحث
العلمي هو الجامعة. لقد كان ذلك يحدث في القرن التاسع عشر، أما الآن
في نهاية القرن العشرين فعلىنا الانتباه إلى اختلافات جذرية في هذا
الخصوص.

إن كل منظومة من منظومات البحث العلمي السابق الإشارة إليها
تختلف ليس فقط في المكان وفي نوع البحوث، بل أيضا في الوظائف
العامة والتي تتضمن ما يلي:

١ - وظيفة تحديد الأهداف: بمعنى أي أنشطة بحثية تقوم بها، وأي
تطويرات ينبغي أن تحدث فيها.

٢ - وظيفة الاستخبار: بمعنى صنع واكتشاف وتحديد البدائل
المختلفة التي تختار منها الأهداف، وكذلك التنبؤ بخصوص التطورات
والتحديات المستقبلية..

٣ - وظيفة التشغيل: أي تخصيص الموارد المادية (أموال - أجهزة..
الخ) والموارد البشرية (العلماء والمهندسون والمساعدون الفنيون وطلاب
البحث) لأداء الأعمال المختلفة.

٤ - وظيفة التنسيق : أى جعل الوحدات المكونة للمنظومة البحثية تعمل بتناغم فى إطار من التوافق مع المنظومات الأخرى.

إن التباينات الناتجة عن الاختلاف فى تفاصيل الوظائف العامة لكل منظومة تدفع إلى ضرورة الأخذ فى الاعتبار خصوصيات هذه المنظومات وانعكاس هذه الخصوصيات على أهداف وأشكال وآليات التقدم والتغيير فيها.

محددات التغيير الرشيد

إن التناول السابق يقود إلى اعتبار النقاط التالية محددات حاکمة للتغيير الرشيد.

● التعامل مع الصعاب الحرجة الواقعة على منظومة البحث العلمى المصرى.

● إصلاح الأخطاء القائمة على تجاهل التباين فى خصوصيات المنظومات المختلفة للبحث العلمى.

● الانتباه إلى أننا نعيش عالما مختلفا من حيث الآليات والقيم عن وقت سابق ، ومن أهم المتغيرات المؤثرة على البحث العلمى نذكر ما يلى :

١ - الخصخصة.

٢ - اتفاقيات التجارة العالمية والتنافسية الدولية.

٣ - التغيير فى دور الحكومة.

إن هذه المتغيرات الثلاثة تعتبر - إلى حد ما - حاكمة للتغيير، الأمر الذى يوضح بجلاء مدى القصور الواقع على البحث العلمى المصرى عندما تقتصر عمليات التغيير على طريقة ترقى الأساتذة (!؟) أو على الربط بين مراكز البحوث والجامعات (!؟).

أهمية وخطورة مهمة التغيير

إن التوصل إلى قيم مضافة عالية وتقدم اقتصادى كبير يحدث فقط عندما نتحول إلى مرحلة «الاستثمار العلمى التكنولوجى»، وهذا - فى تقديرى - هو ما ينقصنا بشأن التصدى الحقيقى والفعال لتحديات ومتغيرات التجارة العالمية والتنافسية الدولية. إن «الاستثمار العلمى التكنولوجى» لا يمكن أن يتم باقتصاديات مربحة دون التغيير المنظومى للبحث العلمى المصرى. إن إدارة هذا التغيير المنظومى مهمة قاسية وخطيرة وذلك للأسباب التالية:

أولاً: لأنها مهمة سياسية، نظراً لظروف ومقتضيات التغيير فى السياسات العامة فى إطار التفاعل مع متغيرات العولمة.

ثانياً: لأنها مهمة وطنية غير عادية، نظراً للدور الغائب للبحث العلمى فى دفع عجلة التقدم الوطنى.

ثالثاً: لأنها مهمة تاريخية، نظراً للتردى النسبى المتراكم منذ زمن فى أوضاع البحث العلمى المصرى.

هندسة التغيير

التغيير مسألة متواصلة لا تقف عند حد ولا تتوقف، وهنا من المهم الأخذ في الاعتبار أن التغيير يحدث تارة في إطار الجهد المنظم في مواجهة التحديات، وتارة في إطار التداخل العفوي وردود الأفعال، وتارة ثالثة في إطار الإبداع الناتج عن درجات الحرية المتاحة في العمل والرؤية. وأيا كان الإطار الدافع للتغيير، وأيا كانت سرعة التغيير وشدته، فإن التعامل المنهجي مع التغيير من حيث فهمه واستيعابه ومتابعته وتطويره يتطلب التمكن على الدوام من هندسة التغيير والتي تصاغ على ثلاثة أبعاد (أو محاور):

● المحور الزمني (حيث يتراوح التغيير بين قصير المدى وطويل المدى).

● المحور البنائي (ويتعلق بالتغيير في الأنظمة والهياكل والروابط داخل وخارج المنظومات).

● المحور التسييري (حيث التغيير يكون إما إجرائيا وتكتيكيا أو هو استراتيجي).

وهكذا، عند الشروع في أي تغيير ينبغي أن يحدد موقعه من هذه الأبعاد (أو المحاور) حتى لا نفتقد التوافق بين التغييرات وحتى لا نغرق في التغييرات السطحية غير المؤثرة على حركية البحث العلمي، وأيضا حتى تظل «غرفة عمليات» القيادة التنفيذية العليا للبحث العلمي قادرة دائما على رصد ومتابعة خريطة التغيير في منظومات البحث العلمي.

وبالإضافة إلى أهمية التبصر بشأن موقع التغيير على المحاور الثلاثة المذكورة، فإن حيوية التغيير ترتبهن بكفاءة الأداء الإدارى للتغيير نفسه والتي تتحقق من خلال ما يلى:

١ - تعظيم الديناميكية الداخلية لمنظومات العمل على اختلاف مستوياتها (من العمل إلى المعهد البحثي).

٢ - المقارنة المستمرة بالمنافسين الأعلى فى البحث العلمى على الساحة الدولية.

٣ - الأمثلية المنهجية فى حل المشكلات التنظيمية، وذلك من خلال الالتزام بالدراسات والمؤشرات والقياسات وبحوث العمليات وحسابات التكلفة والعائد.. الخ.

إن التغيير المنظومى من خلال الأطر التى أشرنا إليها يتيح للقيادات العليا فى الدولة على المستويين السياسى والتنفيذى ثلاثة معطيات مهمة:

أولاً: ممارسة الرؤية الكلية للمنظومة الكبرى للبحث العلمى المصرى، وما يتبع ذلك من تأمل ونقد ودراسة وتوجيه.

ثانياً: تعظيم إمكانية التفعيل الرشيد والسريع والفعال للعلاقات البينية بين منظومات البحث العلمى من ناحية، ومنظومات الإنتاج والخدمات من ناحية أخرى.

ثالثاً: تحويل التحديات السياسية والاستراتيجية التي تلقىها علينا
المستجدات الدولية والإقليمية إلى أهداف مناسبة كمهام وطنية أمام
البحث العلمى المصرى.

وبعد، إن ما تناولناه هنا يختص بأطر التغيير المنظومى وأما «الكيفية»
بخصوص الشروع العلمى فى إجراء وتنفيذ التغيير فإنه أمر يستحق
معالجة خاصة. (أنظر الفصلين التاليين).

(٥)

نحو ثورة فى إدارة العلم والتكنولوجيا

عوامل كثيرة هامة تدفع إلى ضرورة أحداث صحوّة (أو ثورة) حقيقية فى ممارساتنا فى البحث العلمى والتغيير التكنولوجى. إن المتغيرات العالمية السريعة فى طبيعة وأهداف البحث العلمى والتغيير التكنولوجى، وفى مكانتيهما فى التنمية وفى العلاقات الدولية، تجعل المسار البراجماتى «الذرائعى» فى تصحيح أوضاع العلم والتكنولوجيا هو السبيل الوحيد إلى حسن إدارتهما، وإلى تسييرهما فى الإطار الأمثل طبقا للتحديات والمتطلبات.

إن المسار البراجماتى يتضمن ما يلى:

١ - وضع أهداف عامة لأنشطة البحث العلمى والتغيير التكنولوجى، وفى ظننا أن هذه الأهداف يمكن أن تركز على التوجهات التالية:

(أ) الانتباه إلى أن التغييرات التكنولوجية فى المنتجات والخدمات تحدث دائما من خلال مسارين رئيسيين، وهما التغيير البسيط المتصاعد (مثل التغيير فى خواص المنتجات)، التغيير الجذرى والذى يعنى التوصل إلى منتجات أو خدمات لها صفات رئيسية جديدة لم تكن موجودة من قبل.

(ب) وضع استراتيجيات وطنية عامة للتغيير التكنولوجي تتضمن ما يلي:

- تنشيط تطوير كل الخدمات.
- تنشيط عمليات إحداث التطويرات البسيطة المتصاعدة في كل الصناعات الوطنية.
- تنشيط التطوير الجذري (من أجل اللحاق بالتنافسية الدولية) في مجالات محددة يتم اختيارها وتحديدتها بعناية طبقاً لأولويات قومية يجرى الاتفاق عليها.

(ج) وباعتبار أن مع نهاية عام ٢٠٠٤ سيشهد العالم نهاية فترة السماح الخاصة بتطبيق حقوق الملكية الفكرية فإن الأمر يتطلب جعل ذلك التاريخ (عام ٢٠٠٤) هو نهاية المرحلة الأولى للاستراتيجية الوطنية للتغيير التكنولوجي. ومن المفروض أن تصل مصر في نهاية هذه المرحلة إلى تحقيق قدر من التنافسية الدولية التكنولوجية في مجالات محددة.

٢ - صياغة الإصلاحات والتطويرات والتغييرات المطلوب إجراؤها (في سياسات وآليات البحث العلمي المصري وفي بنياته الأساسية وفي إداراته) من خلال ما يسمى بالاعتماد على المقارنة مع الآخرين benchmarking. إن هذا المسار البراجماتي يستوجب استيعاباً مقارناً (من خلال دراسات تفصيلية وتحليلات متقدمة) لكل من أحوال البحث العلمي والتغيير التكنولوجي في بلدان العالم المتقدم، وكذلك الخرائط الاستشرافية العالمية للتطورات المستقبلية في العلم والتكنولوجيا.

٣ - دور أكبر مؤسسة الرئاسة فى دفع مسارات البحث العلمى والتغيير التكنولوجى. إن الحاجة إلى هذا الدور تستند إلى الاعتبارات التالية :

الاعتبار الأول: عظم شأن العلم والتكنولوجيا بالنسبة لتطور الأمم بحيث صار لمؤسسات الرئاسة فى البلدان المتقدمة طاقم استشارى وسكرتازية يختصان بتحضير وصياغة الأبعاد والجوانب الخاصة بالعلم والتكنولوجيا كجزء من النسيج المساعد للفكر الرئاسى فى عمليات صنع واتخاذ القرار.

الاعتبار الثانى: يتمثل فى «كلية» الدور الذى يلعبه البحث العلمى والتكنولوجيا فى توجيهات الكونية (أو العولمة) بدءا من نقل التكنولوجيا وتوزيع الثروات وإعادة توزيعها على المستوى الدولى، ومرورا بالتعامل مع البيئة، وحتى اعتبارات العلاقات الدولية الصرفة ومن أبرزها المخاض الجارى فى شتى مناطق العالم والذى ينذر بصعود وهبوط كيانات وأدوار إقليمية لعدد من الدول.

الاعتبار الثالث: يتمثل فى السمة الرئيسية لأنشطة التنمية فى الزمن الحالى (زمن القرن الحادى والعشرين) وهو اعتمادها اللحظى والاستراتيجى على العلم والتكنولوجيا، بل وامتداد مفهوم الأمن الوطنى فى عصر العولمة ليشمل حجم ونوعية القدرات الوطنية الفاعلة والكامنة فى مجالات العلم والتكنولوجيا.

الاعتبار الرابع: استمرار أنشطة البحث العلمى والتكنولوجى فى مصر فى حالة نسبية من الـ «محللك سر» بحيث يتطلب الأمر دفعا وطنيا سياسيا على مستوى عال.

الاعتبار الخامس: أن مصر مازالت قادرة على (بل ويقع عليها واجب تاريخي بشأن) صياغة النموذج الأمثل للصعود التكنولوجي على المستوى الإقليمي (العربي - الأفريقي - الشرق أوسطى).

٤ - تحديد أوضح لدور الدولة، فرغم ما يتردد عن تقلص دور الدولة بفعل العولمة، إلا أن هذا أمر غير صحيح، وخاصة بالنسبة للتنمية العلمية والتكنولوجية. إن دور الدولة يتغير ولا يتقلص (فدور الدولة في الولايات المتحدة - على سبيل المثال - يتغير ليكون تعميق وضمان الحماية الخارجية للتكنولوجيات الأمريكية)، وفي مصر هناك حاجة لأن تضع الدولة «سياسة وطنية للاستثمار التكنولوجي والاستثمار في البحث العلمي». إن أركان هذه السياسة يمكن أن تتضمن ما يلي:

● عدم ترك التنمية التكنولوجية وتقدم القدرة العلمية الوطنية تحت رحمة سياسات السوق، حيث يتطلب الأمر من الدولة جرعة كبيرة من الترشييد وضبط «الدفة».

● تحديد الأولويات.

● تطوير البنية الأساسية وتعظيم قدرتها الذاتية على تطوير كفاءتها.

● وضع آليات جديدة للتحفيز والتشجيع والمتابعة، وذلك من خلال أطر مرجعية تأخذ في الاعتبار أبعاد الإدارة والإبداع والتنافسية الدولية.

● قيام وزارة البحث العلمي بأداء مهام سياسة علمية (وليست تنفيذية)، بحيث تنتشر وتتغلغل وتتكامل هذه المهام خلال كافة المؤسسات، وبحيث يكون الهدف العام للوزارة هو «تعظيم الكفاءة

المنظومية للنشاط الابتكاري» في العلم والتكنولوجيا في كافة مجالات الحياة على أرض مصر.

● ممارسة الأحزاب والمؤسسات غير الحكومية لأدوار إيجابية بشأن تسيير وتقييم أوضاع الاستثمار في العلم والتكنولوجيا، وكذلك قيام هذه الجهات بمتابعة اجتماعية اقتصادية لقيم ومسارات العمل العلمي والتكنولوجي.

هذا ويجب الانتباه إلى المسارات المساعدة (أو الموازية):

١ - العوامل المؤثرة على التغيير التكنولوجي: إذا كان المتعارف عليه بخصوص التغيير التكنولوجي أنه يحدث بفعل قوتين رئيسيتين هما طلبات أو احتياجات السوق، وقوة دفع العلم، فإن هناك قوة ثالثة تتمثل في عوامل (أو قضايا) يؤثر كل منها بشكل غير مباشر في عمق وسرعة استقبال وأداء وانتشار التغيير التكنولوجي، ويظهر تأثيرها على وجه الخصوص في بلدان العالم الثالث. إن هذه القوة الثالثة يمكن أن يطلق عليها «العوامل المساعدة»، والتي تتضمن سبعة عوامل نذكرها في إيجاز بالترتيب التالي حسب أولوية التأثير: الثقافة العامة - الرغبة الذاتية في التقدم - قابلية العمل الجماعي - الأطر المؤسسية المحفزة للأفراد والجماعات والواعدة بالعدل والأمان - مصالح خاصة لأفراد وجماعات - الانتباه السياسي لدور التكنولوجيا - الديمقراطية (أنظر الفصل رقم ٨ من هذا الباب).

إن تنوع هذه العوامل (أو القضايا) يدل على الاعتماد الكبير للتقدم العلمى والتكنولوجى فى أى مجتمع على المناخ العام، وهو أمر يدفع كافة مؤسسات الدولة على تنوعها (سياسية وإعلامية وثقافية وتعليمية.. الخ) ومنها المؤسسات غير الحكومية، إلى الانتباه إلى أدوارها غير المباشرة تجاه التطوير العلمى والتغيير التكنولوجى.

٢ - تعليم إضافة القيمة: هناك حاجة إلى غرس القدرة على ابتكار قيمة مضافة داخل النسيج الداخلى لشخصية كل إنسان، وفى هذا الخصوص تأتى الحاجة إلى وضع مقررات تعليمية مدرسية (فى الإعدادى والثانوى) تختص بتعلم إضافة القيمة. إن هذه المقررات تختص ببساطة بتعلم الابتكار، وذلك سواء بإضافة قيمة فكرية للمعلومات والمعارف، أو بإضافة قيمة مادية (أى التوصل إلى منتج أحسن أو خدمة أفضل) باستخدام مواد أولية أو منتجات بسيطة.

(٦)

البحث العلمى فى مصر

البناء الوطنى قبل العولمة

إذا كانت «الوطننة» يمكن أن تكون آلية إرشاد وتصحيح فى التعامل مع العولمة، وفى تصحيح وترشيد العولمة ذاتها، فما هى المعالم الممكنة للوطننة فى منظومة البحث والتطوير فى بلد مثل مصر؟ إنه سؤال مصيرى، أو هكذا يمكن أن يكون..

● بينما تتغلغل وتنتشر موجة العولمة فى معظم بلدان العالم كما يبدو من مظاهر عديدة (مثل سرعة الاتصالات، وتقليص الحدود أمام حرية التجارة، ونشر ودعم الخصخصة.. الخ)، فإنه يمكن الزعم بالظهور الحاد لأمرين هامين على سطح المتغيرات العالمية الجارية، الأمر الأول هو الأهمية القصوى للدور الذى تلعبه قدرات البحث العلمى والتطوير بالنسبة لآليات التفاعل مع العولمة، من حيث هو مشاركة أم تبعية، والأمر الثانى هو تصاعد الإحساس العلمى بانحياز العولمة (عمليا عند التطبيق) إلى جانب الرأسمالية العالمية ممثلة فى الازدياد المطرد لحجم أعمال وهيمنة الشركات متعددة الجنسية، وفى تصرفات وسلوكيات للولايات المتحدة الأمريكية من شأنها تهديد وتآكل الشرعية الدولية، وأيضا فى القدرة فائقة الحد لكبار المضاربين فى البورصات على الهز العنيف لاقتصاديات دول جنوب شرق آسيا أو غيرها، وذلك من خلال سلوكيات مصرفية

مباشرة، أو حتى مجرد تصريحات إعلامية. إن الأمرين معا، أهمية قدرات البحث والتطوير من ناحية، وانحياز العولمة للرأسمالية العالمية من ناحية أخرى، يدعو إلى ضرورة الانتباه إلى الحاجة الأساسية لما يمكن تسميته «وطننة» منظومات البحث والتطوير في الدول النامية.

إن المقصود بالوطننة هنا ليس مجابهة العولمة، ولكن تحفيز وتعزير وتعزيز القدرات المحلية في الاستيعاب المعرفي والتغيير التكنولوجي، بحيث تكون هذه القدرات داخل الوطن الواحد سندا إيجابيا لبعضها البعض وللوطن وللمواطنين في التنمية. وفي الاستفادة من إيجابيات العولمة، وأيضا في تجنب سلبياتها وانحيازاتها. وإذا كانت قوة الدفع الرئيسية في الشركات متعددة الجنسيات تركز على مخرجات أنشطة البحث والتطوير، والتي تبلغ ميزانياتها وإمكانياتها في كل شركة ما يفوق الميزانيات والإمكانات الموازية على مستوى الدولة ككل في الكثير من الدول النامية، فإن كل دولة من هذه الدول تكون أحوج ما يكون إلى تكامل وتعزيز الأداء الوطني في أنشطة البحث والتطوير فيها حتى تتمكن من ممارسة أكبر رشادة ممكنة في رفع كفاءة التفاعل مع العولمة وأدواتها.

ورغم أن الإمكانيات الوطنية الخاصة بالبحث والتطوير في مصر كواحدة من أهم وأكبر الدول النامية تتهددها مخاطر وسلبيات، بعضها ذاتي محلي، وبعضها خارجي، إلا أن إمكانية تقويم وتعزيز هذه الإمكانيات الوطنية لا تغيب، على الأقل في الوقت الحالي. وإذا كان للعولمة أهداف ومسارات ومظاهر، فإن للوطننة أهدافا ومساراتها ومظاهرها.

هذا، وتتضح الحاجة والكيفية بشأن «وطننة» منظومة البحث والتطوير من خلال تناول الجزئيات التالية:

- ١ - سلبيات الوضع الحال.
- ٢ - انعكاسات العولة في حالة استمرار جمود الأوضاع الحالية.
- ٣ - معالم الحاجة إلى الوطننة.
- ٤ - الوطننة.. كيف؟

أولا: سلبيات الوضع الحال:

رغم ظهور أمثلة مضيئة من الإيجابيات (من وقت لآخر)، إلا أن هذه الأمثلة لا تعدو كونها حالات فردية يظل بزوغها واستمرارها محكوما بظروف خاصة جدا. وفي المقابل فإن منظومة البحث والتطوير تعترىها سلبيات عامة تدل عليها المؤشرات التالية:

(أ) ضعف الجامعة:

يعتري الجامعة ضعف عام في قدرتها على أداء مهامها بشأن الارتقاء بالمعارف وتوليدها والحفاظ على القيم والفاعليات الأكاديمية.

ويأخذ ضعف الجامعة مظاهر عديدة نذكر فيما يلي بعضها:

- وهن المساهمة اليومية لعضو هيئة التدريس في مؤسسته العلمية.
- ضعف مستوى الأبحاث، وقد أصبحت تهدف إلى الترقى غالبا والوجاهة أحيانا.

● تردى كفاءة استخدام الامكانيات المتاحة من طاقات بحثية وأجهزة.

● المعاناة من عادات مرضية صارخة (سرقة أبحاث - نظام «شيلنى وأشيلك» - احتكار بعض الأفراد للإشراف على كليات جامعية جديدة وتعطيل نموها).

● التصور الخاطيء بأن الدور المجتمعى للجامعة عن طريق البحث العلمى ينحصر فى دور خدمى.

● تأخر الجامعة عن ملاحقة التطورات المعرفية العالمية، والإضافة الأصيلة إليها، ودفع القدرات الثقافية الوطنية.

ونظرا لأن الجامعة فى مصر تضم ٧٠٪ من الطاقة البحثية الوطنية، فإن لها وزنا كبيرا فى تردى حالة المنظومة الوطنية للبحث والتطوير ككل.

(ب) ضعف أوضاع مراكز ومعامل البحوث خارج الجامعة:

من الطبيعى أن ينتقل ضعف الجامعة إلى مراكز ومعامل البحوث خارجها، خاصة وأن للجامعة هيمنة - على الأقل - شكلية، على جميع رسائل الماجستير والدكتوراه التى تجرى فى هذه المراكز والمعامل. كما أنه يحدث أحيانا أن يختار أفراد من الجامعة لقيادة مراكز ومعامل البحوث الأخرى (وليس العكس). والمشاهد أن مراكز البحوث وكذلك معامل البحوث فى الوزارات، تفتقد إلى الكثير من الخصوصيات التى يجب أن تتمتع بها، سواء فى أهداف وخطط، أو فى اختيار القيادات، أو فى

آليات الحوافز والترقي. ولأن بعض مراكز ومعامل البحوث خارج الجامعة تتصل من حيث الوظيفة بمهام استراتيجية تخص الإنتاج والخدمات، فإن بعض القيادات التنفيذية في الحكومة تحرص على مد نفوذها إلى هذه المراكز عن طريق اختيار قيادات تابعة تكون - في أحسن الأحوال - أقل استيعابا لخصوصية المكان وأقل قدرة على فهم وتطوير آليات العمل فيه.

(ج) تدهور الآليات المجتمعية والسياسات العامة:

في هذا الخصوص تعاني منظومة البحث والتطوير مما يلي:

١ - عدم وجود آليات مجتمعية (سياسية وتشريعية ومالية) لحفز قطاعات الإنتاج والخدمات على الاستعانة بالإمكانيات الوطنية في البحث والتطوير.

٢ - غيبة سياسة علمية وطنية حقيقية، والانشغال الرئيسى لوزراء البحث العلمى بتنظيم علاقاتهم الرئاسية بأكاديمية البحث العلمى، مما أدى إلى تخلى وزارة البحث العلمى عن ممارسة مهامها السياسية بخصوص تعظيم الكفاءة المنظومية للنشاط الابتكارى فى العلم والتكنولوجيا فى كافة مجالات الحياة على أرض مصر.

٣ - افتقار تصور قيادة التعليم العالى بالنسبة للإصلاح لآليات الترقى، مما أدى إلى أن ينصب جهد كل وزير فى بداية عهده على قيام المجلس الأعلى فى الجامعات بإحداث تغييرات فى نظم ولجان ترقى أعضاء هيئات التدريس (من حيث طرق العمل وأسماء الأعضاء.. الخ).

٤ - اختيار القيادات من خلال اعتبارات الاستقرار الشكلي وجمود الأوضاع وعدم التغيير، وبالتالي اللجوء في الاختيار إلى الأقدمية البيروقراطية أو الاعتماد على العلاقات والرؤى الشخصية.

٥ - اختفاء القرارات السياسية والاستراتيجية على مستوى وحدات ومعاهد ومراكز البحث والتطوير نتيجة وجود قيادات لا تملك القدرة على المبادرة والتغيير، وهو أمر مأساوي بالأخذ في الاعتبار أن التغيير هو موضوع عمل معامل ومراكز البحوث.

٦ - تناول فكرة الحضانات التكنولوجية من منظور مالى عقارى (بيع وتأجير مبان وأرض) وليس من منظور الحاجة إلى التغيير التكنولوجى أو من منظور تنظيم وترشيد وتقوية الإبداع الوطنى فى التكنولوجيا.

٧ - عدم وجود (أو ضعف) المنظور الوطنى بخصوص استغلال التعاقدات هائلة الحجم بين جهات مصرية وأخرى أجنبية (مثل شراء قمر صناعى) فى انعاش وترشيد عمليات نقل التكنولوجيا.

٨ - تركيز الإصلاح الاقتصادى الجارى على العمليات المالية (البيع وخلافه) وليس على الاستثمار التكنولوجى، مما يتسبب فى المزيد من تغييب وإحباط المنظومة الوطنية للبحث والتطوير.

٩ - اكتمال «دورة حياة» الباحث العلمى دون تمكنه من المساهمة فى تطوير حقيقى للمعارف والقدرات العلمية والثقافية، وذلك لأسباب منظومية (وهذا أمر مأساوى).

ثانيا : انعكاسات العولمة فى حالة استمرار جمود الأوضاع الحالية :

نتيجة لما تعنيه العولمة بخصوص التنافسية ، وكذلك بخصوص فتح الحدود أمام التجارة والاستثمارات والخدمات المرتبطة بها ، بالإضافة إلى الاعتبارات الأخرى مثل تسارع التقدم العلمى التقانى العالمى (وبالتالى تسريع إيقاع تجديد المنتجات وقصر دورة حياتها) وتطبيق اتفاقية حقوق الملكية الفكرية ، فإنه يمكن توقع ما يلى ، إذا لم تتغير منظومة البحث والتطوير :

١ - تصاعد سريع فى التبعية التكنولوجية.

٢ - تدهور القدرات الوطنية فى الإنتاج والخدمات وتحول الشركات الوطنية إلى أعمال الوكالة أو السمسرة ، أو - فى أحسن الظروف - القيام فقط بالأعمال محدودة القيمة المضافة.

٣ - ضياع أى تصور مركزى (سواء كان حكوميا أو أهليا) عن التعامل الوطنى مع التكنولوجيات الحاكمة أو الإشراف الوطنى للمستقبل بخصوص التغيير التكنولوجى.

إن هذه الانعكاسات يكون لها (فى حالة حدوثها) مردود شديد السلبية على الإمكانيات السياسية للدولة على المستويات الإقليمية والعالمية. ذلك بالإضافة إلى انعكاسات سلبية بخصوص الأمن القومى على المدى الطويل.

ثالثاً: معالم الحاجة إلى «الوطننة»:

توجد اعتبارات وعوامل مباشرة تجعل «الوطننة» حاجة طبيعية أساسية ملحة. ويمكن تقسيم هذه الاعتبارات والعوامل إلى نوعين. اعتبارات وعوامل قادمة من الخارج، وأخرى خاصة بنا نحن في الداخل:

اعتبارات خاصة بالسياسات

● اتجاه الشركات الكبرى إلى عدم إقامة منشآت بحث وتطوير خارج البلد الأم، فإن لم تكن هناك قدرات بحث وتطوير محلية - في البلدان النامية - تكون قادرة على المنافسة (ولو بالتقليد)، فإنه لن يكون أمام هذه البلدان أي فرصة لتطوير مؤسسات البحث العلمي بها.

● تحول منتظر في الاقتصاد السياسي الدولي، وفحواه تنامي قدرة الشركات متعددة الجنسية (وكذلك الكيانات الوطنية الكبرى) بشأن امتصاص أي متغيرات اقتصادية سلبية، وذلك من خلال تعدد أنواع ومستويات وأماكن الأنشطة، وكذلك من خلال القدرة على النقل السريع للأصول والموارد والأنشطة من مكان إلى آخر، وهو تحول يوصف بـ *after the business cycle*. وفي المقابل، ازدياد الضعف في قدرة الكيانات الأصغر (شركات وبلدان) على امتصاص الأزمات.

● نمو ظاهرة حب الذات *self-love* عند الكيانات الكبرى (شركات متعديات الجنسية أو دول) مما قد يدفعها في ظروف خاصة إلى تدمير الآخرين، وهنا تظهر الضرورات البالغة لاهتمام الكيانات الأصغر بالتنمية

من منظور وطنى فى الأساس (وجماعى فى نفس الوقت) لتسريع التقدم، ولتجنب الانعكاسات السلبية الناتجة عن حب الكبار لذواتهم. هذا، وينبغى الأخذ فى الحسبان أن حب الذات قد أدى فى مرحلة سابقة إلى تحول الشمال من تطبيق مفهوم التنمية development فى إطار عالمى إلى الاهتمام شبه الكلى بتنمية ذاته فقط.

اعتبارات خاصة بتطوير التكنولوجيا

● تعاظمت التطويرات التكنولوجية وبلغت مستويات جديدة فى الارتقاء بحيث يلزم للحاق بها catching - up بواسطة الكيانات الأصغر، جميع وتكامل القوى والإمكانات الوطنية، وليس تفتيتها. ومن الأمثلة الدالة على هذه التطويرات ما يلى:

● ارتقاء المتقدمين إلى مرحلة تكنولوجية جديدة يمكن أن نطلق عليها «التوليف بين التكنولوجيات الراقية»^(١).

● ارتقاء الابتكار إلى مستويات لا يمكن التوصل إليها إلا من خلال جهد منظومى جماعى (يختص بالتوليد - الغريلة - النضج - الإنتاج - التسويق - التطوير.. الخ) وذلك على مستويات رئيسية ثلاثة (وهى الدولة - المجتمع النوعى أو المجال - وحدة العمل)، وهو أمر يشير إلى التطور الهائل فى الطبيعة المنظومية للابتكار.

(١) أنظر : م . ر . حامد : التوافقية : منهج علمى تكنولوجى جديد - كراسات علمية - المكتبة الأكاديمية - ١٩٩٨.

● اقتراب التغيير التكنولوجي من البحث العلمي (والعكس)، بحيث أصبح للبحث العلمي دور مباشر وعاجل (وليس آجلا) في إحداث التغيير.

اعتبارات ذات طبيعة إدارية

لقد تصاعدت بشدة رؤى ومساهمات وتأثيرات الإدارة بخصوص عمليات التقدم، وهنا من المهم إدراك أن الاقتراب الجارى بين البحث العلمى والتغيير والتكنولوجيا يمثل نتاجا وسببا (فى نفس الوقت) لتطورات هائلة فى «إدارة المعرفة». كما أن هذا الاقتراب يأتى متمما لـ/ومتفاعلا مع اقترابات أخرى تلعب فيها إمكانات وتطورات الإدارة دورا كبيرا وتؤثر بأشكال مباشرة وغير مباشرة فى أنشطة البحث والتطوير (ومن أمثلة الاقترابات الأخرى، الاقترابات بين المستهلكين وبعضهم - المستهلكون والمنتجون - المنتجون وبعضهم - المنتجون والحكومات.. الخ).

إن هذه الاقترابات تشير فى مجملها إلى ضرورة إجراء تطويرات وتغييرات عميقة فى الإدارة الوطنية بخصوص رفع كفاءة وقدرة أنشطة البحث والتطوير، وكذلك بخصوص إدارة المنظومات والعلاقات الخاصة بالتخديم على هذه الأنشطة وتحفيزها والاستفادة من نتائجها.

اعتبارات ثقافية

بعد أن تحولت بعض أشكال الثقافة حديثا لتكون منتجا من نواتج التكنولوجيا (مثل الحقيقة الوهمية virtual reality وألعاب الكمبيوتر..

الخ)، يستوجب الأمر الانتباه إلى أهمية إدخال التكنولوجيا فى نسيج الشخصية الوطنية من منظور وطنى متقدم يقوم على امتلاك أنشطة بحث وتغيير تكنولوجى قوية، وليس من منظور تابع ومفتت يؤدى إلى نقل أصم للمنتجات الثقافية للتكنولوجيا. لقد أصبحت التكنولوجيا، مولدا ومحددا للتغير الثقافى، وبالتالي تصاعدت الحاجة الملحة لتعزيز المكون الوطنى المساهم فى العوامل التكنولوجية المؤثرة والمطورة للثقافة العامة.

اعتبارات وعوامل داخلية

فيما يلى عرض لأهم العوامل والاعتبارات ذات العلاقة المباشرة بالذات الوطنية وإمكاناتها:

١ - صعوبة ترك القنمية العلمية والتكنولوجية لسياسات السوق فى زمن العولمة، وذلك حيث أن ما يجرى من عولمة عمليات إضافة القيمة، لا يسمح لسياسات السوق فى الدول النامية إلا بالدخول - على أحسن تقدير - فى شريحة محدودة من عمليات إضافة بسيطة للقيمة لا تحقق تقدما حقيقيا أو منافسة دولية حقيقية، بل تؤصل تبعية طويلة المدى. وفى المقابل تحدث عمليات تفتيت وتقسيم للقوى والإمكانات الإبداعية الوطنية فى مجالات البحث والتطوير.

٢ - إدراك أن التكامل الوطنى - الوطنى (أى بين المؤسسات الوطنية) فى تنظيم وتنمية قدرات البحث والتطوير، هو الأساس الضرورى لجعل عمليات التفاعل (أو التكامل) مع العولمة مسألة أكثر جدوى وأقل خطورة.

٣ - أهمية الحفاظ على النسيج الوطنى الخاص بصناعة العلم والتكنولوجيا، وتقويته وتعظيم كفاءته، وذلك حيث أن ضعف أو انهيار هذا النسيج الوطنى يؤدي حتما إلى تحول سلبى شديد فى «الهوية الوطنية» للبنى الأساسية فى البحث والتطوير (من أفراد ومؤسسات)، وهو تحول - إن يحدث - تكون له تداعيه من سلبيات على مستوى القيم المجتمعية والوطنية، وكذلك على مستوى نظم التعامل مع المنتجات والخدمات القادمة من الخارج (نقص نظم التعامل الرقابى - الفنى - الأمنى - الاقتصادى - العرفى - الثقافى).

رابعا: «الوطننة».. كيف؟

قبل التطرق إلى «آليات الوطننة» نود لفت الانتباه إلى أمرين: الأمر الأول هو أن القصد من وطننة منظومة البحث والتطوير هو - كما أشرنا من قبل - رفع كفاءة القدرات المحلية فى الاستيعاب العرفى والتغيير التكنولوجى بحيث تكون هذه القدرات سندا قوميا قويا فى التنمية وفى الاستفادة الأمثل من إيجابيات العولمة مع تجنب الممكن لسلبياتها وانهياراتها.

وأما الأمر الثانى، فهو أن موضوع الوطننة هنا هو منظومة البحث والتطوير، ذلك بينما تقنيات وطرق تسيير البحث والتطوير خاضعة للتغيير المستمر، كما أن عائد البحث والتطوير هو التغيير. وهكذا نجد أن القصد من الوطننة، وكذلك الموضوع المطروح للوطننة يتعلقان بشكل مباشر بالتغيير كتحد جوهري، سواء كان التغيير المصاحب للبحوث والتطوير

أو كان التغيير الخاص بالمتغيرات العالمية الحاكمة للعولمة والتنمية. وباعتبار أن التغيير هو فعلا جوهر التحدى القائم، فمن الضرورى قبول إحداث تغييرات حقيقية فى منظومة البحث والتطوير من أجل وطنيتها. وهنا يمكن القول أنه إذا كان من الطبيعى أن تمثل الوضعية الحالية لمنظومة البحث والتطوير فى مصر انتصارا لنموذج منظومى جامد قائم، فعلينا أن نطمح وأن نتصور قدرة الكيف والكم المكنين من انتصارات يمكن أن تنتج عن نموذج آخر متغير برشادة، بحيث يكون أكثر قدرة على التعامل مع التغيير المتواصل. وعليه، فمن الطبيعى أن تكون آليات الوطنية ذات خواص تغييرية، كما سيظهر فى العرض الموجز التالى لهذه الآليات.

(أ) السياسات :

- ١ - تكوين إطار مرجعى وطنى national frame of reference يجرى على أساسه بناء وتقييم أداء «منظومة» البحث والتطوير فى مصر.
إن صياغة الإطار المرجعى الوطنى يمكن أن تعتمد على :
 - الأهداف الوطنية المطلوب تحقيقها.
 - المقارنة مع تجارب وخبرات وأوضاع الشعوب الأخرى.
 - الإمكانيات الوطنية الظاهرة والكامنة والممكنة.
- ٢ - تحديد لمجالات وأولويات أعمال البحث والتطوير فى المسارات الرئيسية الثلاثة التالية :

- بحوث وتطوير «الخدمات».

- بحوث وتطوير «المنتجات».

- بحوث وتطوير «التغييرات الجذرية الأصيلة».

٣ - أن تكون المشروعات القومية سوقا أساسية لأنشطة البحث والتطوير الوطنية (وهو أمر يحتاج لمنظور خاص في ظل اتفاقيات التجارة العالمية).

٤ - صياغة رؤية وطنية بخصوص كيفية التفاعل مع العولة من منظور المشاركة (وهو أمر يحتاج إلى دراسات علمية وسياسية).

(ب) تغييرات علاجية استراتيجية:

١ - دراسة وترشيد وتقوية ورعاية «الديناميكية الداخلية» للمنظومة الكبرى للبحث والتطوير، وكذلك منظوماتها الفرعية (في الجامعات ومراكز ومعامل البحوث في الوزارات وجهات الإنتاج والخدمات)، وذلك بالأخذ في الاعتبار لأمر منظومية مثل: وسائل تحديد الأهداف - الاستخبارات العلمية والثقافية - العلاقات بين المنظومات - آليات توليد منظومات جديدة.. الخ، حيث ينفحص الاهتمام والتعامل منذ فترة طويلة وبشكل تقليدي في اعتبارات شكلية سطحية (مثل: لوائح الترقى).

٢ - تطوير نوعى فى آليات وعمق التماس بين منظومة البحث والتطوير والمنظومة الكبرى للدولة والشاملة للمنظومات الأخرى الأصغر (مثلا: وجود علاقات برجماتية بين موضوعات وأماكن تنفيذ رسائل

الماجستير من ناحية، ومجالات الإنتاج والخدمات وميسادين العمل الاجتماعي من ناحية أخرى - تعديل جذري في نظام بعثات الدكتوراه وبعثات ما بعد الدكتوراه بما يتفق مع المسارات الوطنية بشكل محدد - التشريعات والنظم بخصوص أنشطة التغيير التكنولوجي داخل وحدات العمل.. الخ).

٣ - كسر الجمود الحالي في عمليات الابتكار بتحويل الابتكار إلى عملية منظومية من حيث آليات اكتشاف وإنضاج ورعاية وتسويق وتعميم الابتكار، وكذلك من حيث المستويات الرئيسية للتعامل مع الابتكار (الدولة - المجال - وحدة العمل).

٤ - تعظيم التواصل الداخلي بين منظمات البحث والتطوير الوطني على مستوياتها ومجالاتها المختلفة بعمل ما يشبه intranet بين هذه المنظومات، وكذلك التواصل الداخلي بين منظومات البحث والتطوير ومنظومات الإنتاج والخدمات.

(ج) التعلم من العولة

ينتج عن العولة أو يصاحبها بعض المفاهيم والسياسات التي نظن أن «الوطننة» في حاجة إلى الانتباه إليها واستيعابها وتوظيفها في إطار محلي، ومن ذلك:

١ - تجنب التفكيكية، إذ يجب الانتباه إلى أن ما يحدث في إطار العولة من تفكيك و/أو تصغير down - sizing لوحداث العمل ومنها منظومات البحث والتطوير على مستوى متعددات الجنسية إنما هو ليس

تفكيكا أو تصغيرا مطلقا، حيث على العكس - يحدث في إطار عمليات تكبير وعملقة mega mergers ، وبالتالي فالغرض ليس التفكيك أبدا، وإنما المسألة تختص بعمليات تحول إدارى ووظيفى اقتصادى فى أطر جديدة لتكبير وعملقة المؤسسات العالمية. وهكذا ينبغى الانتباه إلى ضرورة عدم تفكيك منظومات البحث والتطوير الوطنية إلا فى إطار تحويلات بنائية يكون الغرض منها تكبير البناء على المستوى الوطنى وتعميم أدائه بما يتناسب مع عمليات التغيير على اختلافها (سياسات - تقنيات - الخ).

٢ - قياس صلاحية وكفاءة الأطر المرجعية بمسطرة التغيير، والتي تقوم معاييرها على وحدات «الإبداع» و «الزمن».

٣ - استخدام الإدارة كوسيلة للتغيير، حيث قد ثبت أن الاستخدام العبرى للإدارة يؤدى إلى تحقيق التنافسية بدرجات تفوق مجرد الاعتماد على العناصر التقليدية المسببة للميزة التنافسية، حتى أنه يمكن اعتبار الإدارة أمرا يمثل ما بعد الميزات التنافسية meta competitive، إذا صح التعبير.

٤ - تعظيم الاستفادة من تكنولوجيات المعلومات فى الأمور التقليدية (مثل البيانات والتخزين والشراء)، وكذلك فى الأمور البحثية المحضة، حيث قد ساهمت المعلوماتية مع تكنولوجيات راقية أخرى (مثل المواد الجديدة والهندسة الوراثية) فى دفع تكنولوجيات جديدة تمثل وسائل بحثية جديدة (مثل الكيمياء التوفيقية فى مجال صناعة الدواء).

(د) ثورة إدارية

- ١ - تقليص فترة التلكؤ lag period الناتجة عن البيروقراطيات السائدة عند نقاط التنفيذ الإدارى داخل منظومات البحث والتطوير.
- ٢ - حفز التكامل والتوليف بين إمكانيات وأنشطة البحث والتطوير على المستويات القاعدية بأقل ما يمكن (أو بدون) تدخل إدارى مباشر من البناء المنظومى الهرمى.
- ٣ - استخدام الإدارة فى اكتشاف (وعمل) تراكم معرفى وطنى وفى توظيف هذا التراكم لدفع وتعزيد مدخلات وحركيات ومخرجات أنشطة البحث والتطوير على المستويات الرئيسية الثلاثة (الدولة - المجال - وحدة العمل).
- ٤ - ربما يحتاج الأمر إلى وجود مستشارين فى العلم والتكنولوجيا فى السفارات المصرية فى بعض البلدان (مثل الولايات المتحدة - اليابان - ألمانيا).

(هـ) أساسيات لا غنى عنها

هنا نود التأكيد على الأهمية القصوى لبعض المفاهيم والاعتبارات التى قد تخبو أهميتها ولو مرحليا (لأسباب تتعلق بعدم وضوح أو بفوضى منظومية) فيحدث ضرر عميق طويل المدى لمنظومة البحث والتطوير، أو على الأقل تفقد هذه المنظومة إمكانيات ومسارات ذات نفع عظيم، ومن أمثلة هذه المفاهيم والاعتبارات ما يلى:

- ١ - دور البحوث الأساسية basic research تجاه القدرات الوطنية للبحث والتطوير، وكذلك دور الحكومة في هذا الخصوص، سواء بما ينبغي أن تحمله على كاهلها، أو الدور الذي عليها أن تلعبه في هذا الشأن بالتعاون مع مؤسسات الإنتاج والخدمات والتعليم والبحث العلمي.
- ٢ - دور بعض الأدوات أو الوظائف ذات الطبيعة الكلية Holistic مثل: دور المايسترو أو ماسك الدفة - القيم العليا - النظرة الشاملة - المركز.

(و) القضاء على الأخطاء الاستراتيجية

توجد مفاهيم واستراتيجيات يمثل استمرارها خطأ مصيريا فادحا، ومن أهمها نذكر ما يلي:

- ١ - سياسة الإحلال محل الواردات بخصوص المنتجات ذات التكنولوجيات المتقدمة أو شبه المتقدمة (مثل الدواء).
- ٢ - إعطاء الأولوية في الإصلاح الاقتصادي للاستثمار المالى وليس التكنولوجى.
- ٣ - استمرار الاعتقاد بأن الاهتمام بالبحث العلمى يأتى فقط فى مرحلة زمنية تالية لنقل التكنولوجيا.
- ٤ - عدم الانتباه إلى أن تحولات القيمة الاقتصادية تنشأ من تحولات صناعية، وهذه بدورها تنتج من تحولات تكنولوجية تبرز بالارتكاز على تحولات علمية، وأن المسألة هي سلاسل (مرتبطة) من تحولات القيمة.

(ى) ثقافة البحث والتطوير

١ - نشر ثقافة التعاون داخل منظومة البحث والتطوير سواء على مستوى السياسات والاستراتيجيات، أو على مستوى العلاقات بين الأفراد ووحدات البحث، وهو أمر يحتاج إلى حوافز وآليات مؤسسية ومالية وإعلامية.

٢ - التحول من ثقافة الباحث التابع والمؤسسة البحثية التابعة (فى نقاط البحث والإشراف البحثى.. الخ) إلى ثقافة الباحث المبادر المبتكر، والمؤسسة البحثية التطويرية المبادرة المبتكرة.

وفى الختام، نود الإشارة إلى أن:

(أ) العولة تمثل بيئة وظروف ولا تمثل قاطرة للتقدم، وأما القاطرة الرئيسية للتقدم فهى المنظومة الوطنية للبحث والتطوير.

(ب) فى التفاعل مع العولة يجب السعى لأن يكون الإطار الوطنى بقدر الإمكان موظفا «للإطار العولمى»، وليس موظفا فيه.

(ج) النموذج الوطنى القائم لمنظومة البحث والتطوير ضعيف وغير مجد فى الزمن الحالى، وهناك حاجة لإعادة هيكلمته.

(د) التغير هو الوسيلة الرئيسية للتقدم والثبات الإيجابى فى هذا العالم، تماما كما أن الدراجة لا تكون ثابتة بمن يركبها إلا عندما تتقدم إلى الإمام.

وهكذا، منظومة البحث والتطوير المصرية فى حاجة ماسة إلى التغير فى إطار «الوطننة» كنموذج إرشادى جديد new paradigm.

(٧)

إشارة بدء للتغيير التكنولوجي

في مقال للأستاذ محمد حسنين هيكل ذكر (وبحق) أن في مصر «الرئيس هو الرئيس»، إن هذا الرأي يعكس من وجهة نظرنا ليس فقط شفافية وبصيرة وحكمه، وإنما أيضا الأهمية التاريخية للدور الملقى من الشعب والنخبة في مصر على عاتق رئيس الجمهورية. إن هذا التوجه (دور الرئيس في مصر) يقود إلى ضرورة الانتباه إلى منظور هام طرحه الرئيس مبارك عن «التكنولوجيا في مصر» وذلك في خطاب له في نوفمبر ١٩٩٦. لقد أعطى الرئيس في هذا الخطاب ما يمكن اعتباره «إشارة بدء للتغيير التكنولوجي» تمثل في تقديرنا مدخلا هاما لعمل جاد ونضالي لم يتم بعد وهناك حاجة ملحة إليه في مجالات العلم والتكنولوجيا في مصر.

(الابتكار - المبادأة - تجويد الأداء وإتقانه - احترام روح العلم - الالتزام بالدقة والموضوعية - الحساب المتكامل لكل البدائل المتاحة) ستة عوامل أوقيم أشار إليها الرئيس مبارك في خطابه بمناسبة افتتاح دورة برلمانية جديدة (نوفمبر ١٩٩٦).. وقد حدد الرئيس هذه القيم الست من خلال منظورين مهمين، المنظور الأول هو أن هذه القيم «لا تقل أهمية عن تهيئة مناخ الاستثمار».. وأما المنظور الثاني فهو اعتبار هذه القيم

«منظومة نهضة أو تقدم»، لقد جاء هذا التحديد بخصوص منظومة القيم فى إطار التحدث عن التكنولوجيا. وفى تقديرنا أن القيادة السياسية لمصر قد دشنت فى هذا الخطاب إشارة البدء للتغيير التكنولوجى القومى، فقد تناول الخطاب المداخل والأطر الرئيسية للتغيير التكنولوجى القومى كما يلى:

١ - المناخ العام: «عالم اقتصادى جديد تأتى الثورة التكنولوجية الهائلة على رأس العوامل المتحركة فيه».

٢ - هدف قومى عام: «استيعاب التجارب العالمية الناجحة».. و.. «العمل فى إطار مصرى المرتكزات عالمى التوجه يتيح تشكيلا أمثل للمنتجات المصرية السلعية الخدمية التى تعتمد على استثمار معرفى وتكنولوجى ورأسمالى رفيع».

٣ - أهداف جزئية ووسائل رئيسية:

(أ) «تغيير فى المسار التعليمى والثقافى والعلمى يتواءم مع متطلبات عالمنا المتطور ويوافق مطالب التقدم المصرى».

(ب) «تطوير الأداء وتوفيق الأوضاع» أثناء شرة السماح المتاحة قبل أن تسرى القواعد الجديدة للتجارة الدولية.

(ج) تعظيم «الاستفادة من الميزات النسبية».

(د) «أسلوب جديد فى التفكير وقدرة فائقة على الابتكار والإبداع».

٤ - الإطار المرجعى (أو المعايير التى نقارن بها مسيرتنا التكنولوجية):

(أ) «الأداء المبقرى فى ملحمة العبور».

(ب) إمكانية الوافد الجديد على مجاراة الرواد الأوائل في أقصر وقت ممكن (أو بمعنى آخر عدم تهيب جسارة التحدى التكنولوجى).

وبعد، لقد حدد الرئيس منظومة القيم الخاصة بالتقدم وحدد لذلك - كما أسلفنا - الأهداف والأبعاد والوسائل الرئيسية لما يمكن أن يطلق عليه التطوير التكنولوجى القومى، وهى تنبيهات تمثل تدشيننا سياسيا لاستنهاض تكنولوجى قومى وللتكنولوجيا كقاعدة مهمة للتنمية الوطنية والدور السياسى المصرى على المستويين الدولى والإقليمى.

ولقد جاءت إشارات الرئيس إلى التغيير التكنولوجى فى وضوح بالغ بدءًا من «الاستثمار المعرفى» والخاص بقوة الدفع العلمى والتكنولوجى، وانتهاءً بالتشكيل الأمثل للمنتجات، والذى يتعلق مباشرة بقوة جذب السوق بما فيها من احتياجات ومواصفات ومنافسات.. وقد تناول الرئيس أيضًا الإطار النفسى للاستنهاض التكنولوجى بدءًا بالنموذج الوطنى الفذ (ملحمة العيون)، وانتهاءً بالوافدين الجدد (النمور).. وبينما كان الخطاب يشدد على التغيير والتطوير فى الأوعية الرئيسية للتقدم (التعليم - الثقافة - العلم)، كان أيضًا يهتم بالخطوات العملية المرحلية (استغلال فترة السماح من تطبيق قواعد التجارة الدولية)..
إن تناول الخاص بالتكنولوجيا فى خطاب الرئيس مبارك يعنى بالنسبة لرجال الفكر والعلم والتعليم والإنتاج والثقافة ضرورة التعامل الجاد والنضالى مع ما يلى:

١ - ثقافة التغيير التكنولوجى.

٢ - التغييرات المؤسسية والسلوكية المطلوبة من أجل التخديم على التغيير التكنولوجى (فى البحث العلمى والإنتاج والخدمات أو التعليم والثقافة).

٣ - الخصوصيات المصرية والوسائل القادرة على تعظيم كفاءة الانتقال من الميزات النسبية إلى الميزات التنافسية.

٤ - اخلاقيات التغيير التكنولوجى.

٥ - الجديد فى دور الدولة بما يتلاءم مع التطورات العالمية والإقليمية والخصوصيات المصرية.

٦ - الإطار المرجعى لمستقبل التقدم التكنولوجى المصرى (بمعنى الأهداف التكنولوجية المطلوبة نوعا وكما وخطة زمنية.. إلخ).

٧ - تحديد معالم المنظومة التكنولوجية المصرية والتوصل إلى وسائل تعميق قدرتها على التطور الذاتى.

٨ - التغييرات المطلوبة فى السياسات العامة والاستراتيجيات فيما يتعلق بالتغيير التكنولوجى.

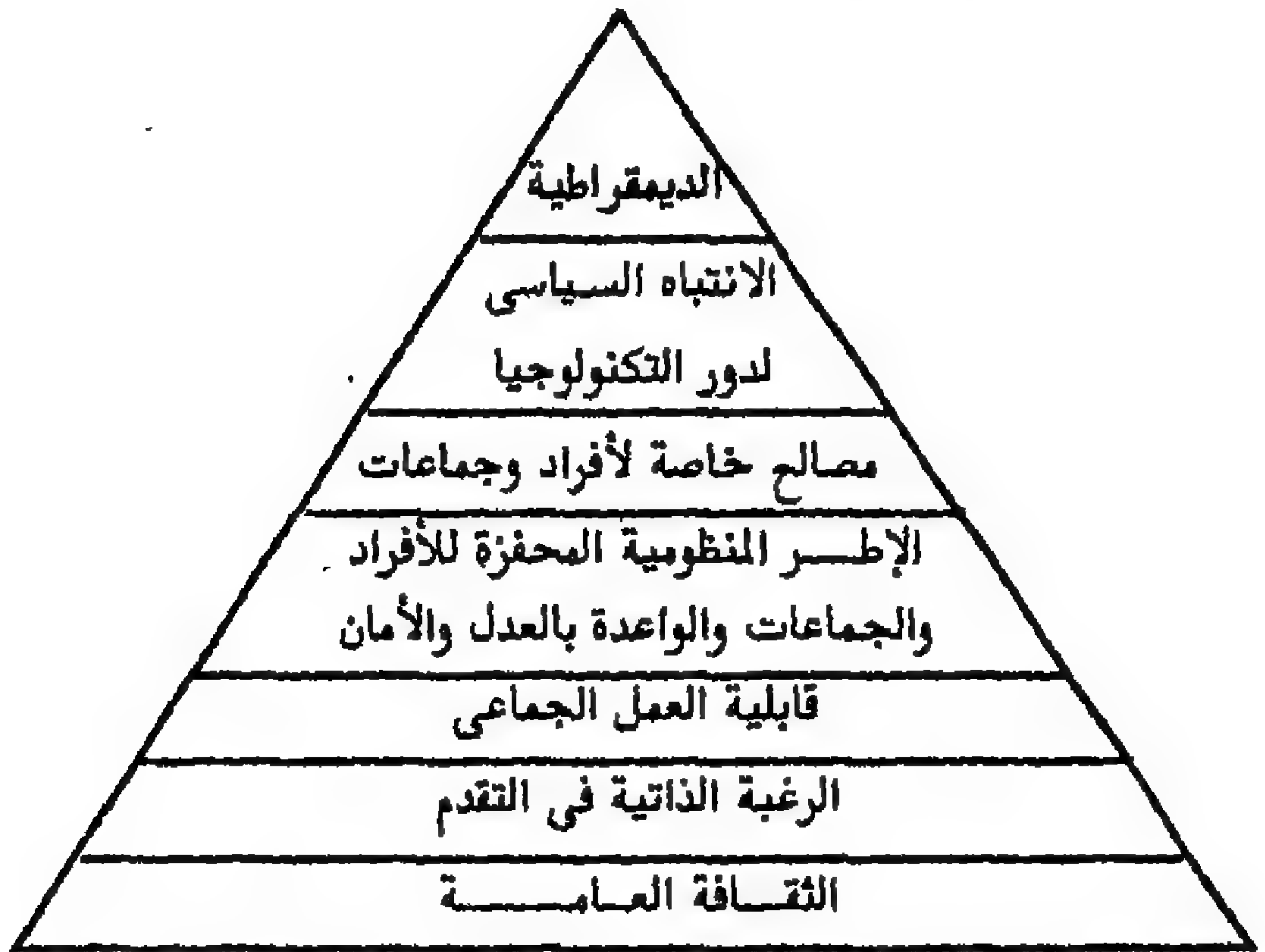
وإذا كان الرئيس قد أعطى إشارات بدء للتغيير التكنولوجى القومى فإن ضخامة الهدف وحيويته وضرورته تتطلب أيضا الرعاية المباشرة من القيادة السياسية، وهو الأمر الذى نعتبره الضمان الاستراتيجى لأن تتحقق ملحمة جديدة عظيمة..

«ملحمة تحول مصر إلى نمر تكنولوجى» يقدر - كما ذكر الرئيس - على منافسة الرواد الأوائل...

(٨)

العوامل المساعدة الحاكمة للتقدم التكنولوجي

وبعد، لا بد من الإنتباه إلى أن تقدم العلم والتكنولوجيا في مجتمع ما، هو أمر لا يعتمد فقط على منظومة العلم والتكنولوجيا بل وأيضا على مناخ مجتمعي عام. ما هي العوامل الرئيسية التي تصنع المناخ المجتمعي العام الحاكم للتقدم التكنولوجي؟ هذا هو ما يحاول هذا الجزء جذب الإنتباه إليه.



فى عام ١٩٥٦ نشر موسى ابراموفيتز بحثا تاريخيا مهما عن تقييم توجهات المدخلات والمخرجات فى الاقتصاد الأمريكى منذ عام ١٨٧٠.

لقد كان لابراموفيتز استنتاجا شديد الذكاء فى نهاية بحثه، وهو أن جزءا صغيرا فقط من جملة النمو فى إنتاجية الولايات المتحدة يمكن ارجاعه إلى العوام المتعارف عليها كمسببات للنمو factor growth والتي تتمثل أساسا فى رأس المال وقوة العمل والأرض.

ونتيجة لاستنتاج ابراموفيتز بزغ الاعتقاد بأن هناك سببا أو أسبابا غير مرئية (بالنسبة للمعرفة الاقتصادية وقتها) هى المسئولية عن الفارق residual الناتج عن الزيادة الفعلية فى النمو عما كان من المفترض أن يكون طبقا للمعرفة الاقتصادية السائدة. لقد استحث هذا الاعتقاد (أو الاكتشاف) الباحثين فى علم الاقتصاد على السعى من أجل التوصل إلى العامل غير المعروف unidentified والمتسبب فى النمو الزائد فى الإنتاجية وكانت أهم الأطروحات فى هذا الخصوص هى تلك التى وضعت بواسطة عالم الاقتصاد الشهير روبرت سولو (١٩٥٧ / ٥٦) والذى حصل على جائزة نوبل فيما بعد لقد عرّف سولو العامل المحدث للفارق residual بأنه «التغيير التكنولوجى».

وإذا كان هذا النهج، نقصد البحث عن العوامل غير المرئية التى جعلت التقدم الحادث أكبر فى حجمه من التقدم المتوقع، نهجا مناسبا لأمريكا ١٩٥٦، فإن من المناسب إتباع نفس النهج بالنسبة لمعكوس هذه المشكلة، والذى نعى به البحث عن الأسباب غير المرئية المتسببة فى عدم احراز القدر المناسب من التغيير التكنولوجى فى مجتمع ما. وطبقا

للمعرفة السائدة، هناك بوجه عام نوعان من الأسباب الرئيسية المؤدية إلى إحداث تغيير تكنولوجى.

النوع الأول يختص بقوة الدفع الناتجة عن العلم وتطورات Science Push والنوع الثانى يختص بطلبات أو احتياجات السوق Market Demand ورغم معرفة المسئولين فى العديد من البلدان النامية (ومنها بلداننا العربية) بهذه الأسباب، ورغم إدراكهم أهمية التكنولوجيا، وكذلك رغم وجود مؤسسات خاصة بالتنمية التكنولوجية، إلا أن التغيير التكنولوجى لا يحدث فى هذه البلدان بالشكل المأمول (ولو نسبيا). هنا يأتى السؤال المهم هل يا ترى هناك أسباب أو عوامل غير مرئية (أو غير مباشرة) تؤثر سلبا على الإمكانية الفعلية فى إحداث التغيير التكنولوجى؟ فى تقديرنا هناك فعلا عوامل أو قضايا غير مرئية تؤثر بشكل غير مباشر ليس فقط على التغيير التكنولوجى وانتشاره، ولكن أيضا على أوضاع المنظومة العامة للتكنولوجيا ككل بما فيها (أو ما يتداخل معها) من قوة دفع العلم واحتياجات السوق. إن هذه العوامل (أو القضايا) تعتمد إلى حد كبير على بعضها البعض، ويمكن أن نطلق عليها «العوامل المساعدة» Catalysts والتي بدون مردود إيجابى منها فإن أى عوامل أخرى مباشرة (مثل وفرة المال أو عدد العلماء.. الخ) لا تنجح فى إحداث التأثير الملائم فى الوضعية التكنولوجية للمجتمع. وفيما يلى نصنف هذه العوامل إلى سبعة تشير بإيجاز إلى الدور الذى يلعبه كل منها سواء فى التمهيد والسماح والتسهيل والإعداد للتغيير التكنولوجى أو فى تأخير وتقليص وهدم ومنع فرص هذا التغيير.

١ - الثقافة العامة:

طبقا لوضعية الثقافة العامة فى مجتمع ما يتحدد ما يلى:

(أ) تقديمية الفكر الشائع Common - sense فى المجتمع من حيث التفسير بالغيبيات والخرافات ، أو الاعتماد على المنهج العلمى فى التفكير.

(ب) القدرة على الاستيعاب الإيجابى لمنتجات التقدم فى الفنون والآداب والعلوم فى إطار النسيج الحياتى الوطنى.

(جـ) إمكانية فهم التحديات القادمة على المجتمع ، وكذلك إمكانية تنظيم التعامل مع (مواجهة) هذه التحديات.

٢ - الرغبة الذاتية فى التقدم:

من الثابت - بعيدا عن أية أسباب أو خلفيات عنصرية أو شوفونية - أن الصورة الذهنية لشعب ما داخل عقول أفرادها تؤثر تأثيرا مباشرا على قوة الدفع الذاتى لهؤلاء الأفراد ، كأفراد أو كمجموعات فى حركيتهم تجاه التقدم. ومن هنا تقسوى أو تضعف الرغبة الذاتية فى التقدم. فكلما ازداد قدر الرغبة الذاتية فى التقدم عند أفراد المجتمع ، تمكنوا من تقوية بعضهم البعض ، وكلما تلاشت فرص التفتت المجتمعى social fragmentation ، ودائما - فى هذه الحالة - تزداد باضطراب القدرة المجتمعية على استحضار وتوظيف عوامل القوة من الجغرافيا والتاريخ ، ومن التراث والقيم ، وكذلك من التحديات.

٣ - قابلية العمل الجماعى :

مع ارتفاع مستوى الثقافة العامة، ومع ازدياد قدر الرغبة الذاتية فى التقدم يتوافر تلقائيا الدافع إلى العمل الجماعى team work. إن هذا الدافع يوجد ليس فقط عند الإنسان بل أيضا عند الكثير من أنواع الحيوانات والطيور. وإذا كان العمل الجماعى يحفظ النوع ويساعد فى تحقيق حاجات أساسية (مثل الطعام والشراب والأمن.. إلخ) عند الحيوانات، حيث يفوق نتائج عمل الجماعة المجموع الجبرى لنتائج عمل كل فرد فيها، ففي العمل الجماعى عند الإنسان يتواصل ويتصاعد الناتج التراكمى خاصة الناتج المعرفى (عبر الأفراد والمجموعات والأجيال) إلى حد عمل اختراقات وقفزات تطويرية جذرية.

٤ - الأطر المنظومية المحفزة للأفراد والجماعات والواعدة بالعدل والأمان :

إذ يعتبر الشعور بالانتماء إلى منظومة ما شعورا مهما لأى فرد ولأى جماعة. وتمثل بداية هذا الشعور بداية الحفز على تحقيق الذات.. تحقيق الإنسان الفرد لذاته تجاه نفسه وأمام الآخرين، وكذلك تحقيق الجماعة لذاتها بالتميز بشكل أو بآخر. وبقدر كفاءة المنظومة فى حفز مكوناتها (من أفراد وجماعات) على حسن تحقيق الذات والتميز، بقدر السعى الإيجابى (وليس العدوانى) للأفراد والجماعات من أجل تحقيق الذات والتواصل إلى التميز، ويصل السعى الإيجابى من أجل تحقيق الذات (للأفراد والجماعات)، إلى أقصى درجاته أو إلى درجة مثلى optimum

عندما توفر المنظومة العدل والأمان لمكوناتها. هنا يتحقق أعلى ما يمكن من
انتماء، فكل صاحب حق يحصل على ما يستحق دون عناء أو فاقد في
الطاقة والوقت والكرامة.

عندئذ لا يعتمد جزء من المجتمع (سواء كان فردا أو جماعة) على
حق جزء آخر (فرد آخر أو جماعة أخرى)، فلا وجسود أو سماح
للواسطة أو المحسوبية أو النفاق، ولا حائل أمام فرص ومسارات التعليم
والتعلم والإبداع والتفوق.

٥ - مصالح خاصة لأفراد وجماعات

إن التعدى على حق الأفراد والجماعات فى الحصول على المستوى
الملائم من العدل والأمان ينشأ - عادة - عن مصالح خاصة لأفراد
وجماعات أخرى يكون من شأن النجاح فى إحرازها حجب جزء من
(أو كل) العدل والأمان عن الآخرين، هنا يتدهور الانتماء، ويتلاشى
الحافز ويهرب الطموح، وتتضاءل الثقة فى المستقبل. وقد تنشأ صراعات
تفتيتية تشغل الأفراد والجماعات عن العمل الجماعى الإيجابى وعن
تحقيق الذات.. وفى النهاية يقل العطاء (أو الاهتمام) المجتمعى
بخصوص إحداث تغيير إلى الأحسن، وعندها تنعدم كفاءة إجراء كافة
أنواع التغيير التنموى (التكنولوجى - التعليمى - الجمالى.. إلخ).

٦ - الانتباه السياسى لدور التكنولوجيا:

باعتبار أن أى مجتمع يمثل منظومة كبرى، فإن هناك أهدافا
لهذه المنظومة هذه الأهداف تتشكل وتتبدل وتتطور طبقا لطموحات

وقدرات المجتمع ، وكذلك طبقا للتحديات الخارجية الواقعة عليه ، إن عملية تحديد أهداف هذه المنظومة الكبرى (المجتمع أو الدولة) هي عملية سياسية ، وبالتالي لاينجح أمر ما فى أن يكون هدفا على مستوى الدولة أوالمجتمع دون قناعة وسعى ونضال النخبة السياسية (النخبة التى تصنع وتصوغ الأهداف العامة). وهكذا تظل التكنولوجيا فى مجتمع ما مجرد مصطلح تلوكه الأفواه، أو نشاط هامشى ، حتى يتم الانتباه السياسى (أى انتباه النخبة السياسية) لدور التكنولوجيا فى تطور حال المجتمع.

وغنى عن البيان أن تجسيد هذا الانتباه فى أهداف تكنولوجية محددة وواضحة هو أمر كفىل (من الناحية المنظومية) بوضع التكنولوجيا فى المسار الملائم من ناحية التطبيق (النقل - الاستيعاب - التطوير - الانتشار.. إلخ).

٧ - الديمقراطية :

إذا كانت العوامل الستة السابقة تتعلق بإمكانية أحداث تغيير تكنولوجى ، فإن توافر الدرجة المناسبة من الديمقراطية أمر من شأنه إتاحة مساحة مناسبة للحركة الإبداعية. والإبداع من ناحية أخرى هو الجوهر الرئيسى فى عمليات التغيير التكنولوجى. إن وجود نقل تكنولوجى دون وجود إبداع أمر يعنى استمرار عمليات النقل من الخارج ، وبالتالي استمرار التبعية التكنولوجية.

وهكذا، يمكن القول بأن قدر الوضعية الإيجابية للعوامل السبعة السابقة يتناسب طردياً مع القدرة المجتمعية الخاصة بالتغيير إلى الأحسن في كافة مجالات الحياة وعلى رأسها التكنولوجيا. ويتبين كذلك أن مسألة وجود تغيير تكنولوجي حقيقي هي مسألة منظومية تعتمد على المناخ المجتمعي العام.

الباب الخامس

نموذج لمعضلة التحول إلى العالمية

رغم الإمكانيات الوطنية

(إشارات إلى صناعة الدواء المصرية)

١ - خلفية ضرورية .

٢ - صناعة الدواء المصرى والضغط الأجنبية .

(١)

خلفية ضرورية

صناعة الدواء المصرية صناعة رائدة تاريخيا حيث بدأت من خلال بنك مصر عام ١٩٣٩. ورغم تقدم نسبي أحرزته هذه الصناعة خاصة فترة الخمسينات والستينات، ورغم اعتماد هذا النوع من الصناعات على الإمكانيات البشرية (فى البحث والتطوير) وهى إمكانيات تزخر بها شركات الدواء وكذلك مؤسسات البحث العلمى (فى مراكز البحوث وكلليات الصيدلة والعلوم والطب والزراعة) فى شمال مصر وجنوبها..، رغم كل ذلك فإن هذه الصناعة لم تحدث بعد إختراقا يوصلها إلى المدار العالمى، بل قد لحقت بها صناعات الدواء فى العديد من البلدان الصغيرة والتي بدأت خطواتها الأولى فى السبعينات والثمانينات. ليس ذلك فقط، بل إن بعض هذه الصناعات الناشئة قد سبقت الصناعة المصرية فى حجم التصدير وفى تكنولوجيات البحث والتطوير. ذلك فضلا عن تقدم إنتقائى حققته بلدان مثل الهند والصين وكوريا الجنوبية وإيران والبرتغال وكوبا والأرجنتين والأردن.

لماذا لم تحدث هذه الصناعة المصرية الرائدة التقدم اللائق بها ؟ ! .
السبب الرئيسى يعود فى تقديرنا إلى الافتقار لـ«الإدارة الوطنية الاستراتيجية»، ويظهر ذلك فى عدم وجود إستجابة فعلية للدعوة إلى التكتل الوطنى، والتي طرحناها فى محاضرات وحوارات مع المسؤولين ثم نشرناها فى مقالات (نحو تحالف استراتيجى وطنى فى صناعة الدواء -

الأهرام - الأهرام الاقتصادي - ١٩٩٤/٩٣). كما يظهر ذلك أيضا في عدم التفاعل المنهجي مع الآليات الوطنية الممكنة الخاصة بمجابهة الضغوط الأجنبية، بل والانتقال إلى المدار العالمي. ذلك فضلا عن عدم التوصل إلى منهج خاص بتعامل صناعة الدواء مع الجات وهو موضوع طرحنا فيه معالجات خاصة (صناعة الدواء المصرية وحقيقة المواجهة مع الجات) (الدواء المصري والجات: حسابات إدارة الأزمة - الأهرام - ١٩٩٨/٣/١١) يخرج عرضها عن حجم وغرض الكتاب.

والأكثر إزعاجا ليس فقط أن وحدات صناعة الدواء المصرية لا تتكفل مع بعضها البعض، بل أن بعض هذه الوحدات تسعى منفردة (وربما مضطرة) إلى التعاون مع تكتلات أجنبية (وذلك في غيبة تكتل وطني)؟!!

هناك إذن حاجة كبيرة لإعمال «الوطننة» في صناعة الدواء حتى يمكن أن نجابه التحديات وأن نستفيد - بحق - من الامكانيات الأجنبية.

إن التعامل مع التحديات العالمية في صناعة الدواء (علميا وتقانيا واقتصاديا وسياسيا)، وكذلك التعامل مع المعوقات الذاتية في تحول هذه الصناعة الوطنية إلى المدار العالمي يقتضى التفاعل الإيجابي الابتكاري الشفاف مع حزمة من الوسائل أو الآليات تظهر في الفصل التالي والذي نختم به الكتاب حيث يشير إلى «المعضلة» كنمط وإلى مدخلات التوصل إلى حلول استراتيجية من منطلق «الوطننة»، كل ذلك بإيجاز وأما عن التفاصيل فتوجد إشارات إلى مواضع نشرها.

صناعة الدواء المصرى .. والضغوط الأجنبية

تشهد الساحة الوطنية فى الآونة الأخيرة ضغوطا أجنبية متزايدة تهدف إلى قبول مصر التطبيق الفورى لاتفاقية الملكية الفكرية على صناعة الدواء (أى للتنازل عن الفترة الانتقالية المتاحة لمصر) . وإذا كان رجال الصناعة الدوائية المصرية ينادون بالاحتفاظ بحقنا فى الفترة الانتقالية تجنباً لارتفاع أسعار الدواء ، فإن هناك أسباباً أخرى أراها أكثر خطورة ، ويهمنى فى هذا الصدد أن أجذب الانتباه إلى ما يلى :

١ - إن نجاح هذه الضغوط يعنى عرقلة أبدية لانطلاق إمكانيات عظيمة كامنة فى صناعة الدواء المصرية ، ويعنى أيضاً التخلي عن فرصة عظيمة منحتها الجات لمصر من أجل ترشيد صناعتها الدوائية لتكون فى موقف تنافسى أفضل عند نهاية الفترة الانتقالية (ثمانى سنوات من الآن) .

٢ - إن انكسار صناعة الدواء المصرية وحجب فرصة التقدم الحقيقى عنها يعنى انكسار فرصة استنهاض صناعة الدواء فى كل المنطقة (العربية) .

٣ - إن صناعة الدواء المصرية قادرة فعلاً على الانتقال بعد حوالى ثمانى سنوات إلى (المدار العالمى) والذى نقصد به التوصل إلى انجازات يمكن احتكارها وأسواق يمكن الاستحواذ عليها وقيم مضافة عالية تفوق مئات المرات تلك الناتجة عن الوضع القائم ، غير أن الانتقال بهذه

الصناعة الوطنية أى المدار العالمى له شرطان أساسيان : الشرط الأول هو الانتفاع الإيجابى بأقصى فترة انتقالية ممكنة بخصوص تطبيق اتفاقية الملكية الفكرية ، وأما الشرط الثانى فهو الانتباه إلى ضرورة تنفيذ (حزمة) من الوسائل الكفيلة بنقل صناعة الدواء الوطنية إلى المدار العالمى .

هذا ونورد فيما يلى - بإيجاز شديد - ١٢ وسيلة (أو آلية) يمكن من خلال الاتزان والتوافق فى تطبيقها إدارة تحول صناعة الدواء فى مصر .

١ - تصحيح معايير تقييم الصناعة الدوائية ، فالمعيار الرسمى السائد وهو نسبة تغطية الاستهلاك المحلى معيار خاطئ تماما (ملحوظة : تصل هذه النسبة فى بعض الدول النامية مثل مصر والمغرب وفلسطين وسوريا إلى ٧٠ - ٩٣٪ بينما هى لا تتعدى ٤٠ - ٦٠٪ فى دول مثل سويسرا وإنجلترا والتي لها فى نفس الوقت أنصبة الأسد فى السوق العالمية) .

٢ - تصنيف الصناعة القائمة إلى مستويين ، أحدهما خاص بصناعة الأدوية التى زالت عنها الحماية بواسطة براءات الاختراع ، والآخر صناعة تقوم على التطوير العلمى والتكنولوجى المباشر .

٣ - استحداث دور إيجابى للحكومة كدفة بشأن تطوير الصناعة الدوائية حيث يحتاج نمو القطاع الخاص الدوائى إلى تشريعات وإجراءات تحفزه وتحميه بخصوص الاستثمار فى البحوث والتطوير والتي هى العصب الرئيسى لهذه الصناعة .

٤ - إدخال إدارة التغيير التكنولوجى إلى الصناعة الدوائية المصرية .

٥ - تطوير إدارة القيمة المضافة فى الصناعة الدوائية من خلال التنسيق بين استراتيجيات البحوث ، وأيضاً من خلال تعظيم كفاءة الربط بين سلاسل القيم العلمية والصناعية والاقتصادية .

٦ - استيعاب المتغيرات العالمية فى إدارة واقتصاديات الصناعة الدوائية (مثل العمالة والتحالفات وشبكات البحوث) واستحداث تحويلات موازية أو مناظرة لها .

٧ - الالتفاف الإيجابى حول قانون حماية الملكية الفكرية فى الجسات وذلك بواسطة استراتيجية (التطويرات البسيطة المتصاعدة) ، والتي يمكن من خلالها تطوير المنتجات والعمليات الإنتاجية إلى الحد الذى يحدث اختراقات فى الملكية الفكرية ويؤدى إلى المشاركة فى التنافسات الاحتكارية وإلى كسب أسواق جديدة .

٨ - التواصل الأفقى مع الموارد المحلية والإقليمية القائمة (خاصة الصناعات البتروكيميائية والتعدينية والزراعية ، وكذلك المنتجات الطبيعية من نباتات وحيوانات فى البر والبحر) .

٩ - استخدام التعليم كآلية رئيسية فى التغيير التكنولوجى الدوائى وذلك من خلال :

• توجيه إحدى الكليات الجديدة للصيدلة إلى تخريج الباحث التكنولوجى الدوائى (قدمنا هذا الاقتراح إلى جامعة المنوفية منذ ٤ سنوات «عام ١٩٩٣»).

• التحالف بين برامج الدراسات العليا للماجستير والدكتوراه فى بعض كليات الطب والصيدلة والعلوم والزراعة والهندسة من جهة وشركات الدواء من جهة أخرى .

• تحفيز الإعارة المتبادلة بين الكليات العملية من ناحية وشركات الدواء من ناحية أخرى .

١٠ - إنشاء شركة مساهمة مصرية (قطاع خاص) فى شكل مركز بحثى عملاق يتحالف فى إقامته البنوك وشركات الدواء والمستثمرين وتكون مهمته بناء قدرات بحثية تتمكن من اختراق التطورات العلمية والتكنولوجية وتقديم منتجات وعمليات إنتاجية جديدة تحتكرها الشركات المصرية.

١١ - التنسيق مع صناعات الدواء التقليدية فى المنطقة بحيث تستفيد هذه الصناعات من الخبرة المصرية بينما تكرر صناعة الدواء المصرية جهودها النوعية كقاطرة فى اختراق مدار العالمية .

١٢ - إنشاء مجلس أعلى للدواء يجمع بين مسئولى الحكومة وممثلى وخبراء الصناعة وعلماء الدواء والاقتصاد ويكون هدفه إدارة تطوير وتحفيز وتشجيع الصناعة الدوائية على المدى الطويل.

الخاتمة

والآن ، بعد أن تعرف القارئ على الأبعاد الرئيسية للوطننة كما طرحنا في الأبواب الأربعة الأولى ، وكذلك على ظروف منظومة وطنية (هي هنا منظومة صناعة الدواء) من حيث قدر وطننتها ، وقدر إيجابياتها وسلبياتها خاصة في التفاعل مع المتغيرات العالمية ، فإننا في هذه الخاتمة نقترح على القارئ أن يعيد تقييم وتقويم الوطننة من حيث درجتها والحاجة إليها في المجال أو القطاع الذي ينتمي إليه ، سواء هو مجال أو قطاع إنتاجي (في الصناعة والزراعة ..) أو هو خدمي (مثل التعليم أو الصحة ..) . إنه واجب homework وطني تقع أعباءه على أبناء الوطن ، وتزايد المسؤوليات بخصوصه بعلو المرتبة القيادية للقارئ .

محمد رؤوف حامد

١٩٩٩/١٠/١

المحتويات

الإهداء	٥
مقدمة	٧

الباب الأول : (الوطننة) .. مدخلنا للقرن الـ ٢١

١ - الإنسان المصرى	١٠
٢ - قوة دفع وطنى .. للتعامل مع العولة	١٣
٣ - (الوطننة) طريق رئيس للتعامل مع العولة	١٨

الباب الثانى : إدارة الإبداع الوطنى

١ - البحث العلمى ورسوب اينشتاين	٣٨
٢ - لماذا يبدع المصرى بالخارج .. لا فى الداخل؟	٤٤
٣ - من الإبداع الفردى إلى إبداع إدارة المجتمع	٤٩
٤ - الإبداع المجتمعى وضرورة الإدارة المبدعة	٥٥
٥ - التوظيف الاجتماعى للعلم والعلماء	٥٩
٦ - من هو العالم فى بلداننا النامية ؟	٦٥
٧ - الثقافة العلمية من منظور منظومى	٦٩
٨ - ما بعد كتاب د . أسامة الباز :	
الإبداع مشروعنا للقرن الـ ٢١	٧٣

- ٩ - طريق إلى مصر الأفضل ٨٢
- ١٠ - نحو حركية فكرية وطنية جديدة ٨٩

الباب الثالث : فى نقد النخبة

- ١ - الأبعاد الإحصائية للحوار الوطنى ١٠٠
- ٢ - الحوار الوطنى و (الناس اللى تحت) ١٠٣
- ٣ - القهر الإدارى .. إيدز الإبداع المجتمعى ١٠٦
- ٤ - الإدارة الإستراتيجية فيما بعد الأقصر ١١١
- ٥ - ماذا بعد (اهتزاز عزم الفساد) ١١٥
- ٦ - معوقات تحولات القيمة ١٢٠
- ٧ - ٤ أسس لفكر إدارى وطنى جديد ١٢٧

الباب الرابع : العلم والتكنولوجيا .. وقوة الوطن

- ١ - الانتباه السياسى لدور مصر تكنولوجيا ١٣٦
- ٢ - آمال البحث العلمى من الوزارة الجديدة ١٤٠
- ٣ - نحو استراتيجية للبحث العلمى حتى ٢٠٠٥ ١٤٩
- ٤ - التغيير المنظومى فى البحث العلمى المصرى ١٥٤
- ٥ - نحو ثورة فى إدارة العلم والتكنولوجيا ١٦٤
- ٦ - البحث العلمى فى مصر : البناء الوطنى قبل العولة ١٧٠
- ٧ - إشارة بدء للتغيير التكنولوجى ١٨٩

٨ - العوامل المساعدة الحاكمة للتقدم التكنولوجى ١٩٣

الباب الخامس : نموذج لعضلة التحول إلى العالمية

رغم الامكانيات الوطنية

إشارات إلى صناعة الدواء المصرية

١ - خلفية ضرورية ٢٠٢

٢ - صناعة الدواء المصرية والضغط الأجنبية ٢٠٤

خاتمة ٢٠٨

مستقبل العلم

دكتور محمد زكى عويس

**العدد
القادم**

إشتراك فى سلسلة اقرأ تضمن وصولها إليك بانتظام

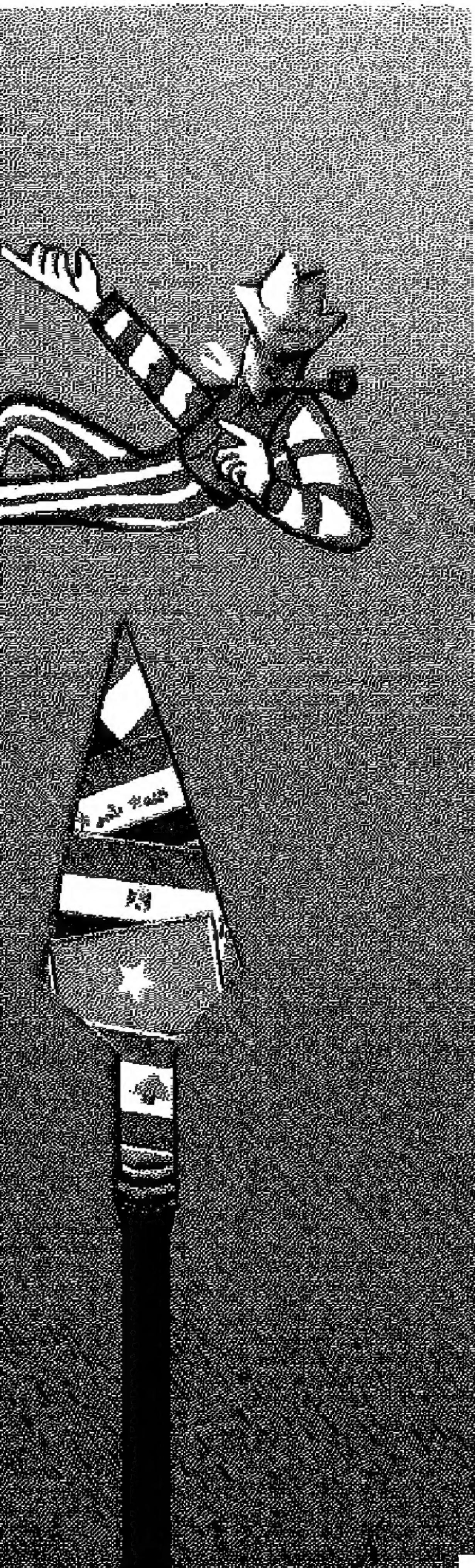
الإشتراك السنوى:

- داخل جمهورية مصر العربية ٣٦ جنيهاً
 - الدول العربية واتحاد البريد العربى ٥٠ دولاراً أمريكياً
 - الدول الأجنبية ٧٥ دولاراً أمريكياً
- تسدد قيمة الإشتراكات مقدماً نقداً أو بشيكات بإدارة الإشتراكات بمؤسسة
الأهرام بشارع الجلاء - القاهرة.
- أو بمجلة أكتوبر ١١١٩ كورنيش النيل - ماسبيرو - القاهرة.

رقم الإيداع	١٩٩٩/١٤٥٢٨
الترقيم الدولى	ISBN 977-02-5895-4

١/٩٩/٦٨

طبع بمطابع دار المعارف (ج . م . ع .)



بينما كانت الوطنية أساساً لمواجهة
الاستعمار في عصور سابقة فإن هذا
الكتاب يطرح « الوطنية » كطريق أساسي
للتفاعل الإيجابي مع العولمة.. والمؤلف
هنا يعرض لقضايا حرجة وهامة، مثل
إدارة الإبداع المجتمعي، وحركة الفكر
والقهر الإداري، وتطوير منظومة البحث
العلمي والتغيير التكنولوجي. كل ذلك
في إطار يساعد البلدان النامية على
المواجهة الإيجابية للعولمة، وتجعل من
الوطنية أداة لتقويمها.

كما يقدم الكتاب مداخلات مع
أطروحات سياسية وفكرية هامة للأستاذ
محمد حستين هيكل، والدكتور أسامة
الباز، وآخرين.

إنه كتاب مختلف يقدم فكراً تغييرياً
« عالم ثالثي » أصيل في مواجهة ظاهرة
عالمية خطيرة، هي « العولمة ».



دار المعارف

٤٠٧٠٥٤/٠١

